

Les femmes dans l'Enseignement supérieur et la Recherche au Tchad



المرأة في التعليم العالي والبحث في تشاد

Sous la direction de
Sabine DJIMOUKO et Gaëlle GILLOT

Experts et expertes associés

**C. PETITDEMANGE, C. VAMPO, M. WAYACK-PAMBÈ,
A. DJIBRINE SY, G. KOUDJI, B. MAHAMAT ISSA,
Y. MIANGOTAR, N. C. NEHOUDAMADJI, C. NEMADJI
et A. NGARMBATEDJIMAL**

المرأة
في التعليم العالي
والبحث في تشاد

المرأة في التعليم العالي والبحث في تشاد

تحت إشراف سابين دجيموكو وغاييل جيلوت

الخبيرات المنسقات

سيسيل بوتيدومانج، شارلوت فامبو، مادلين واياك-بامب

الخبراء والخبيرات المشاركين

أشتا دجبرين سي، غولي كودجي، بوخاري محمد عيسى، يودي ميانغوتار، نايلار كلاريس
نهودامادجي، سيليستين نيمادجي، أليكسيس نغارمباتيدجيمال

أجريت هذه الخبرة العلمية الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية بناءً على طلب
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS) تشاد

إصدارات معهد البحوث من أجل التنمية IRD

معهد البحوث من أجل التنمية

سلسلة مؤلفات الخبرة الجماعية Expertise collective

مرسيليا، 2024

التحرير (التوليف) والإعداد التحريري
إيزابيل أمساليم - إنتاجات أغروبوليس

نموذج الغلاف
ألين لوغاند - رمادي فأر

النموذج الداخلي والتخطيط
مكتب

تكرار مفتاح المسرى التسلسلي العام USB فلاشباي

تنسيق التصميم
معهد البحوث من أجل التنمية IRD/رومان كوستا

لاقتباس هذا العمل:

DJIMOUKO S., GILLOT G. (dir.), 2024 - المرأة في التعليم العالي والبحث في تشاد.
مرسيليا، منشورات معهد البحوث من أجل التنمية. إصدارات الخبرة الجماعية، ثنائية
اللغة الفرنسية-العربية، 186 ص.



هذا المنشور مفتوح الوصول للجمهور وفقاً لشروط ترخيص المشاع الإبداعي CC BY-NC-ND 4.0.
المتاح على العنوان التالي: <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.fr>. يسمح
الترخيص بنشر للعمل الأصلي بالكامل، بشرط ذكر المؤلفين والناشرين وإدراج رابط نحو ترخيص
CC BY-NC-ND 4.0. لا يُسمح بأي تعديل أو استغلال تجاري.

© IRD 2024
ISSN : 2739-9168
ISBN PDF : 978-2-7099-3027-7

تشكيل لجنة الخبراء والخبرات

الرئيسات مناصفةً

سابين دجيموكو، مفتشة عامة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)، أستاذة باحثة متخصصة في جغرافية الصحة والنوع الاجتماعي، جامعة نجامينا (تشاد).
غاييل جيلو، أستاذة محاضرة في الجغرافيا والتخطيط، معهد دراسات التنمية في السوربون، جامعة باريس 1 بانثيون-سوربون، وحدة البحث المشتركة التنمية والمجتمعات (نوجينت سور مارن، فرنسا).

خبرات اللجنة ومنسقات المحاور

سيسيل بيتيه ديمانج، باحثة ما بعد الدكتوراه في العلوم السياسية والأنثروبولوجيا، معهد العوالم الأفريقية (Imaf) (أوبيرفيليه، فرنسا).

شارلوت فامبو،

باحثة ما بعد الدكتوراه في الأنثروبولوجيا،
مختبر السكان والبيئة والتنمية (LPED)،
معهد البحوث من أجل التنمية (IRD) (مرسيليا، فرنسا).

مادلين واياك-بامبي،

أستاذة محاضرة في الديموغرافيا،
المعهد العالي لعلوم السكان (ISSP)،
جامعة جوزيف كي زيربو (واغادوغو، بوركينا فاسو).

خبراء اللجنة

أشتا جبيرين سي، مستشارة في النوع الاجتماعي، رئيسة تحالف النساء التشاديات
الوسيطات من أجل السلام المستدام (نجامينا، تشاد).

غولي كودجي، أستاذة باحثة، متخصصة في حقوق الطفل، قانون الأسرة، النوع الاجتماعي والتنمية، نائبة الرئيس المكلفة بالتدريس، جامعة سارح (تشاد).

البخاري محمد عيسى،

أستاذ محاضر في الهندسة الكهربائية،

المعهد الوطني العالي للعلوم والتقنيات في أبيشي (تشاد).

يوديه ميانغوتار،

مدرس باحث في الديموغرافيا،

جامعة نجامينا (تشاد).

نايلار كلاريس نهودامادجي، خبيرة في النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، الرئيسة الوطنية لمنظمة الفاعلين غير الحكوميين في تشاد (نجامينا، تشاد).

سيلستين مَماجِي، أستاذة باحثة في علوم التربية، خبيرة في النوع الاجتماعي والتعليم،

المدرسة العليا للأستاذة في نجامينا (تشاد)، نائبة المدير العام للتخطيط والموارد

البشرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS).

أليكسيس نجارماتدجيمال،

أستاذ باحث، رئيس قسم علم الاجتماع،

جامعة نجامينا (تشاد).

بعثة الخبرة والاستشارة لدى معهد البحوث من أجل التنمية IRD

استفادات اللجنة من دعم بعثة الخبرة والاستشارات التابعة لمعهد البحوث من أجل التنمية (IRD):

جينيبا غاساما،

مسؤولة مشروع البحث والابتكار.

لودوفيك مولير، منسق الخبرات الجماعية لدى معهد البحوث من أجل التنمية IRD

ستيفان رود، مدير بعثة الخبرة والاستشارات.

كما استفادت أيضاً من دعم قسم المعلومات العلمية والتقنية التابع لمعهد البحوث من

أجل التنمية (IRD):

لورانس غوري،

مسؤولة المصادر الوثائقية.

يتضمن هذا العمل ملخص وتوصيات الخبرة الجماعية. كما يشمل مفتاح USB المرفق النسخة الرقمية من العمل، والمساهمات الكاملة للمؤلفين، بالإضافة إلى الترجمة العربية للملخص.

5	تشكيلة هيئة الخبراء والخبرات
11	نصوص التقديم
15	الخبرة الجماعية لدى معهد البحوث من أجل التنمية: الأهداف والمناهج
21	مقدمة

1. اهتمام تدريجي وغير كافٍ للسياسات العامة بأوجه عدم المساواة

33	بين الجنسين
35	1. تاريخ التعبئة النسائية
35	ما بعد الاستقلال: مشاركة نادرة للنساء في المشهد السياسي
36	المشاريع المتمحورة من حول التمكين الاقتصادي للمرأة (1990-1982)
37	تعبئة الجمعيات النسائية والدور القيادي للمجتمع المدني (2011-1990)
43	زيادة الاهتمام السياسي بمسألة عدم المساواة بين الجنسين بعد مؤتمر بجن
45	اهتمام حديث النشأة بمسألة عدم المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم العالي والبحث
51	2. صعوبة تطبيق سياسات النوع الاجتماعي
51	الضعف الهيكلي للحكم السياسي
53	معوقات اجتماعية وثقافية متعددة
56	المساعدات الدولية: إجراءات محدودة وآثار غير مقصودة
58	عدم شرعية سياسات النهوض بالمرأة على المستوى الدولي

2. ضعف المستوى التعليمي وأقلية النساء في مجال التعليم العالي

- 61 والبحث
3. الترويج الأخير لتعليم الفتيات 63
- 63 الفترة الاستعمارية: تفاوتات قوية في تعليم السكان
- 64 مرحلة ما بعد الاستقلال: بداية تعليم البنات.
- 67 تعزيز تعليم الفتيات بعد عام 1990
- 70 الميزانية المخصصة للتربية الوطنية والتعليم العالي
4. من الطور الابتدائي إلى الثانوي: تراجع تدريجي لتعليم الفتيات 73
- 73 تطور إمكانيات الاستقبال والتعليم.
- 77 تطور الفوارق بين الجنسين.
5. التعليم العالي: نساء أقليات 83
- 83 تاريخٌ فريدٌ من نوعه.
- 86 الفوارق الإقليمية والاقتصادية
- 91 الفوارق بين الجنسين
- 98 صعوبة الاندماج المهني للخريجات
6. المرأة في التعليم العالي والبحث 101
- 101 المواصفات الشخصية للأستاذات-الباحثات المستطلعات.
- 102 مشوار جامعي غير مؤاتٍ

3. حياة المرأة الأكاديمية في تشاد: مشوار مليئٌ بالعقبات 109

7. بين الإعجاب والرفض: تمثلات اجتماعية متناقضة 111
- 111 الأوضاع والأدوار المنسوبة إلى المرأة في تشاد
- 113 التمثلات والقوالب النمطية الراسخة
8. الصعوبات المواجهة 121
- 121 مسارات دراسية مليئة بالعقبات، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي
- 123 مسارات جامعية يصعب متابعتها
9. العوامل الحاسمة في حياة الأستاذة الباحثين المهنية 137
- 137 دور الدعم داخل الأسرة وخارجها
- 140 الشغف بالمهنة والعمل الجاد
- 143 خلاصة

147	4. التوصيات
149	بناء القدرات (الإحصائيات والبحث والتدريب)
153	الحوكمة
157	الاحتياجات المادية لقطاع التعليم العالي
159	المناصرة والتوعية والتواصل
161	مراجع بيليوغرافية منتقاة
167	الملاحق
169	1. تقديم لجنة الخبرات والخبراء
172	2. تقديم لجنة المتابعة
174	3. قائمة المواضيع الأولية
176	4. شكر
178	5. جدول الأشكال والإطارات
182	6. المختصرات والرموز والاختصارات
184	7. تعبئة النساء التشاديات : الأرقام الرئيسية

العمل باللغة العربية

مفتاح USB

مساهمات الخبراء كاملة

مفتاح USB

المحور الأول نظرة إحصائية وبيانات إطارية عن تعليم الفتيات والنساء
ومكائنتهن في التعليم العالي والبحث في تشاد

المحور الثاني ديناميات إضفاء الطابع المؤسسي على النوع الاجتماعي في
السياسات العامة في تشاد

المحور الثالث التمثّل الاجتماعي وتجارب المرأة في التعليم العالي والبحث

مقدمة

توم إرديمي

وزير دولة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي في تشاد

تلتزم دولة تشاد بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء على الصعيدين الدولي والوطني. وقد اتُّخذت العديد من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات على صعيد الحياة السياسية مؤخرًا في تشاد، ولاسيما تجريم العنف القائم على النوع الاجتماعي (VGB) في إطار مراجعة قانون العقوبات لعام 2017؛ فضلاً عن معالجة قضايا المساواة بين الجنسين من داخل المؤسسات الحكومية في ظلّ الوظائف بالتعيين والانتخاب من خلال قانون المساواة بين الجنسين لعام 2018 بمرسومه التنفيذي لعام 2021 الذي يخصص نسبة 30% للنساء والذي يُفترض أن يتطوّر تدريجياً نحو المساواة التامة؛ وكذلك اعتماد السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي (PNG) ومخططها الخماسي للعمل 2019-2023 (PA-PNG).

لكن رغم ما أحرزته الإصلاحات السياسية والمؤسسية والقانونية من تقدّم ملحوظ تبقى ثمة تحديات هامة قائمة. إذ لا يزال تمثيل المرأة ضعيفاً على صعيد الحياة السياسية والعامّة، لا سيما في هيئات صنع القرار. وأحد المصادر الرئيسية لهذه الفوارق بين الرجال والنساء نجده في الفصول الدراسية ومقاعد ومختبرات جامعاتنا ومعاهدنا البحثية حيث يظلّ تمثيل المرأة ضعيفاً.

بدعم من السفارة الفرنسية في تشاد وصندوقها التضامني للمشاريع الابتكارية 2022-2023 (FSPI)، استعانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي أشرف بقيادةها بمعهد البحث من أجل التنمية (IRD) لدراسة هذا التحدي الاستراتيجي لبلدنا. تُقدّم هذه الخبرة العلمية الجماعية التي أشرفت على إنجازها لجنة مكوّنة من خبراء وخبيرات علميين من دول تشاد وفرنسا وبوركينا فاسو، تقييماً إحصائياً وتاريخياً وقانونياً ومؤسسياً عن الوضع السائد بقطاع التعليم العالي والبحث (ESR) في تشاد وكيفية التعاطي مع تلك الفوارق السائدة. بالاستناد إلى أحدث المعارف العلمية المتاحة المدعومة بالعديد من الدراسات الميدانية. تتناول هذه الخبرة بالإضافة إلى ما سبق مسألة التمثيل الاجتماعي والثقافي للنساء المتعلّمات وتجاربهن في التعليم العالي والبحث العلمي. هذه التمثلات تكشف، على الرغم من الأطر القانونية التي تدعم المساواة بين الرجال والنساء، عن قيود اجتماعية وثقافية تستند إلى صور نمطية وتوزيع أدوار تحد من قدرة النساء على المشاركة الكاملة في العالم الأكاديمي في بلدنا.

هذا العمل الذي يُعدُّ ثمرةً مقارنةً شاملةً وتركيبيةً على حد سواء لموضوع اللامساواة بين الرجال والنساء في التعليم العالي والبحث العلمي يأخذ في الاعتبار مساهمات قطاعات متعددة من خلال كفاءاتٍ معترفٍ بها في عالم البحث العلمي، وبفضل دعم لجنة متابعة مشكّلة من ممثلاتٍ وممثلين عن مختلف الوزارات، ومن فاعلين من المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

تقدم هذه الخلاصة لهيئات صنع القرار مجموعة من المعلومات القيّمة لمكافحة التفاوتات بين الرجال والنساء في قطاع استراتيجي مثل قطاع التعليم العالي والبحث في تشاد الذي يُعدُّ قطاعاً مركزياً نطمح من خلاله إلى تكوين التشاديين والتشاديات على المدى الطويل وهم المخولون مستقبلاً لدعم وتعزيز ازدهار ومستقبل بلدنا.

مقدمة

فاليري فيرديه

الرئيسة المديرة العامة لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD

شرفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS) التشادية معهد البحوث من أجل التنمية IRD وذلك بتكليفه بإجراء خبرة علمية جماعية حول مسألة المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم العالي والبحث في تشاد.

إذ يعدّ هذا الموضوع هدفاً ذا أولوية بالنسبة لنا ولمعهد البحوث من أجل التنمية IRD، سواء كان ذلك للمضي قدماً في سياسة المساواة داخل معهدنا وتعزيزها، أو في إطار مشاريع البحث والخبرة العلمية المُنجزة بالتعاون مع شركائنا من أجل الوصول إلى فهم أفضل لهذه المسألة الهامة وتوضيحها والعمل على التعاطي معها.

لكن وعلى الرغم من التقدم الهام الذي تم إحرازه في مجال تعليم الفتيات والنساء على مستوى العالم، إلا أنّ تفاوتات كبيرة لا تزال موجودة. يكتسي هذا المجال أهمية كبرى سواء على الصعيد المجتمعي أو العلمي ويندرج ضمن أجندة 2030 للأمم المتحدة وضمن أهداف التنمية المستدامة (ODD). كما يعدّ وصول الجميع إلى كافة الأطوار التعليمية بدءاً من المرحلة الابتدائية إلى غاية الطور الثانوي مجاناً وذا نوعية (ODD 4) فضلاً عن الحدّ من التمييز ضد النساء والفتيات (ODD 5) من بين القضايا المصرية. كما أنّ أحد الأسباب الرئيسية لعدم المساواة بين النساء والرجال تكمن في ضعف حضورهن على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي وأيضاً على مستوى التعليم العالي والبحث - وهو قطاع غالباً ما يطاله النسيان والتهميش. على الرغم من أهميته في رفع "تحدي المساواة" بين الجنسين، والتزوّد بالوسائل الضرورية للتمكّن من الاستجابة لمختلف تحديات اليوم والغد.

وانطلاقاً من هذا المنظور، جنّدت هذه الخبرة العلمية الجماعية لجنة من الخبرات والخبراء، مشكّلة من اثني عشر متخصصاً فرنسياً وتشادياً وبوركينابياً ينتمون إلى آفاق تخصصية مختلفة على غرار الجغرافيا والديموغرافيا والقانون وعلم الاجتماع والعلوم السياسية. ورغم إكراهات الظروف المتمثلة في ضيق الآجال وشحّ المراجع العلمية ما أدّى إلى ضرورة القيام بتحقيقات ميدانية تكميلية، أجرت اللجنة تحليلاً شاملاً (1) للبيانات

الإحصائية المتعلقة بتعليم الفتيات والنساء في التعليم العالي؛ (2) ومأسسة هذا التحدي في السياسات العامة في تشاد؛ فضلاً عن (3) التمثُّلات الاجتماعية والثقافية للنساء المنتخرجات وتجاربهن.

وبناءً على منهج تحليلي يعتمد النوع الاجتماعي أساساً له ضمن مقارنة سوسولوجية تعنى بكشف العلاقات الاجتماعية والثقافية المبنية بين النساء والرجال، يسلط هذا التقرير الضوء على أسباب هذه الفوارق ويقترح توصيات لفهمها وتجاوزها ثمّ تصحيحها. كما تدعو هذه الخبرة العلمية الجماعية أيضاً إلى إنشاء نماذج جديدة، وأشكال شراكات جديدة، وسرديات جديدة أكثر شمولاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

يطيب لي أن أعرب، باسم معهد البحوث من أجل التنمية IRD، عن خالص امتناني وعرفاني لأعضاء لجنة الخبراء والخبراء على تفانيهم وعزمهم العالية ولجنة المتابعة على ما قدّمته من توضيحات عملية من شأنها تعزيز تقبُّل المجتمع التشادي لهذا العمل بشكل أفضل ؛ وكذا للسفارة الفرنسية في تشاد والمركز الوطني للبحث من أجل التنمية (CNRD) لدعمهم الأساسي في تنفيذ هذا المشروع. تساهم هذه الخبرة الثرية ، المنجزة بالتعاون مع شركائنا، في مكافحة كافة أنواع التمييز بين النساء والرجال، و هي بلا شك مهمة حساسة وطويلة الأمد تتطلب منا جميعاً التحلّي بنوع من الحياد حيال البُنى الاجتماعية والثقافية القائمة، وكذلك علاقات السلطة المترتبة عنها. و لن تتطور الممارسات ولا النتائج إلا من خلال تعبئة الجميع رجالاً ونساءً، لكي يستفيد منها الجميع، رجالاً ونساءً وخاصة الأجيال الجديدة، من ذلك من أجل مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً.

الخبرة الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD: الأهداف والأساليب

المعهد الفرنسي للبحوث من أجل التنمية (IRD) مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع علمي وتكنولوجي، تحت وصاية مزدوجة لوزارة التعليم العالي والبحث ووزارة الشؤون الخارجية.

وهو يجب مهامه كمؤسسة عمومية علمية وتكنولوجية، يسعى المعهد إلى ضمان "تطوير خدمات الخبرة والدعم [...] لفائدة السياسات العمومية المتبعة استجابةً للتحديات المجتمعية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة" (المادة 112 L-1 c مكرر bis من قانون المتصل بالبحث العلمي). منذ عام 2001، يضطلع بهذه المهمة لصالح دول الجنوب وأقاليم ما وراء البحار الفرنسية عن طريق إعداد خبرات علمية جماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD والتي تُعرف بالمختصر "ESC".

الخبرة العلمية الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD: أداة خاصة.

تتناول الخبرة العلمية الجماعية قضايا السياسات العامة التي تهتم المؤسسات الوطنية أو الدولية الراغبة في الحصول على أحدث المعطيات الناتجة عن البحث التي تكون ضرورية في اتخاذ القرارات.

طوّرت الخبرة العلمية الجماعية نموذجًا منهجيًا محددًا يسمح بتجميع وتقييم وتلخيص جميع المعارف المتاحة حول موضوع معيّن، من أجل توجيه السياسة والنشاط العموميين، باعتماد مقارنة شاملة، متعدّدة ومتقاطعة التخصصات والقطاعات، تُحلل المعرفة المتاحة

وذاً الصلة بالموضوع، وتسمح بإنتاج رؤية موحدة للتحديات الإحصائية بطريقة متكاملة ومتعددة الأبعاد، بكما تسعى أيضاً إلى صياغة أدلة علمية تسمح بتقديم توصيات تأخذ في الاعتبار جميع وجهات نظر أصحاب المصلحة الأطراف المعنية.

وهي عبارة عن أداة أصلية لتقييم البحث ودعم السياسات العامة، وتساهم فعلياً في "إرساء الحوار" بين البحث وصناع القرار والمجتمع، من خلال ترسيخها في سياق تستجيب فيه بوضوح لطلب معيّن.

إجراء خبرة علمية جماعية

تتأسس الخبرة العلمية الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD انطلاقاً من ورشة عملٍ أوليةٍ وتشكيل هيئةٍ تضم خبراء متعددي التخصصات والمؤسسات، كُفؤاً في الموضوع المُلتَمَس.

تُعدُّ ورشة العمل الأولية أولى المراحل لتبادلٍ متعدد الأطراف بين الجهة المانحة والأطراف المعنية وبعثة الخبرة لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD التي تضم فريقاً صغيراً من العلماء للمشاركة بالحدث. وتهدف إلى توضيح تطلّعات الجميع والاتفاق بشأن تحديد النطاق الذي يشمل موضوع الخبرة العلمية الجماعية. أخذاً في الحسبان أيضاً السياق السياسي ومسارات اتخاذ القرار. تسمح ورشة العمل الأولية إذاً بالتوافق حول النطاق الذي يشمل موضوع الخبرة وتحديد الأسئلة التي تُوجّه إلى يتعيّن على الخبراء والمختبر بهم المشهود لهم بكفاءتهم الفردية في الموضوع المعروض على الخبرة. تنتهي أشغال هذه الورشة الأولية بتعيين لجنة متابعة الخبرة العلمية الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية، تكون ممثلةً للرعاة والأطراف المعنية ورئيسات فريق الخبراء والخبراء. ثمّ يتم اختيار الخبراء حسب المواضيع بناءً على إنتاجهم العلمي مع احترام التوازن بين الشمال والجنوب والمساواة بين الجنسين. فريق الخبراء ينتظم في عددٍ محدود من فرق العمل (ثلاثة أو أربعة) وفقاً لعدد محاور الموضوع المطروحة. يُشكّل المسؤولون عن المحاور والرئيسات لجنة الخبراء.



الصورة 1
ورشة العمل الأولى للخبرة
العلمية الجماعية، سيفود،
نجامينا، أكتوبر 2022.
© IRD/L. مولير.

تقوم لجنة الخبراء بتحليل جميع المعارف المتاحة، وتنتج ملخصاً منها وتقدم توصيات تهدف إلى توضيح القرار في المجال العام بناءً على الأدلة العلمية المحددة. يجب أن تعترف السلطة الموكله باستقلالية وجهات النظر والمسؤولية المشتركة للخبراء بشأن استنتاجات الخبرة الجماعية العلمية لمعهد البحوث من أجل التنمية.

اعتباراً من ورشة العمل الأولى، ثم تعيين لجنة المتابعة ولجنة الخبراء، يتم تنفيذ الأعمال على مدار فترة تقارب العام تحت مسؤولية رئيسات لجنة الخبراء بدعم من بعثة الخبرة التابعة للمعهد الفرنسي للبحوث والتنمية، مع تقديم تقارير التقدم إلى لجنة المتابعة. تم تنظيم أربع ورش عمل لتبادل الخبرات بين الخبراء وتم إرسال استنتاجاتهم إلى لجنة المتابعة، التي تقدم رأياً حول تقدم الخبرة الجماعية العلمية لمعهد البحوث من أجل التنمية.

يتضمن التقرير النهائي المساهمات العلمية لأعضاء لجنة الخبراء والخبراء، فضلاً عن ملخص مكتوب من قبل وسيط معرفي أو صحفي علمي أو عالم ذي خبرة في التواصل ونشر وتعميم نتائج البحوث والدراسات العلمية. وتتجلى الإسهامات الفردية أو المقدمّة ضمن فرق بحث صغيرة في إصداراتٍ علمية ومرجعية لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD وتلخيص منشور في أغلب الأحيان باللغتين الفرنسية والإنجليزية، من ضمن مجموعة الخبرة العلمية الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية¹ IRD.

يُحالُ التقرير النهائي عند الانتهاء من الخبرة إلى الجهة المانحة لاستعراض النتائج والاستنتاجات خلال جلسةٍ علنية. يمكن تقييم الخبرة العلمية الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية خلال ورش عمل أو جلسات خاصة لأكاديمية متخصصة.

1 الرجوع إلى <http://www.editions.ird.fr/collection/96/expertise-collective>

الخبرة العلمية الجماعية: نموذج منهجي محكم

تستند الخبرة العلمية الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية إلى هندسة صارمة تستجيب لمتطلبات الجودة وأخلاقيات البحث. تُشرف مهمة الخبرة والاستشارات لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD على قيادة عملية الخبرة برمتها: التنشيط العام، التعرف على تعيين واستقطاب الخبراء والخبراء واستقدامهم وإعداد الاجتماعات العامة للجنة الخبراء والخبراء والتواصل مع لجنة المتابعة وتنظيم المهام والاجتماعات مع مختلف الفاعلين المعنيين وإجراء التقصيات المحتملة، فضلاً عن تشكيل المجموعة المدونات الوثائقية وإدارة الإنتاج التحريري. يتم تنفيذ هذه المراحل بالتعاون الوثيق مع الجهة المانحة والمعنيين بالأمر وبدعم لوجستي من الممثلات المعنية لمعهد البحوث من أجل التنمية .IRD



الصورة 2
الاجتماع الثالث للجنة الخبراء في مرسيليا
بحضور فاليري فيردييه.
IRD ©

نُشِرت منذ عام 2001 سبعة عشر دراسة علمية جماعية باللغتين الفرنسية والإنجليزية ضمن سلسلة الخبرة الجماعية حول مواضيع واسعة النطاق تُعنى بتنمية دول الجنوب:

DAVID G., ALARIC J.-P., CÉLESTIN W., DIAZ N., FAILLER P., GILLES S., HARDY P.-Y., -
LAFONTANT P. G., MILLIEN M. F., MORAND P., PIOCH S., QUOD J.-P., REYNAL
L., SABINOT C., TOURON-GARDIC G., TROUILLET B., VALLES H., VENDEVILLE P.,
2021 - الصيد الحر في هايتي. مرسيليا، منشورات معهد البحوث من أجل التنمية.
خبرة جماعية، 248 ص.

KATI-COULIBALY S., BÉKRO Y.-A., BOISVERT V., KONÉ M. W., PABST J.-Y., 2021 -
المواد ذات الأصل النباتي في كوت ديفوار. الإمكانيات والتنمية المستدامة. مرسيليا،
منشورات معهد البحوث من أجل التنمية. خبرة جماعية، 208 ص.

MEJEAN C., DEBUSSCHE X., MARTIN-PREVEL Y., REQUILLART V., SOLER L., TIBERE -
2020 L., التغذية في مناطق وأقاليم ما وراء البحار، مرسيليا، منشورات IRD، 208 ص

- الموارد – LE MEUR P.-Y., COCHONAT P., DAVID C., GERONIMI V., SAMADI S., 2016 –
المعدنية العميقة في بولينيزيا الفرنسية، مرسيليا، منشورات IRD، 288 ص.
- LEMOALLE J., MAGRIN G., MBAYE NGARESSEM G., NGOUNOU NGATCHA B., AIMOND –
C., ISSA S., 2014 – تطوير بحيرة تشاد: الوضع الحالي والآفاق المستقبلية الممكنة،
مرسيليا، منشورات IRD، 216 ص.
- MOUSSA T., BERNARD-MAUGIRON N., FARAG E., RADY W., 2013 – الحق في آجال
تقاضٍ معقولة أمام محكمة النقض المصرية، مرسيليا، منشورات IRD، 300 ص.
- LE BARS Y., FAUGÈRE E., MENENTEAU P., MULTON B., RIEDACKER A., VELUT S. –
2010 – الطاقة في تنمية كاليدونيا الجديدة، مرسيليا، منشورات IRD، 472 ص.
- FONTENILLE D., LAGNEAU C., LECOLLINET S., LEFAIT-ROBIN R., SETBON M., TIREL –
B., YEBAKIMA A., 2009 – مكافحة النواقل في فرنسا، مرسيليا، منشورات IRD، 534
ص.
- MARIE J., MORAND P., N'DJIM H., 2007 – مستقبل نهر النيجر، باريس، منشورات
IRD، 288 ص.
- BEAUVAIS M.-L., COLÉNO A., JOURDAN H., 2006 – الأنواع الغازية في أرخبيل
كاليدونيا الجديدة، باريس، منشورات IRD، 260 ص.
- MOULIN A.-M., ORFILA J., SCHÉMANN J.-F., 2006 – مكافحة التراخوما في أفريقيا
جنوب الصحراء، باريس، منشورات IRD، 296 ص.
- GUÉZENNEC J., MORETTI C., SIMON J.-C., 2006 – المواد الطبيعية في بولينيزيا،
باريس، منشورات IRD، 302 ص.
- FRANÇOIS M., MOREAU R., SYLVANDER B., 2005 – الزراعة العضوية في مارتينيك،
باريس، منشورات IRD، 304 ص.
- CORIVEAU R., PHILIPPON B., YEBAKIMA A., 2003 – حمى الضنك في الأقاليم الفرنسية
في أمريكا، باريس، منشورات IRD، 208 ص.
- BARRÉ R., HERNANDEZ V., MEYER J.-B., VINCK D., 2003 – الشتات العلمي، باريس،
منشورات IRD، 198 ص.
- SAMÉ-ÉBOKO, FONDJO E. ÉOUZAN J.-P., 2001 – الأعمال الكبرى والأمراض المنقولة في
الكامبيون، باريس، منشورات IRD، 222 ص.
- CARMOUZE J.-P., LUCOTTE M., BOUDOU A., 2001 – الزئبق في الأمازون، باريس،
منشورات IRD، 494 ص.

مقدمة

يُعدُّ العمل على مكانة المرأة في قطاع التعليم العالي والبحث (ESR) محورًا جديدًا في تشاد. وإذ يتزامن ذلك مع مرحلة تاريخية تمكَّن فيها عدد قليل من النساء من الالتحاق بالجامعات، لترتفع نسبتتهنَّ على ما كانت عليه قبل بضع سنوات، ليبرزنَّ حينها أن: أستاذة باحثة ليست بمؤنث الأستاذ الباحث، وذلك يحيلنا إلى ملاحظات عالمة الاجتماع دانييل كيرغوات² عندما كانت تعمل على العائلات في فرنسا، فقد نوّهت إلى أهمّية الإشارة إلى النوع الجنسي للفاعلين الاجتماعيين، وأدانت الفكرة القائلة بأن الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة له أثر موحّد يؤدي وبشكل تلقائيٍّ إلى سلوكيات وظروف ممارساتٍ موحّدة (كيرغوات، 1978؛ 2012). فبولوج النساء المحتشم مجال التعليم العالي والبحث العلمي، أدركن مدى انعدام رؤيويتهن وقلة تواجهنَّ في هذا المجال، فضلاً عن الصعوبات والقيود والعوائق الخاصة والمشاركة التي يُواجهنها طوال مسيرتهن المهنية، بدءًا من مرحلة التعليم في الصفوف الأولى وصولاً إلى مرحلة ممارسة وظائفهن بالجامعات حيث يُمثّلن أقل من 10% من عدد الأساتذة الباحثين والباحثين، أي ما لا يزيد عن 200 امرأة. النساء الحاصلات على شهادات اللواتي يعملن بالجامعة كأستاذات باحثات أو باحثات في مؤسسات بحثية على غرار المركز الوطني للبحث والتطوير (CNRD) تتخرط عادةً في العمل الجماعي أو يشاركن في العمل السياسي. كما ترسّخت لديهن تدريجياً القناعة بأن الوقت قد حان لإجراء جرد لوضعية النساء في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. لم تشيّد تشاد، لم يكن هناك جامعات إلا بعد استقلالها عام 1960، ععلى خلاف البلدان الأفريقية الأخرى، مثل تنزانيا على سبيل المثال (WENZEK، 2019)، فحضور النساء وتعبئتهنَّ للنضال من أجل المساواة جاء متأخرًا.

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي حديث النشأة أيضاً. فمن وجهة نظر دولية، تمّ التركيز بشكل أساسي في بلدان إفريقيا على التعليم الابتدائي

2. بالنظر إلى وجود الجمعية النسائية للأستاذات والباحثات في التعليم العالي التشادي AFESCT ومن أجل توحيد العمل على مستوى المؤلف الأصلي باللغة الفرنسية، قررنا استعمال المؤنث chercheure بدلاً من chercheuse

والثانوي منذ أن نالت تلك البلدان استقلالها . ولم يتم اعتماد الاتفاقية العالمية للاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي إلا في عام 2019 من قبل الدورة الأربعين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لتصبح أول معاهدة للأمم المتحدة تُعنى بشأن التعليم العالي على نطاق عالمي. أمّا ما يتعلق بتشاد، فقد كان التعليم العالي موضوع العديد من تقارير الخبرة التي غدت³ خططاً استراتيجية مختلفة، لكن تنفيذها واجه العديد من الصعوبات والتأخيرات. ولعلّ آخر تقرير استراتيجي ساري المفعول هو الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث والابتكار 2021-2025. والمستند، كما هو الحال بالنسبة للمبادرة الجديدة لإنعاش التعليم العالي (MESRS، 2023)، لا يحمل في طياته سوى القليل من العناصر المتعلقة بمسألة المساواة بين النساء والرجال في قطاع التعليم العالي.

إلا أنّ هذا التحدّي ظهر فعلياً مع إصدار الأمر رقم 012 بتاريخ 22 مايو 2018 الذي ينصّ على التدرج في المساواة في الوظائف التعيينية والانتخابية في تشاد وترغيب النساء بقوة في المشاركة السياسية، لا سيما من خلال مجتمع مدني جدّ نشط. وإلى جانب التحولات الجذرية التي تشهدها دولة تشاد، نتيجة إرث تاريخي وطني مضطرب وحركات عميقة على المستوى الدولي، فرضت تدريجياً طرقاً جديدة لتحليل المجتمعات وأدرجت مسألة عدم المساواة بين الرجال والنساء في الأجندة السياسية. تاريخ الجامعة في تشاد حديث عهد، حيث يبلغ عمرها خمسون عاماً فقط: إذ لم يكن لها وجود قبل الاستقلال وكان لا بدّ من انتظار عام 1971 لإنشاء أول جامعة في نجامينا عرف تنظيمها إرثاً معقداً من مخلفات التاريخ.

إنّ جمهورية تشاد دولة غير ساحلية تقع وسط إفريقيا وتشارك في حدودها مع عدة دول: ليبيا من الشمال، والسودان من الشرق، وجمهورية إفريقيا الوسطى من الجنوب، والكاميرون من الجنوب الغربي ونيجيريا من الغرب. تشاد دولة واسعة ومتنوعة جغرافياً، من صحاري الصحراء في الشمال إلى البيئات الخضراء في الجنوب وجبال تيبستي في أقصى الشمال الغربي. يقطع البلاد نهر شاري. ويشكل نهر لوغون، رافده الرئيسي، جزءاً كبيراً من حدوده مع الكاميرون. وتعدّ تشاد واحدة من أقلّ البلدان كثافة سكانية في إفريقيا. تزخر بتعدّد مجتمعاتها العرقية ذات التراث الثقافي المتنوع، وتتوفّر ولها ما لا يقل عن 216 لغة محلية. وعلى الرغم من أن الفرنسية والعربية هما اللغتان الرسميتان في تشاد، إلا أن الفرنسية لا تزال تستخدم بشكل كبير في الإدارة والتعليم.

واعتمدت تشاد، على غرار البلدان الأفريقية الأخرى الناطقة بالفرنسية، النموذج الفرنسي للعلمانية في أول دستور ديمقراطي لها في عام 1993 (BUCUMI، 2019). ومع ذلك ، فإن

3. الرجوع إلى <https://www.unesco.org/fr/higher-education/global-convention>

بقيمة 0.867 و0.724. وعليه يتموضع تشاد في المجموعة 5 من البلدان التي تحظى بمستوى منخفض جداً من المساواة بين النساء والرجال على مؤشر التنمية البشرية. وبشكل متسق، يعرف البلد مؤشراً منخفضاً لعدم المساواة بين الجنسين (IIG) مصنفاً إياه ضمن المرتبة 160 {<15<15} (من أصل 162 دولة) عام 2019 برنامج الأمم الإنمائي للتنمية وضعه في المرتبة 160° (من بين 162 دولة) (PNUD، 2020). يبرز هذا المؤشر التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي في أبعاد ثلاثة: الصحة الإنجابية، التمكين والنشاط الاقتصادي⁴. يمكن تفسير مؤشر عدم المساواة بين الجنسين على أنه فقدان التنمية البشرية بسبب التفاوتات بين النتائج المحصّل عليها بالنسبة للنساء والرجال من خلال هذه الأبعاد الثلاثة.

ولا تزال الفوارق واضحة للغاية على الرغم من التقدم الملحوظ على مرّ السنين. على غرار غالبية البلدان والمؤسسات في العالم، لا سيما في إفريقيا مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، قام تشاد، في الواقع، بتنفيذ إصلاحات مختلفة على الأصعدة: الاجتماعي والاقتصادي⁵ والسياسي، "مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية للتنمية" (مطلاغ وآخرون، 2021). لقد التزم بالمساواة بين النساء والرجال من خلال التصديق على الاتفاقيات والنصوص ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1995، والتوقيع على بروتوكولها الاختياري في عام 2012، فضلاً عن انضمامه إلى منصة بكين. كما انضم تشاد أيضاً للقرار 1325 "المرأة والسلام والأمن" الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2000، الهادف إلى حماية النساء والفتيات من العنف، وكذلك زيادة مشاركة النساء في اتخاذ القرار في مجالي السلام والأمن. كما تم اتخاذ تدابير مؤسسية وقانونية وسياسية لتنفيذها على المستوى الوطني. في عام 2017، اعتمدت الحكومة التشادية سياسة وطنية بشأن النوع الاجتماعي (الإطار 1) من أجل الامتثال للالتزامات المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين التي التزمت بها. هذه السياسة. وقد بات تنفيذها الآن جارٍ بموجب الأمر رقم 012 الصادر في 22 مايو 2018، الذي ينص على التدرج نحو تحقيق المساواة في الوظائف التعيينية والانتخابية في جمهورية تشاد ومرسومه التنفيذي رقم 0433 الصادر في 5 مارس 2021، كما خصصت الدولة أيضاً حصة 30% للنساء، نسبة يُنتظر أن تتطور تدريجياً نحو المساواة.

4. الصحة الإنجابية تُقاس بوفيات الأمهات ومعدل الخصوبة بين المراهقات، والتمكين من خلال نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء ومستوى التعليم الثانوي والعالي الذي يحققه كل جنس. أخيراً، يتم قياس النشاط الاقتصادي من خلال معدل نشاط الرجال والنساء (PNUD، 2020).

5. تحلّت الجماعة الإفريقية لدول غرب إفريقيا منذ عام 2003 بمركّز لتنمية النوع الاجتماعي (CCDG)، مركز الجماعة الإفريقية لدول غرب إفريقيا لتنمية النوع الاجتماعي) إذ تعتبر "المساواة بين المرأة والرجل بمثابة المحرّك للإندماج الإقليمي وهدف تنموي في حدّ ذاته". الرجوع إلى https://www.wathi.org/debat_id/organisations-regionales/wathinote-/organisationsregionales/wathinote-presentation-centre-de-cedeao-developpement-genre-ccdg

ومع ذلك وعلى الرغم من هذه التطورات، من الواضح أن تمثيل النساء لا يزال ضعيفاً في جميع مجالات الحياة السياسية والعامة، ولا سيما في هيئات صنع القرار. ولا يزال تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع في حقيقة الأمر مُعرقلاً؛ إذ أن الفجوة بين الخطابات والممارسات لا تزال كبيرة، وكذا الأمر فيما يتعلّق بالفروقات بين الرجال والنساء لاسيما الولوج إلى التعليم وسوق العمل و إلى المجالات السياسية وصنع القرار. علاوة على ذلك، لا يزال العنف المنزلي والزواج القسري والمبكر آفات خطيرة تسود المجتمع التشادي. حيث أنّ زواج الفتيات الصغيرات أمرٌ شائع بالفعل في بعض المناطق - 68% من الفتيات يُزوَّجنَ في سن 18 و 25% في سن 15 (UNFPA، 2022) - وهذا غالباً ما يحول دون تعليمهن. كما تتعرّض النساء أيضاً للعنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي، سواء في المجالات العامة والخاصة. التعليم العالي والبحث العلمي ليس في ذلك استثناءً من هذا الواقع، والتحديات التي تواجهها العديد من النساء التشاديات هي نفسها التي تتصدى لها الأستاذات الباحثات.



الصورة 3
رسم توعوي لصالح تعليم الفتيات،
نجامينا.
© IRD/L. مولير.

إنّ زيادة عدد طلاب التعليم العالي (من كلا الجنسين) من 6000 في عام 2000 إلى 57000 عام 2021 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2021)، وتوزّعهم على عشر جامعات وستة معاهد وأربع مدارس عليا عادية ومدرستين كبيرتين، لم يقلّص من الفارق في الالتحاق بالجامعات بين النساء والرجال. فالنساء يشكلن ثلث إجمالي المسجلين في التعليم العالي والبحث العلمي، ولا يزدن عن ذلك، وبتكرّز حضورهنّ بشكلٍ كبيرٍ في السنة الأولى وسرعان ما يتخلين عن الدراسة.

حول مفهوم "الجندر" النوع الاجتماعي

تعتمد هذه الوثيقة نهجاً قائماً على مفهوم النوع الاجتماعي. النوع الاجتماعي مفهوم غالباً ما يُساء فهمه، لأنه في بعض المناطق لا يزال يُنظر إليه على أنه حديث نسبياً ويحمل في ثناياه العديد من الأحكام المسبقة. كما يُعدُّ مصدرًا للتخوُّف من عدم قدرته على استيعاب السياقات الاجتماعية والخصائص المحلية. ومع ذلك، فقد سمح بتجديد المناهج في البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال نقل التحليلات وتقديم وجهات نظر جديدة وأساليب مبتكرة.

الباحثان النيجيريتان عائشة إمام وأمينة ماما وكذلك الباحثة السنغالية فاطو سو، يقترحن توليد "نوعنة" العلوم الاجتماعية، أي تبني مقاربة النوع الاجتماعي لتحليل الأوضاع التي تحدث في السياقات الأفريقية جنوب الصحراء (MAMA، 2004).

بالنسبة لإيزابيل كير، "يشير النوع الاجتماعي إلى التمييز والهرمية بين الجنسين في بناء النظام الاجتماعي. فهو عبارة عن طريقة للنظر إلى المجتمع وتحليله مع مراعاة حقيقة أن الرجل ليس امرأة والعكس صحيح وأن كون الرجل رجلاً أو المرأة امرأة أمرٌ عن الفرق البيولوجي، هو أولاً وقبل كل شيء بناءً اجتماعي يمنح للرجال والنساء مكانةً في المجتمع وأن هذه المكانة ليست متكافئة من حيث القيمة لكليهما" (CLAIR، 2012). تضيف كريستين ديلفي إلى عدم التناظر هذا التفاوت بين "الأجناس الاجتماعية" فكرة علاقة الهيمنة والسلطة (DELPHY، 2013). يترتب على التحديد المفرط للتمايز البيولوجي الثالث وظائف مختلفة في المجتمع و"صفات" قد تنشأ من جوهر الأشخاص أنفسهم بناءً على بيولوجيتهم. تُظهر هذه الخصائص المبنية على الجنس، كما أثبتتها اليوم مختلف التخصصات العلمية مثل علم الاجتماع والتاريخ أو علوم الأعصاب، أنها تؤدي إلى تقسيم نوعي هرمي للمهام وخاصة للعمل، سواء كان إنتاجياً أو إيجابياً (MATHIEU 2000). ويتيح هذا الإطار التحليلي نقل التحليلات من الأفراد إلى الهياكل الاجتماعية التي تضمن استمرارية التمايز والتسلسل والهرمية.

يشهد النوع الاجتماعي قبولاً متزايداً وبشكل شامل في مجمل الأبحاث العلمية، لا سيما منذ سنوات 2000. علاوة على ذلك، انتشر المفهوم في العالم بعد "المؤتمر العالمي الرابع للمرأة: النضال من أجل المساواة والتنمية والسلام"، الذي عقد في عام 1995 في بكين (بجين) تحت رعاية الأمم المتحدة. هذا المؤتمر، الذي شكل نقطة تحول، جمع 189 حكومة وأكثر من 2000 منظمة غير حكومية، العديد منها منظمات من تشاد. تم اعتماد منصة عمل من قبل المشاركين، تتضمن أحدها مراعاة النوع الاجتماعي بشكل منهجي. وهكذا، أصبح النوع الاجتماعي مفهوماً دولياً للعمل العام (CIRSTOCEA *et al.*, 2018) اعتمدته الغالبية العظمى من المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية. تُعرَّف المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على سبيل المثال النوع الاجتماعي على أنه "الأدوار والواجبات والمسؤوليات التي تعززها الثقافة والمجتمع إلى النساء والرجال والفتيات والفتيان، والتي تتغير بمرور الوقت والمكان" (CEDEAO، 2020). تعتبر مسألة المساواة بين الجنسين جزءاً من أهداف أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي

اعتباراً من التسعينيات، أصبحت مسألة وصول الفتيات إلى التعليم وخاصة إبقائهن في المدرسة تُناقش بشكل متزايد استناداً إلى المقاربة النوعية التي سمحت بفهم أنه علاوة على المقاومة المشهودة في كنف الأسرة التي تُعزى إلى القيود الاجتماعية والاقتصادية والقيمة الاجتماعية للتعليم، توجد كذلك أسباب

هيكلية مرتبطة بمسارات شاملة للنوع الاجتماعي (تنظيم اجتماعي ينقسم إلى مجالين رئيسيين: إنتاجي وتناسلي)، ومعايير النوع الاجتماعي السائدة في المجتمعات وجميع عناصر للنوع الاجتماعي التي تمررها المؤسسات ذات الصلة (الصور النمطية، عدم مراعاة الاحتياجات الخاصة، الظلم المالي، إلخ).

في جميع المجالات ومن أجل الاستجابة لهذه التحديات، تأكدت الحاجة إلى تقييم الوضع وأجريت العديد من الدراسات في مختلف القطاعات كخطوة أولى لتشخيص نوعي من خلال التعداد: أين هنّ النساء؟ كم يبلغ عددهنّ؟ ما هي الوثائق / المعلومات الموجودة حول هذا الموضوع؟ مجموعة البحث والعمل النسائي غير الرسمي (Giraf) أجرت هذا النوع من التشخيص في تشاد منذ عام 1988، مما ساهم في إنشاء صندوق "النساء" في مكتبة Cefod التي تضم أكثر من 1500 وثيقة. تستمر الجردات، ولا سيما التي أجرتها خلية الاتصال والمعلومات للجمعيات النسائية (Celiap)، لتحديد المحاور وطرق التدخل بعد التحليل. يأمل هذا العمل في المساهمة في ذلك.

لا تمثل حاليًا أكثر من 10% من إجمالي عدد الأساتذة-الباحثين في القطاع، ووجودهن في المناصب القيادية عن طريق التعيين في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ضعيف. على سبيل المثال، لا تحتل أي امرأة منصب رئيسة جامعة من بين رؤساء الجامعات الثمانية، ويوجد فقط امرأتان تشغلان منصب نائب الرئيس في الجامعات، وكلتاها مسؤولتان عن التدريس (NEMADJI، 2023). هذا التمثيل الضعيف للنساء في المناصب القيادية موجود أيضًا داخل الإدارة المركزية للتعليم العالي والبحث (ESR (NEMADJI، 2023). منذ منتصف التسعينيات، تجمع الأبحاث على أن الوضع القانوني للطالبات والاستاذات الباحثات لا يختلف عن وضع الرجال ومع ذلك ثمة في الواقع تفاوتات كبيرة بسبب المكانة الاجتماعية التي يشغلها الرجال والنساء والتي هي نفسها متنوعة للغاية. وما لم نقم بدراسة لتحديدها، وإبرازها، وخلق "الأدلة" وتحليلها، ستظل هذه الاختلافات غير مرئية. فالتحدي يكمن في جعلها قابلة للقراءة كما أنه من الضروري تقييم ما تمّ إنتاجه بشكلٍ متشتتٍ من أجل الاستفادة منها. كما أنّ التاريخ الوطني والالتزامات السياسية للبلاد وإدراجها واندماجها في التاريخ العالمي يبرر أيضًا مثل هذه الدراسة.

ففي هذا السياق، التمسّت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)، بدعم من المعهد الوطني للبحث والتنمية CNRD والسفارة الفرنسية في تشاد عام 2022 من معهد البحوث من أجل التنمية IRD إجراء تقييم حول الوضع الحالي وتقديم توصيات حول مسألة النوع الاجتماعي في التعليم العالي والبحث في تشاد.

عُقدت الورشة الأولى للخبرة في مركز الدراسات والتدريب من أجل التنمية (Cefod) في نجامينا بتاريخ 6 و7 أكتوبر 2022، بحضور جميع الأطراف المعنية (الملحق 1) حول قضايا النوع الاجتماعي. ثلاثة محاور موضوعية مترابطة تم تناولها من قبل الخبرة (الملحق 3). تتفرع هذه المحاور الثلاثة إلى عشرين سؤالًا أجاب عليها اثنا عشر خبيرًا وخبيرةً ممّت تعبّثهم، والتي تم تلخيص نتائجها وتوصياتها هنا. وعليه فإنّ هذه الخبرة الجماعية تقترح

تفسيراً علمياً بشأن (1) الوضعية السائدة والبيانات الكمية والنوعية حول تعليم الفتيات والنساء في قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي؛ (2) النضالات النسائية وتطبيق سياسة النوع الاجتماعي في تشاد و(3) التمثلات الاجتماعية للنساء الحاصلات على شهادات التعليم العالي والبحث العلمي وتجاربهن.

وعلى مدار عدة أشهر، عمل فريق متعدد التخصصات من العلماء والمحترفين التشاديين والفرنسيين والبركينابيين، يتكون من أخصائيين جغرافيين، وعلماء أنثروبولوجيا، وعلماء اجتماع، وعلماء سياسة، وعلماء ديموغرافيا، وخبراء وخبيرات في القانون وعلوم التربية، جميعهم متخصصون في النوع الاجتماعي، لإجراء هذا التقييم (الملحق 1). وقد استندت تحليلاتهم إلى الأعمال والدراسات العلمية حول قضايا التعليم والنوع الاجتماعي في تشاد، التي تركزت بشكل رئيسي على التعليم العالي والبحث العلمي بدرجة أقل. في الجزء الاجتماعي التاريخي، تم الرجوع إلى أدبيات رمادية مهمة صادرة عن الإدارات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات، فضلاً عن مختلف الأرشيفات الصادرة عن الصناديق الخاصة وصندوق "النساء" لمكتبة سيفود. علاوة على ذلك، قدمت الإحصاءات المنشورة في أدلة وزارات التربية الوطنية والتعليم العالي البيانات اللازمة للاطلاع على العرض التعليمي المقترح في تشاد. إن هذه الدراسة لا تشمل فترة ما قبل الاستعمار وتركز بشكل أساسي على الفترة المعاصرة منذ الاستقلال. وتستند البيانات الإحصائية - أحياناً غير مكتملة - حول ولوج النساء الحاصلات على شهادات عليا إلى وظائف في الإدارات العامة أو إلى مهن التدريس والبحث، إلى مسح الاستهلاك والقطاع غير الرسمي في تشاد 2018-2019 (Ecosit). تم إجراء استطلاع عبر الهاتف أيضاً مع مؤسسات التعليم العالي الخاصة. ومع ذلك، يعترف جميع الخبراء بنقص كبير في البيانات العلمية حول مسألة النوع الاجتماعي في التعليم العالي والبحث في تشاد، ناهيك عن صعوبة كبيرة للوصول إلى بيانات إحصائية موثوقة ومصدقة (الإطار 2).

منهجية بليوغرافية للخبرة العلمية الجماعية لدى معهد البحوث من أجل التنمية IRD

لكل خبرة علمية جماعية، يُصدر معهد البحوث من أجل التنمية IRD مرجعاً بليوغرافياً يغطي جميع محاور العمل المحددة خلال الورشة الأولية من قبل الجهة المانحة وأصحاب المصلحة. إنه يكمل المعرفة الفردية لكل خبير وخبيرة في مجاله، لا سيما من خلال الإشارة إلى الإنتاجات العلمية الصادرة في الجنوب أو تلك التي تتطلب الوصول المدفوع، كما يتيح الأمر لغيرهم من الخبراء والخبيرات بتحديد الأعمال في مجالات بحثهم. وقد قام الخبراء بمراجعة المراجع، وأعدوا تقريراً عن الأبحاث المتاحة حول الموضوع.

إنشاء مدوّنة بليوغرافية انطلاقاً من عددٍ من الأدوات الرقمية

في البداية، قمنا بتحديد المصطلحات الرئيسية للخبرة لدراسة الأدبيات العلمية الموجودة على المستوى العالمي، وكذلك الأدبيات الرمادية. لقد اعتمدنا نهجاً شاملاً لمفاهيم "النوع الاجتماعي" و"التعليم" مع مراعاة الفروق اللغوية (الإنجليزية والفرنسية). وفي ذات السياق، قمنا بإجراء أبحاث لجمع الوثائق التي تتناول مجموعة واسعة من المواضيع التي لا تقتصر على التعليم المدرسي الكلاسيكي، بل تشمل مجالات على غرار التمكين، والتعليم الصحي، بما في ذلك الصحة الإنجابية، فضلا عن التعليم المتعلق بالتنمية الاقتصادية، وتمكين المرأة، والديناميات المهنية، إلخ.

إلى جانب تحديد هذه المصطلحات العامة الرئيسية، سمح تحديد النطاق الجغرافي بتسهيل إنشاء المدونة، ولاسيما انتقاء دراسات تغطي بشكل أساسي دولة تشاد، وأفريقيا جنوب الصحراء والقارة الأفريقية، حيث تُذكر "تشاد" بشكل صريح.

بعد وضع معايير الانتقاء هذه بالتشاور مع خدمة المعلومات العلمية والتقنية (IST) التابعة لـ معهد البحوث من أجل التنمية IRD والباحثين في الخبرة، شرعنا في البحث باستعمال محركات البحث العامة للمعلومات العلمية مثل: قاعدة Dimension.AI، Google Scholar، وكذلك قواعد البيانات البليوغرافية المتخصصة مثل Eric، PubMed، WOS، Horizon، EconPapers وبوابة المعهد الدولي للتخطيط التربوي (IIEP).

بالتوازي، قمنا بتجميع منشورات من أطروحات (EthOS، Thèses.fr)، ومن مصادر إحصائية (Datasetsearch، Social Institution & Gender Index، Open data for Africa، البنك الدولي للبيانات)، وكذلك من مجلات متخصصة (Feminist Africa، Cahier du genre، Gender & Development).

وفقاً لهذه المنهجية، سمح عمل جمع المراجع البليوغرافية حول النوع الاجتماعي في قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في تشاد بتوثيق 204 مقالات علمية في المجموع، منها 78 تناول تشاد، والباقي يغطي البلدان المجاورة. لكن في النهاية، نادراً ما تناولت المقالات مسألة النساء في التعليم العالي والبحث في تشاد.

وقد قمنا بإثراء المدوّنة بوثائق من بليوغرافيا وتأليف الخبراء، وخاصة الوثائق الأدبية الرمادية أو الأكاديمية التي لم تكن متاحة عبر أدوات البحث البليوغرافي عبر الإنترنت. الصعوبات في تجميع

البيانات، المرتبطة بأسباب مختلفة ولا سيما انخفاض معدل تغطية الإنترنت، تلعب بالفعل دوراً كبيراً في قلة الأبيات المتاحة على الإنترنت. الدلائل الإحصائية للتعليم الوطني (2005-2021) والتعليم العالي (2015-2020)¹ كانت مصدرًا مركزيًا للمعلومات لإجراء تحليل كمي لمكانة النساء في التعليم.

نتائج التحليل تسلط الضوء على عدة ملاحظات مهمة. بادئ ذي بدء، فإن القليل من المقالات المرجعية تركز حقًا على تشاد. يكتفي العديد من الأعمال بذكر تشاد في سياق دراسات أوسع عن التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء أو على القارة الأفريقية ككل. التقارير الصادرة عن مؤسسات متنوعة، على الرغم من ذكرها بشكل متكرر، تثير تساؤلات حول منهجيتها وحيادها وإمكانية تحيزها المؤسسي. الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن يكون الباحثون متبصرين في تقييم مصداقية المصادر.

وقد سلط التحليل الجغرافي الضوء على الحاجة إلى أبحاث أكثر تحديدًا واستهدافًا حول تشاد فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والتعليم. فالدراسات التي تستهدف البلد نادرة، على الرغم من العديد من الإشارات إليه في سياقات أوسع. ويمكن أن يساهم تحسين البحث في هذا المجال في فهم أفضل للتحديات التي يواجهها تشاد في مجال النوع الاجتماعي في التربية والتعليم العالي.

استناداً إلى ما سبق وفي حدود الوقت المتاح، أُنجزت العديد من الدراسات الميدانية التكميلية في إطار هذه الخبرة الجماعية لتوضيح بعض النقاط.

استقصاءات إضافية

تستند التحليلات حول وصول النساء الحاصلات على شهادات عليا إلى وظيفة في الإدارات العامة أو إلى مهن التدريس والبحث، إلى مسح الاستهلاك والقطاع غير الرسمي في تشاد لعام 2018-2019 (Ecosit)، وكذلك إلى مسح كمي مخصص تم إجراؤه في إطار هذه الخبرة العلمية في مايو 2023 مع 39 من الأساتذات والباحثات في تشاد². تم إجراء تحليلات أحادية المتغير وثنائية المتغير باستخدام بيانات كلاً الاستطلاعين (المحور الأول).

ومن أجل استكمال البيانات التي عالجهما المحور الثاني حول ديناميات إضفاء الطابع المؤسسي على النوع الاجتماعي في السياسات العامة في تشاد، أُجريت 24 مقابلة نوعية من فبراير إلى مايو 2023. أُجريت هذه المقابلات مع ناشطات جمعياتية، وموظفات في الخدمة أو متقاعدات من وزارة المرأة والتعليم العالي والبحث العلمي، ومعلمات باحثات وناشطات يعملن في المنظمات الدولية. كما نُظمت عملية جمع للأرشيفات الشخصية والجمعياتية والمؤسسية (خاصة بفضل صندوق "النساء" التابع لمركز الدراسات والبحوث والتنمية).

وعلاوة على ذلك، فقد أُنجرت دراسة استكشافية نوعية أصلية بين أكتوبر 2022 ومارس 2023 لتغذية العمل الذي يركز على التمثيلات الاجتماعية وتجارب النساء في التعليم العالي والبحث العلمي (المحور الثالث). وأُنجزت مقابلات شبه موجهة مع 36 شخصًا من قبل باحثة من جامعة نجامينا، وباحثتين اثنتين من معهد البحوث من أجل التنمية، وطالب وطالبة من تشاد. يتوزعن إلى خمس فئات: باحثات، باحثون، طالبات، طلاب التعليم العالي العام وخريجات سابقات. من بين 14 باحثة تم استجوابهن، 12 منهن أساتذات باحثات في الجامعة واثنتان باحثات في مركز أبحاث عام. النسبة الأكبر من المعلمات الباحثات مرتبطة بحقيقة أن الجزء الأساسي من موظفي البحث في تشاد هو من الجامعات. على جانب الرجال، أُجريت المقابلات مع الباحثين الأكاديميين فقط. أخذت المقابلات شكل تبادلات فردية بشكل

أساسي، باستثناء مقابلة جماعية مع ثلاث طالبات سابقات، يعملن اليوم. النهج القائم على قصص الحياة يكمل النهج الإحصائي والتاريخي والمكاني لأجزاء أخرى من الوثيقة. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن بعض الروايات التشادية كانت مصدرًا غير مباشر قيمًا للمعلومات التكميلية لمعالجة تمثيلات النوع الاجتماعي في المجتمع التشادي.

في النهاية، فإن نقص التوثيق الذي يركز على النساء في التعليم العالي والبحث في تشاد هو دليل على أن الموضوع ناشئ وأن الكثير لا يزال بحاجة إلى الكتابة حول هذه المسألة.

1. تمت المصادقة على هذه الأدلة التي أعدتها المديرية العامة للتخطيط والموارد البشرية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من قبل الوزارة خلال الحفل الذي أقيم في 23 أغسطس 2023 في نجامينا.
2. على عدد من المعلومات البحوث والباحثات في تشاد يقدر بـ 200. تم نشر الاستطلاع بشكل أساسي في إطار جمعية النساء المعلومات والباحثات في التعليم العالي في تشاد، والتي تضم رسميًا 45 عضوًا، مما يدل على معدل استجابة عالٍ بين الأعضاء.

كما كان لابد من إجراء دراسات خاصة على الطالبات والنساء الجامعيات حول مساراتهن الدراسية والمهنية والأسرية. قام الباحثون أيضًا بإجراء مقابلات لمعرفة مساراتهم وتصوراتهم عن نظيراتهم الإناث. تم إجراء تحقيقات مع الممثلات الجمعيات، والموظفين العاملين أو المتقاعدين من وزارة المرأة والتعليم العالي والبحث العلمي، أو حتى الممثلات العاملات في المنظمات الدولية. تم تنفيذ كل هذا العمل بمساعدة الطلاب التشاديين (الملحق 4).

يتم تقسيم هذا الملخص إلى ثلاثة أجزاء موضوعية: الأخذ التدريجي وغير الكافي في الاعتبار لعدم المساواة بين النساء والرجال في السياسات العامة (الجزء الأول)؛ التعليم ومكانة النساء في التعليم العالي والبحث العلمي (الجزء الثاني)؛ وتجارب النساء الأكاديميات (خاصة المعلومات البحوث) في تشاد (الجزء الثالث). تلي هذه الأجزاء الثلاثة توصيات الخبراء (الجزء الرابع).

على وجه التحديد، يقدم الجزء الأول تاريخ دمج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية السياسية في تشاد، الذي تقوده مجموعة متنوعة من الفاعلين والفاعلات على مستويات مختلفة، وكذلك علاقاته الوثيقة مع التاريخ الخاص بتأنيث التعليم العالي والبحث العلمي. الجزء الثاني يركز على عرض الفوارق بين الجنسين السائدة في النظام التعليمي التشادي، من الابتدائي إلى العالي، بالنظر إلى البيانات الإحصائية المتاحة، والسياسات العامة التعليمية السارية، والصعوبات التي تواجهها النساء خلال مسيرتهن الجامعية. أخيرًا، تتناول الجزء الثالث تجربة النساء خلال دراستهن ومسيرتهن الجامعية من منظور نوعي، وكذلك التمثيلات الاجتماعية السائدة لفهم الصعوبات التي تواجهها الفتيات والنساء في العثور على مكانهن داخل التعليم العالي والبحث العلمي في تشاد.

إهتمام تدريجي وغير كافٍ للسياسات العامة بأوجه عدم المساواة بين الجنسين

1

إنَّ المكانة الضعيفة للنساء في التعليم العالي والبحث في تشاد متجذرة في التاريخ الاجتماعي والسياسي الشائك للبلد، ولاسيما في تاريخ نضال النساء من أجل تحقيق تمكينهنَّ ومناهضة عدم المساواة بين الجنسين. فمسألة النوع الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي متصلَّة، في الواقع، بالظروف التاريخية للتبني التدريجي، منذ السبعينيات، لنهج التنمية الذي يدمج شيئاً فشيئاً مسألة النوع الاجتماعي. فهو يجعل تمكين المرأة (من خلال التعليم الإستقلالية المادية) شرطاً ومؤشراً للتنمية. فتشاد فمن المؤكَّد أنَّ تشاد لا تستثني نفسها من هكذا تحرُّكٍ دوليٍّ. يسلط هذا الجزء الضوء على تعدد الفاعلين، محلياً ودولياً، الذين ساهموا في تطوير سياسات النوع الاجتماعي.

بادئ ذي بدء، سيتم تقديم تاريخ هذا المفهوم في تشاد، بدءاً من تعبئة النساء لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين، وصولاً إلى اعتماد نهج "النوع الاجتماعي" الذي حفزته البيئة الدولية لاسيما من خلال منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسائية المحلية التي لعبت دوراً مركزياً في هذا المجال. في هذا السياق، سنتطرق إلى مسارات استثنائية لبعض النساء اللاتي حصلن على تعليم عالٍ. أمَّا في مرحلة ثانية، فسيتمُّ تحديد العوامل المختلفة التي تقف وراء التطبيق الصعب لسياسات النوع الاجتماعي في تشاد.

تاريخ تعبئة النساء

ما بعد الاستقلال:

ندرة النساء المنخرطات في الساحة السياسية

أعلنت تشاد استقلالها في 11 أغسطس 1960. وإذا أُنجزت بعض التقدّمات والإحرازات فيما يتعلق بوصول النساء إلى مجال التعليم خلال عهدِ تومبالباي (1960-1975) (الرجوع إلى الفصل 3)، فإن وضع النساء التشاديات لم يتغيّر كثيراً. تتميز الكثير من النساء بأدوارهن النشطة في النضال من أجل تحقيق الاستقلال ودورهن القيادي في تشاد المستقلة. نذكر على سبيل المثال حاجي حلّيمة، مُدرّسة، امرأة سياسية، ناشطة في الحزب التقدمي التشادي-التجمع الديمقراطي الأفريقي (PPT-RDA) ومناضلة بجمهية فرولينات؛ بوركو لويز كابو، مُدرّسة من سارة - فورت-أرشامبو أُختيرت للترشح لأول انتخابات تشريعية بعد الاستقلال في عام 1962 تحت راية الحزب التقدمي التشادي PPT - الذي أُعلِنَ كحزب وحيد في نفس العام - لتصبح بذلك أول امرأة نائبة في البلاد؛ كالوتما جيلمانج، نائبة رئيس الجمعية الوطنية في عام 1968 والتي ستتولى رئاسة اللجنة النسائية للحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية (MNRC) قبل أن يُحكَمَ عليها بالسجن لمدة سبع سنوات. فمن خلال المضيق عكس تيار المعايير الاجتماعية الراسخة، تظل مساراتهم الرائدة استثنائية، في سياق حيث "كانت النساء يخشين أن ينظر إليهنّ الرجال بسوءٍ وحيث كان يُفَعَلُ أيّ شيءٍ لتثبيطهن عن العمل" (مقابلة مع أستاذة كانت تُدرّسُ خلال عهدة تومبالباي، نجامينا، 22 فبراير 2023). و باختصار، لم تتعامل السياسات التي تلت الاستقلال مع مسألة المساواة بين الرجال والنساء كأولوية، لا سيما في سياق اجتماعي ثقافي شديد الذكورية. فالأولوية آنذاك كانت تتمثّل في تحقيق الاستقرار البلاد السياسي.

6. انحَل الحزب التقدمي التشادي - التجمع الديمقراطي الأفريقي عام 1973 وأنشئت الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية " التي كانت تطمح في أن تكون أداة "الثورة الثقافية" لسياسة الرئيس تومبالباي.

مشاريع تركز على التمكين الاقتصادي للنساء (1982-1990)

نُفذت أولى السياسات الوطنية الكبرى لتحرير المرأة، التي تركز على التمكين الاقتصادي وتنمية المرأة، في عهد رئاسة حسين حبري (1982-1990). في إطار عقد الأمم المتحدة للمرأة (1976-1985)، أنشأت الحكومة في عام 1982 أمانة الدولة لتعزيز شؤون المرأة لدى وزارة العمل؛ وأصبحت هذه الأخيرة في عام 1984 وزارة الشؤون الاجتماعية وتعزيز شؤون المرأة. مع التوجهات الدولية التي تدعو إلى "دمج المرأة في التنمية" (IFD)⁷، توجّهت أولويات هذه الوزارة نحو محو أمية النساء وتمكينهن اقتصاديًا، خاصة في المناطق الريفية، في بلد لا يزال غير مهيب ووضعية انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف الكبير الذي شهدته البلاد عام 1983.

نُفذت العديد من مبادرات التنمية خلال هذه الفترة بدعم من المنظمات التابعة للأمم المتحدة. كما تمّ التركيز على إنشاء منازل نسائية ريفية من المفترض أن تعزز التنمية الاقتصادية للنساء الريفيات على أساس نهج مجتمعي. فالهدف كان جمع النساء من عدة قرى لتدريبهن على أنشطة متنوعة بهدف تمكينهن - الرعاية، محو الأمية، التغذية، إلخ. - وعلى "التقنيات المناسبة" مثل تدريبهن على استعمال آلات الخياطة، مطاحن الدخن، إلخ. وقد ساهمت هذه الأنشطة - وإن كان بدرجة قليلة - في تخفيف أعباء النساء وتحسين الوصول إلى عوامل الإنتاج. كما كانت هذه الفترة مرحلة تنفيذ مشاريع في المناطق الحضرية لصالح التمكين الاقتصادي للنساء من خلال إنشاء مجموعات نسائية بدعم من أوكسفام GB.

في النهاية، حتى لو أن مثل هذه المبادرات قد شجعت على تعبئة وتنظيم النساء، فإنها لم تغير النظام الاجتماعي القائم، الذي يتسم بعدم الانصاف (تقسيم العمل حسب الجنس، السلطة في اتخاذ القرار، تقدير الذات الرجوع الى الفصل 7)، ولم تشجع ظهور رائدات أعمال يمكنهن إحداث تغييرات في التصورات والمواقف في العلاقات بين الجنسين على المستويين العائلي والمجتمعي. لهذا، يجب انتظار ظهور الحركات النسائية التعاونية وتعزيز بُعد "النوع الاجتماعي" على المستوى الدولي في تسعينيات القرن الماضي. ومع ذلك، لاحظنا إضفاء الطابع المؤسسي في عام 1986 على اليوم الدولي لحقوق المرأة، تلاه الأسبوع الوطني للمرأة التشادية (Senafet) في عام 1989. علاوة على ذلك، فإن نشأة مجموعة البحث والعمل النسائي غير الرسمي (Giraf) في عام 1988 تعلن عن التحولات الاجتماعية في التسعينيات. او قد عرضت

7. لتحليل تعاقب النهج الدولية لمسألة المساواة بين الجنسين في التنمية، الرجوع الى، على سبيل المثال، DEGAVRE، 2011.

مجموعة البحث والعمل النسائي غير الرسمي Giraf لأن تضطلع بدور " مجرد خلية تفكير وقد عرضت موالية لـ العصف الذهني من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد عمل منسق بين مختلف المنظمات" (2: GIRAF، 1989). وتضطلع بذلك بدورٍ أساسيٍّ في تنسيق الهياكل النسائية الجديدة، وتوثيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية كما عاشتها النساء⁸ من خلال العديد من المؤتمرات والندوات التي نُظمت من قبل سيفود حول قضايا النوع الاجتماعي والمواطنة.

تعبئة الجمعيات النسائية والدور القيادي للمجتمع المدني (1990-2011)

في مطلع التسعينيات، بدأ النسيج الجمعوي النسائي التشادي يتشكل. إن الديمقراطية التي بدأها نظام إدريس ديبي (1990-2021) تدفع في الواقع ديناميكية جديدة لسياسات النوع الاجتماعي من خلال السماح بإنشاء مساحات للحوار والتفكير التي تشجع على تكاثر الجمعيات النسائية، وهيكلتها، وربطها بشبكات. لقد سمحت إجراءات هذه الجمعيات النسائية، خلال هذه الفترة، بالعديد من التقدم نحو المساواة بين النساء والرجال، لا سيما في المجال القانوني.

إعادة تعريف النماذج والأدوار الخاصة بالنساء

الانفتاح الديمقراطي للبلاد بعد 30 عامًا من عدم الاستقرار السياسي، إلى جانب التعبئة القوية للجمعيات النسائية، يجعل هذه الفترة مناسبة لتغيير العلاقات بين الجنسين ونشر نماذج جديدة من الأنوثة⁹ في المناطق الحضرية. المطالب المتعلقة بالحقوق السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، التي تُرفع إلى السياسيين، تحرك حدود الهويات والأدوار الخاصة بالنساء:

"مع الحرب والنفي، عادت النساء بأفكار جديدة؛ لقد ذهبن إلى الخارج للدراسة؛ أما غير المتزوجات فتدبرن أمورهن بأنفسهن؛ لم نعد نرغب البقاء على ما كنا عليه من قبل؛ كنا في خضم الغليان. وأصبحنا نرفض الوضع الذي كان سائدًا، ونسعى للاستقلالية. كانت النساء يردن حريتهن" (ناشطة، 14 فبراير 2022).

8. تم تجميع هذه الوثائق الناتجة عن الأبحاث في صندوق "النوع الاجتماعي". بالمجمل، تم جمع 1500 كتاب، معالجتها، وأرشفتها في مكتبة سيفود.

9. يشير مصطلح "نماذج الأنوثة" إلى المعايير والتمثيلات السائدة المرتبطة بالنساء في مجتمع معين.

الفضاء الحضري وسوق العمل الرسمي وغير الرسمي يتأثنان¹⁰؛ تساهم النساء الآن في دخل الأسر؛ تتغير المعايير الجنسية. إذا كان من الممكن ملاحظة تطور نماذج الذكورة والأنوثة في البيئة الحضرية، فإن ذلك لا يشكك في بعدها غير المتكافئ، وهذا بداية التحرر النسائي لا يخلو من إثارة العديد من النقاشات بين أممات الحياة المختلفة، حيث يمكن وصف النساء بالخيانة والمادية والتخلي عن واجباتهن الإنجابية.

خلال هذه الفترة، ظهرت أيضًا جمعيات وشخصيات نسائية تشارك في النضالات السياسية من أجل حقوق المرأة وحقوق الإنسان والديمقراطية (الإطار 3). وجودهم ونشاطهم وظهورهم في الفضاء العام يؤثر كثيرًا على إعادة تعريف المعايير الجنسية المقبولة عمومًا. تشغل النساء المتعلمات مناصب مسؤولة ويشاركن في الحراك الاجتماعي للديمقراطية الشابة وفي تسييس النوع الاجتماعي من خلال تطبيق ما شاهدته في الخارج خلال دراستهن و/أو سنوات نفيهن أثناء الحرب الأهلية. تتأسس الجمعيات النسائية على المسارات الدولية لنشطاتها و/أو مؤسسيها، على غرار جمعية النساء القانونيات في تشاد (AFJT) أو خلية الاتصال والمعلومات للجمعيات النسائية (Celiaf). إحدى أولى رئيسات جمعية النساء القانونيات في تشاد تروي:

"كان من الضروري مساعدة المرأة في الدفاع عن حقوقها والدفاع عن نفسها. نحن أنفسنا درسنا في الخارج ورأينا أن هناك جمعيات من نفس النوع. كنت قد عدت للتو من الكاميرون، حيث درست، وهناك كانت النساء القانونيات نشيطات. [...] ففكرنا في إنشاء نفس النموذج في تشاد بالنظر إلى الحاجة الماسة إلى ذلك. هناك عدد قليل جدًا من النساء اللاتي درسن القانون. الهدف الرئيسي لجمعية النساء القانونيات في تشاد AFJT هو تعزيز حقوق النساء والفتيات" (4 فبراير 2023).

تطالب النساء الآن بمواطنة نشطة، تتجاوز الأدوار العائلية فقط التي تُسند إليهن عادةً. بالإضافة إلى النضال من أجل حقوق المرأة، تلعب هؤلاء الناشطات أيضًا دورًا نشطًا كـ "حراس" للديمقراطية التشادية الشابة من خلال الاستثمار في المجالات العامة والسياسية. ينظمن مظاهرات سلمية للتنديد بأي إخلال بالديمقراطية؛ يشاركن في النقاشات السياسية التي عادة ما تكون محصورة على النخبة الذكورية، على غرار المؤتمر الوطني السيادي (CNS)¹¹ في عام 1993 حيث، وفقًا للمصادر الشفوية، كان حوالي خمسة عشر مشاركة (من أصل 55 إجمالاً) من المجتمع المدني.

10. على سبيل المثال، تتراوح نسبة النساء الموظفات في جميع الفئات من 7 إلى 8.33% بين ديسمبر 1989 وديسمبر 1994 (ريم مجديتا، 1993).

11. اضطلع المؤتمر الوطني السيادي CNS بدور جمعية تأسيسية تجمع مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في تشاد لمناقشة وتقرير المستقبل السياسي للبلاد بعد سنوات من الصراعات وعدم الاستقرار. أدت إلى صياغة ميثاق انتقالي وتشكيل حكومة انتقالية جديدة.

الدور المحوري للنسيج الجمعي، من المحلي إلى الدولي

تبدأ قضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الحصول على رؤية سياسية ناشئة على المستوى الدولي اعتباراً من التسعينيات. هذا الاهتمام يأتي في أعقاب عقد الأمم المتحدة للمرأة (1976-1985) الذي حفز إزالة الحواجز أمام النضالات التي خاضتها النساء الأفريقيات اللواتي أدركن حينها "فرصة العمل معاً والاستفادة من الظهور السياسي الناشئ لدفع جدول أعمالهن على نطاق أوسع" (145: 2012، SOW-160). المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين، 1995) يؤدي أيضاً إلى تقدم كبير في مجال النوع الاجتماعي وحقوق المرأة¹².

من جانبه، يتجه النسيج الجمعياتي النسائي التشادي، بمجرد تنظيمه في شبكة مع المنظمة الوطنية الأم سليا (الإطار 4)، نحو العالمية بدعم مالي من شركاء دوليين، بفضل التدريبات والمؤتمرات وزيارات تبادل الخبرات في القارة الأفريقية، في أوروبا أو في الولايات المتحدة. هذه الزيارات أثرت بشكل خاص على العمل العام: على سبيل المثال، أدى إضفاء الطابع المؤسسي على اليوم الوطني لرائدات الأعمال في تشاد (8 سبتمبر) إلى زيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل جمعية النساء التجار ورائدات الأعمال في تشاد.

في هذا السياق حيث تتقاطع الديناميات السياسية الوطنية والعالمية، تضع الجمعيات نفسها كخبراء في النوع الاجتماعي من أجل التأثير في التبادلات مع الممولين والمجال السياسي. تشارك جمعية النساء القانونيات في تشاد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة (1994) الذي انبثق عنه شبكة النساء الأفريقيات الوزيرات والبرلمانيات (REFAMP) (التي تطور لاحقاً فرعاً وطنياً تشادياً) والتي تتمثل مهمتها في الدفاع عن حقوق الفتيات والنساء الإيجابية والترويج لها والدعوة إلى الاعتراف بها. حقيقة أن جمعية النساء القانونيات في تشاد تشارك تحت رعاية وزارة العمل الاجتماعي في المؤتمر الأفريقي للوزراء حول النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين (داكار، 1994) من أجل التحضير لمؤتمر بكين (1995)، هو مثال آخر على ذلك. ساهمت هذه المشاركة بشكل كبير في تطوير سياسة IFD.

12. إعلان وبرنامج عمل بجن يحددان مجموعة من الأهداف والاستراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مسار الشخصيات النسائية الناشطات

بوركو لويز كابو (1934-2019) هي أول امرأة نائبة في تشاد (1962). كانت ناشطة في الحزب التقدمي التشادي (PPT) عندما تم انتخابها في البرلمان التشادي في عام 1962. من عام 1975 إلى عام 1977، عملت في الوزارة المسؤولة عن التعليم. في عام 1982، غادرت البلاد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى عند وصول حسين حبري إلى السلطة، حيث عملت كتاجرة ومعلمة. توجهت إلى فرنسا في عام 1987 كلاجئة سياسية حيث كرست نفسها لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. في أعقاب الإطاحة بحسين حبري من قبل إدريس ديبي، عادت إلى تشاد في عام 1991، حيث انتخبت نائبة من 1991 إلى 1995 ومندوبة في المؤتمر الدستوري. ستكون المتحدثة باسم النضال ضد الختان وزواج الأطفال.



الصورة 4

بوركو لويز كابو،
أول امرأة نائبة برلمانية في تشاد

© makaila.over-blog.com

تحصلت في المنفى في فرنسا، أشي سيد نائبة، ابنة الكاتب والسياسي جوزيف إبراهيم سيد، ناقشت على أطروحتها في القانون في عام 1988 من جامعة باريس الثانية (نايبة، 1988) قبل أن تعود إلى تشاد بعد تغير النظام. شاركت، مع شخصيات نسائية أخرى، على غرار الوزيرة السابقة روث يانكو رومبا، في تأسيس جمعية النساء القانونيات في تشاد AFJT أصبحت أول رئيسة لها (1991-1996). هي أيضًا أول رئيسة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي ساهمت في إنشائها في عام 1991. أصبحت بعد ذلك مستشارة لدى رئيس الوزراء في عام 1996 قبل أن تمارس مهامها كأستاذة باحثة في جامعة نجامينا حاصلة على إجازة في القانون وماجستير في العلاقات الدولية في الكاميرون، هيلين لامباتيم عادت إلى تشاد في عام 1990 وتولت رئاسة جمعية النساء القانونيات في تشاد AFJT بعد أشي سيد نائبة (1996-2003). تحت ولايته، لجأت جمعية النساء القانونيات في تشاد AFJT إلى المحاكم للحصول على المساعدة القانونية لصالح النساء الأكثر حرمانًا. كانت عضو (أمينة الصندوق) في أول مكتب تنفيذي لخلية الاتصال والمعلومات لجمعية النساء Celiaf في عام 1996. أصبحت بعد ذلك نائبة رئيس المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي (2014-2019) ثم نائبة رئيس المجلس الدستوري (2017-2018). هي تُدرّس حاليًا في كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نجامينا وهي عضو في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية النساء المعلّمت والباحثات في التعليم العالي في تشاد (AFECST) (مستشارة).

تيريز ميكومبي، خريجة القانون وإطار رفيع المستوى في وزارة المالية والميزانية، تناضل في صفوف جمعية النساء القانونيات في تشاد AFJT منذ إنشائها. أول رئيسة لـ (1996-Celiaf-2004)، تم تعيينها بموجب مرسوم في مجلس الرقابة والتحكم في عائدات النفط، عند بدء استغلال النفط الخام خلال سنوات 2000. شاركت في إضفاء الطابع المؤسسي على القانون 001 المتعلق بتوزيع عائدات النفط بين القطاعات ذات الأولوية في التنمية. شغلت منصب رئيسة جمعية النساء القانونيات في تشاد AFJT منذ عام 2011 بينما كانت عضواً في لجنة التوجيه المسؤولة عن متابعة توصيات الحوار الوطني الشامل والسيادي (DNIS).



الصورة 5

تيريز ميكومبي،
إطار سامي بوزارة المالية والميزانية

© ر. دجيريغي-أمان

على المستوى الوطني، تُستدعى الجمعيات النسائية من قبل الفاعلين السياسيين لخبرتهم، كما كان الحال في إعداد مشروع قانون الأشخاص والأسرة. في نفس السياق، يتم تعيين المسؤولين الجمعيين كـ "نقطة محورية للنوع الاجتماعي" داخل الإدارات العامة. كما أن لها دوراً في نقل التوصيات المعتمدة في بكين على المستوى المحلي (بما في ذلك "النهج الجنساني"). أخيراً، تقوم الجمعيات بإجراء العديد من الدراسات، بدعم من المنظمات غير الحكومية الدولية، لتوثيق عدم المساواة بين الجنسين ووضع المرأة في تشاد. تندرج هذه الدراسة في هذا الإطار.

خلية الاتصال والمعلومات لجمعيات النساء (Celiaf): هيكله النضال النسائي في تشاد



الصورة 6

شعار خلية الاتصال والمعلومات
لجمعيات النساء Celiaf
Celiaf ©

الممثلات من المجتمع المدني اللواتي كن وراء إنشاء سليافي (في عام 1996)¹ كن يرغبن في تشكيل شبكة من أجل الحصول على مساحتهن (المستقلة عن السياسة) وظروفهن الخاصة للتنظيم والعمل. كانت Celiaf تدعي استقلاليتها عن جهاز الدولة، وتحديداً فيما يتعلق بتنسيق الجمعيات النسائية في تشاد (كافت) التي أنشأتها وزارة شؤون المرأة استعداداً لبيكين. كافت، المكونة من 15 جمعية نسائية، كانت تعتبر بالفعل "هيكلاً حزبياً أو امتداداً للخطابات الرسمية [تشكل] وسيلة للمصادقة على السياسات التي تقرها القمة" (AFJT، 1992: 10).

تضطلع خلية الاتصال والمعلومات لجمعيات النساء Celiaf منذ إنشائها بدورٍ أساسيٍّ في تنسيق الجمعيات النسائية في تشاد من خلال تمكينها من العمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة. كما تسهل تبادل المعلومات، ومشاركة أفضل الممارسات، وإقامة مبادرات مشتركة للدفاع عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. إنها تشكل في نفس الوقت أداة للاحتجاج السياسي ووسيلة لتوجيه الإجراءات والتوجهات لأعضائها البالغ عددهم 50,000 عضو فردي من المجموعات التابعة. كما تنشئ وحدات تعليمية لأعضائها لتعزيز قدراتهم واكتساب ممارسات نضالية جديدة (على سبيل المثال، من خلال التدريب على قانون الحصص، وتقنيات الوساطة، وأدوات الإدارة الحساسة للنوع الاجتماعي). و تقوم بتنفيذ إجراءات الضغط والمراقبة مع الهيئات السياسية لتكون قادرة على إعادة التفاوض بشأن العلاقات بين الجنسين المؤسسية، على سبيل المثال، قامت سليافي وائتلاف النساء التشاديات الوسيطيات من أجل السلام الدائم في تشاد (CFTMPD) بحملة مناصرة واتخذت إجراءات مختلفة لنشر قرار الأمم المتحدة 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. تم اعتماد الخطة الوطنية للعمل بناء على القرار 1325 PAN (أفق 2023-2027) في يناير 2023.

1. تأسست خلية الاتصال والمعلومات لجمعيات النساء Celiaf في عام 1996 وحصلت على إذن بممارسة النشاط في مارس 1997.

بعد بجنين، يتم دمج البعد الجنساني بشكل متزايد في أنشطة منظمات المجتمع المدني (OSC) التشادية، على غرار إنشاء لجان متخصصة في "النوع الاجتماعي" أو المكلفة بحقوق المرأة داخل جمعيات حقوق الإنسان.

منذ التسعينيات، تلعب الجمعيات النسائية دورًا مركزيًا في مكافحة عدم المساواة بين الجنسين في المجال السياسي. التعبئة القانونية (MCCANN، 2006) هي السلاح المفضل لجمعية النساء القانونيات في تشاد AFJT (عضو في Celiaf). يتم الآن استخدام المبادئ المؤكدة على المستويين الوطني والدولي للدعوة والضغط من أجل الحصول على إصلاحات تشريعية تهدف إلى حماية النساء والمساواة بين الجنسين.

تصاعد الاهتمام السياسي بعدم المساواة بين الجنسين بعد مؤتمر بجنين

بناء على توصيات مؤتمر بجنين (1995)، تعبأت المنظمات غير الحكومية التشادية لتسجيل عدم المساواة بين الجنسين كأحد الأولويات على جدول الأعمال الحكومي. أولاً، يشاركن في اللجان الوطنية لمتابعة الاتفاقيات الدولية - لا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) - وفي لجان منصة بكين. من خلال تقييم التقدم الذي أحرزه تشاد في مجال المساواة بين الجنسين من خلال التقارير ذات النطاق الدولي، فإنهن يمارسن بذلك نوعًا من الضغط على الحكومة.

بعد ذلك، وبدعم من المنظمات غير الحكومية الدولية، تجري الجمعيات النسائية دراسات مختلفة حول المواطنة السياسية للنساء، وأدوارهن في الوساطة أو حتى العنف القائم على النوع الاجتماعي (VBG). التوصيات المقدمة، بالإضافة إلى النشر الواسع للرسائل والإجراءات الدعوية، تساهم بشكل كبير في تحقيق التصريحات السياسية الهامة على المستوى الوطني مثل إضفاء الطابع المؤسسي في عام 2018 لحصة 30% من تمثيل النساء في هيئات صنع القرار. على صعيد آخر، كانت مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي موضوع تعبئة كبيرة من قبل منظمات المجتمع المدني. لقد ساهمن في العملية التي أطلقتها الحملة الأممية "متحدون جميعًا ضد العنف ضد النساء والأطفال" لوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (SNVBG) التي تم اعتمادها تقنيًا في عام 2012. تساهم هذه الاستراتيجية في تنفيذ المحور 5 من السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي (PNG، الرجوع إلى الإطار 5).

السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي في تشاد

في عام 2017، تبنت الحكومة التشادية سياسة وطنية للنوع الاجتماعي (PNG) للامتثال للالتزامات المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين التي انضمت إليها على المستوى الدولي. تدعم السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي بخطة عمل. تهدف هذه السياسة إلى تزويد الدولة وشركائها المختلفين في التنمية بأداة توجيهية لدمج اهتمامات واحتياجات النساء والرجال المحددة في تدخلاتهم التنموية. هدفها هو تعزيز المساواة بين النساء والرجال من أجل تحقيق التنمية المستدامة. الأولويات الرئيسية لسياسة الوطنية للنوع الاجتماعي PNG هي:

- تطوير إطار قانوني ومؤسسي ملائم لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان؛
- القضاء على الفجوات في مجال التعليم (البنات/الأولاد)، والتدريب والتوظيف وفيما يتعلق بالوصول إلى مجالات اتخاذ القرار.

تستند السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي PNG إلى التوجهات الاستراتيجية التالية: (1) الإدماج المنهجي لبُعد النوع الاجتماعي في أنظمة التخطيط، والميزنة، والتنفيذ، والمتابعة/التقييم للاستراتيجيات، والسياسات، وبرامج التنمية على جميع المستويات؛ (2) تطوير استراتيجية اتصال لتغيير العقلية والسلوك لصالح المساواة بين الرجال والنساء في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة؛ (3) الوصول المتساوي والعاقل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والموارد (بما في ذلك الأراضي) والفوائد من قبل الرجال والنساء؛ (4) الوصول المتساوي والعاقل للرجال والنساء إلى مجالات اتخاذ القرار؛ (5) تعزيز حقوق الإنسان وخاصة تمكين المرأة و (6) تطوير شراكة نشطة لصالح النوع الاجتماعي في تشاد.

المصدر: MOTLAGH وآخرون، 2021، 11.

بالتوازي مع هذه الإحرازات الهامة، نشهد منذ مطلع الألفية الثانية ممارسات استقطاب الناشطات الرائدات ضمن مهام ووظائف سياسية. وقد أسهمت هذه السياسة في تفكيك نسيج النشطاء في التسعينيات. لتتلاشى بعدها الاحتجاجات في أهداف مختلفة عن تلك التي كانت مستهدفة لدى المنظمات النسائية في بادئ الأمر. و من المهم التأكيد على أن ممارسة التعيين، إذا كانت تشكل مؤشرًا لقياس تأثير إجراءات المناصرة لصالح المشاركة السياسية للنساء، فإنها تشكل أيضًا عاملًا محلّ بتماسك نسيج المنظمات النسائية التي كان أعضاؤها يرغبون في أن يتم استشارتهم. مُوجهةً لهكذا ممارسات، اعتمدت خلية الاتصال والمعلومات لجمعيات النساء في عام 2013 مدونة سلوك لتمثيل النساء القياديات في إطار حكمها الخاص. ومع ذلك، فإن اختبار هذا القانون خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2016 وما تلاها لم يكن حاسمًا بالنظر إلى التزام النساء الأعضاء في الشبكة كمرشحات أو ناشطات.

علاوة على ذلك، فإن تكاثر الجمعيات، الذي أثارته المساعدة الإنمائية وتضخم البرامج الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ساهم أيضاً في إضعاف تماسك المنظمات النسائية الأكثر رسوخاً الاطار لصالح جمعيات جديدة أقرب إلى الشبكات السياسية.

اهتمام حديث النشأة بعدم المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

المطالبات والنضالات التي خيضت على المستويين الجمعي والسياسي لم تشمل في المقام الأول الطالبات والنساء الجامعيات. ففي الحقيقة و، في سياق حيث حوالي 80% من النساء أميات (السفارة الفرنسية في تشاد، 2018)، تشكل الطالبات المُدرِّسات الباحثات التشاديات طبقة أكثر أو أقل امتيازاً. حاملات لرأس مال اقتصادي معين يسمح لهن بإجراء دراساتهم في سياق من الفقر الشديد، ومن أسر متعلمة ومسيّسة في الغالب، أحدثت النساء المثقفات التشاديات تغييرات عميقة في مجالات أخرى غير التعليم العالي والبحث العلمي (قانون الحصص، تجريم العنف ضد النساء، التمثيل السياسي للنساء، إلخ، الرجوع إلى المحور الثاني) ولا يزال النظام التعليمي التشادي يتميز بعدم المساواة العميقة. فقد عانت الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي لفترة طويلة من نقص في الاهتمام مما يفسر (جزئياً) قلة البيانات حول تاريخه. ومع ذلك، وفي مطلع العقد الأول من القرن الحادي العشرين، أخذ قطاع التعليم العالي والبحث "يجد مكانته" من خلال تنفيذ المرسوم رقم 240 (المُعتمد عام 2011) الذي يحدد حصص الدخول إلى السنة الأولى بالمؤسسات العامة للتعليم العالي مع تخصيص حصة 10% للطالبات¹³. وقد كان حينئذٍ الجهاز التنظيمي الوحيد الساري الملفول والمُعنى بفوارق النوع الاجتماعي في التعليم العالي والبحث العلمي، بالرغم من صعوبة تطبيقه بالنظر إلى عدم احترام مبدأ عدم احترام الحصص. وتبقى السياسات المطبقة بالمؤسسات غير حساسة للجنس وتجعل من الصعب على النساء الوصول إلى التعليم العالي والبحث العلمي. في الواقع، لم يتم تعيين أول معلمة مساعدة في تشاد إلا في عام 2016، السيدة خديجة حسب الله حامد (الإطار 6).

13. فعلياً، 10% مخصصة للطالبات، 22% للتميز، 5% للطالبة المنحدرين من إقليم المؤسسة و3% مخصصة للطالبة المنحدرين من الواحد والعشرين إقليماً متبقياً.

خديجة حسب الله حامد، أول امرأة أستاذة محاضرة في تشاد (2016)

خديجة حسب الله، دكتورة في العلوم (علم الوراثة السكانية)، أستاذة باحثة في كلية العلوم الدقيقة والتطبيقية في نجامينا بفارتشا منذ عام 2016. بدرجة أستاذة محاضرة من اللجنة الأفريقية والملغاشية للتعليم العالي (Cames). تم انتخابها نائبة في الدورة الثانية ومقررة لجنة "الاقتصاد، التنمية، التعاون، الصناعة والبيئة" في الجمعية الوطنية (2006-2002)، ثم نائبة في الدورة الثالثة ورئيسة لجنة التنمية الريفية والبيئة في الجمعية الوطنية (2011-2021). كما شغلت منصب وزيرة الدولة للتعليم العالي، ومن فبراير 2015 إلى مارس 2016، منصب الأمين العام المساعد لحركة الإنقاذ الوطني (MPS)، ثم نائبة رئيس جامعة الملك فيصل (من يونيو 2020 إلى يوليو 2023). منذ يوليو 2023، أصبحت المديرية العامة للمعهد الوطني العالي لتربية المواشي في موسورو. السيدة حسب الله خبيرة في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة وتغير المناخ والتصحر. حصلت على وسامي فارس النظام الوطني واستحقاق ضابط النظام الوطني لتشاد.



الصورة 7
خديجة حسب الله
أستاذة محاضرة لدى اللجنة الأفريقية والملغاشية
للتعليم العالي Cames.
© ف. محمد أكبر

التناول الجديد للنوع الاجتماعي في التعليم العالي والبحث يُفسر (جزئيًا) بالتطورات الأخيرة في السياق السياسي، لا سيما إقرار قانون الحصص (2018) واعتماد السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي PNG (في 2011 ثم مراجعته في 2017). علاوة على ذلك، كانت مثل هذه الأسئلة مؤخرًا موضوع توصيات تم تطويرها خلال أيام التبادل والتفكير حول التعليم العالي (في ديسمبر 2022) من بينها اقتراح "السماح للفتيات والأشخاص الذين يعيشون مع إعاقة

بالسجّل في السنة الأولى من اختيارهم دون حد للعمر" و "إنشاء وحدة نوع الجنس داخل الوزارة المسؤولة عن التعليم العالي والبحث العلمي" (MESRS، 2023: 19)¹⁴.

على الرغم من هذه التقدّمات القليلة، لا تزال الممارسات والتمثيلات الجنسية في الوظيفة العامة، التي هي في الغالب ذكورية (الرجوع إلى الفصل 6)، حية وتواجه مقاومة قوية في مراعاة عدم المساواة بين الجنسين داخل التعليم العالي والبحث ESR، كما يتضح من التجارب التي عاشتها أول وزيرة التعليم العالي والبحث ليدي بيسامدا، خلال ولايتها في عام 2021 (الإطار 7).

نظرًا لقلة الاهتمام من قبل العالم الجمعياتي، فإن المعلّمت الباحثات ينظمن أنفسهن تدريجيًا من أجل المطالبة بحقوقهن والتأثير على مساحات اتخاذ القرار. في هذا السياق، وُلدت جمعية النساء المعلّمت والباحثات في التعليم العالي في تشاد (AFECST) في عام 2021 (الإطار 8). هذا ينبع من العديد من أشكال العنف المؤسّسة على النوع الاجتماعي التي تعرضت لها الطالبات والمعلّمت الباحثات (الرجوع إلى الفصل 6 و 8). تأسست الجمعية في أعقاب صدور قانون الحصص في عام 2018 وازدهرت تحت وزارة ليدي بيسامدا، التي كانت حساسة لمطالبهم. تدعم السفارة الفرنسية (خاصة من خلال FSPI و AFECST) الديناميكية من خلال منح النساء منحة دراسية ميدانية وماجستير ودكتوراه. جمعيات أخرى، مثل المجلس الوطني للنساء في تشاد (Conaf) ومؤسسة القلب الكبير¹⁵، تمول أيضًا منحة دراسية مخصصة للفتيات والنساء.

لم تستفد الطالبات إلا من حملات توعية نادرة وتعبثات جموعية، باستثناء نشاط توعوي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي نظّمته منظمة النساء الحقوقيات في تشاد AFJT وجامعة آدم بركة في أبيشي. يتخذن المبادرات بأنفسهن مثل تنظيم الطالبات داخل القسم النسائي للاتحاد الوطني للطلاب التشاديين، وكذلك إنشاء خلية طالبات القانون مؤخرًا لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (جامعة نجامينا).

14. منذ كتابة هذا التقرير، تم اتخاذ تدابير لتحقيق حصة دنيا تبلغ 30% من الطالبات المسجّلات في الماجستير، لا سيما في جامعة نجامينا.

15. مؤسسة القلب الكبير هي منظمة غير حكومية تشادية تساعد الأشخاص الضعفاء في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. كما تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وتقدم المساعدة وترافق المحتاجين في الأوضاع الصعبة وكذلك الأطفال. أنشأتها السيدة الأولى السابقة هنّدة ديبي، تبدو المؤسسة اليوم في وضعية هشّة.

ليدي بيسامدا، أول امرأة وزيرة للتعليم العالي والبحث العلمي

حاصلة على دبلومين في الدراسات العليا المتخصصة (DESS) في الصناعات الغذائية والتخطيط للتنمية المحلية والتخطيط الإقليمي، كانت ليدي بيسامدا أولاً وزيرة الزراعة (2018-2019) قبل أن تُعين، كأول امرأة في هذا المنصب، وزيرة التعليم العالي في عام 2021. رئيسة حزب سياسي، ترشحت للانتخابات الرئاسية لعام 2021. ترشيحها هذا جعلها أول امرأة في الحياة السياسية التشادية تشارك في هذه المنافسة.

خلال فترة ولايتها كوزيرة، بدأت في تنظيم مجلس إدارة جامعي كبير لمدة ثلاثة أيام، حيث تم بوضوح إظهار نقص النساء الجامعيات وغيابهن عن السلطة القرار. على هذا الأساس، ومن أجل إعادة تنشيط التعليم العالي والبحث من منظور مساواتي، تطلق مبادرات مختلفة، وتحمل مشروع 'FSPI' النوع الاجتماعي والتعليم العالي" الذي طلبته جمعية النساء الملمات الباحثات والجهات الفاعلة في التعاون. مرصد علمي للنوع الاجتماعي يتم إنشاؤه في هذا الإطار، مما يسمح بمتابعة تطور التعيينات حسب النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى هذا الدعم، فهي نشطة في مجموعة تفكير علمية للتحضير للحوار الوطني الشامل والسيادي (اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الشامل - CODNIS) بهدف إشراك الأساتذة الباحثين.

تمت إقالتها من منصبها بعد ثمانية أشهر من تعيينها في فبراير 2022. الأعمال المنجزة خلال فترة عمله في الوزارة ساهمت في تسليط الضوء على صعوبات وصول النساء إلى التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك الصعوبات التي تواجهها المدرسات الباحثات في أداء وظائفهن.



الصورة 8

ليدي بيسامدا، أول امرأة وزيرة للتعليم
العالي والبحث العلمي

© Cames

1. مشروع FSPI: " صندوق التضامن للمشاريع المبتكرة، المجتمعات المدنية، الفرانكوفونية والتنمية البشرية ".

جمعية النساء الأستاذات والباحثات في التعليم العالي في تشاد AFECST

تضمُّ جمعية النساء الأستاذات والباحثات AFECST النساء المُدرِّسات والباحثات في التعليم العالي في تشاد. وتُوفِّرُ الجمعية إطاراً قانونياً للنقاش والاستماع المناصرة لتمكين النساء من التعبير بحرية والاستفادة من التأطير والمتابعة.

تم إنشاء الجمعية في مايو 2018، بعد صدور الأمر رقم و PR/2018/022 الذي ينص على التدرج في المساواة في المناصب التعيينية والانتخابية. و تهدف إلى دعم وتشجيع وتعزيز التميز لدى النساء العاملات في تشاد. تقود وتُنظِّمُ الجمعية أنشطة المناصرة من خلال المؤتمرات العلمية والمناقشات حول العلوم والترويج للتخصصات التي تدرسها الباحثات. تتواصل جمعية النساء الأستاذات والباحثات AFECST وتزيد الوعي أيضاً بالمهن العلمية بين الشباب. تضمُّ اليوم الجمعية، 45 أستاذة باحثة من جميع التخصصات ومن اللغتين الرسميتين في تشاد.



الصورة 9

مشروع إبقاء الفتيات بالمدرسة في كوموغو
المستفيد من صندوق التضامن للمشاريع المبتكرة، FSPI
"النوع الاجتماعي"

.C. Ngarnouber ©

من بين الأنشطة التي تم تنفيذها منذ إنشائها، يمكن ذكر مساهمتها الكبيرة في إصدار القانون PR/2018/022، متابعة الملفات، تحديد النساء ذوات المواصفات النادرة والمناصرة من أجل دمجهن في التعليم العالي، تنظيم مؤتمرات ومناقشات حول مواضيع مختلفة تتعلق بنهج النوع الاجتماعي، منهجية البحث، صعوبات وصول الفتيات إلى التعليم العالي، إلخ.

لكن جمعية النساء الأستاذات والباحثات AFECST تواجه عدداً من الصعوبات التي تعيق تطورها مثل، على وجه الخصوص، نقص التمويل، والأفاق وصعوبة جمع أعضائها بالنظر إلى توزيعهم الجغرافي على كامل التراب التشادي.

علاوة على المنح والمشاريع الصغيرة الممولة عام 2022 (بدعم من السفارة الفرنسية)، تطمح الجمعية في المستقبل إلى تنفيذ العديد من الإجراءات لصالح الفتيات: توفير المنح لتحسين مهارتهن، تحديد

النساء النموذجيات وتكليفهن بالتدريب، العمل مع المعلمات والمدرسات في المدارس الابتدائية والثانوية لتنفيذ إجراءات منسقة لإبقائهن مُتمدرساتً بشكلٍ مستدام، ولاسيما من خلال العمل مع الآباء حول هذه القضية، إنشاء إطار لإعدادهن للوصول إلى المجالات العلمية، تدريب المعلمين على المساواة بين الجنسين لفهم أفضل لمفهوم النوع الاجتماعي وبناء البنى التحتية (المراحيض، توزيع أطقم النظافة، دور الحضانة، إلخ) لتلبية احتياجاتهن الخاصة بهدف تقليل معدل الغياب والتسرب المدرسي وكذلك زيادة أدائهن الأكاديمي.

التطبيق العصيب لسياسات النوع الاجتماعي

في حين أن تشاد قد زودت نفسها بترسانة من القوانين والمراسيم لصالح تعزيز النوع الاجتماعي (الإطار 9)، غير أن هذه التدابير لم تُبدي فاعليتها ولا جدوتها على أرض الواقع. وأسباب ذلك متعددة وإحدى القيود تكمن في نمط الحكم الوطني الذي لا يسمح لا بتملكها ولا بإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

ضعف هيكل في الحكم السياسي

يُعتَبَرُ عَمَلٌ وَزَارَةٌ الْمَرْأَةِ وَتَرْوِجُ مَفْهُومِ النَّوعِ الْاجْتِمَاعِيِّ مُقَيَّدَيْنِ أَوَّلًا بِضَعْفِ الْحُكْمِ فِي تَشَاد. في عام 2013، أشار تقرير من الوزارة (MASSNF، 2013) إلى نقاط ضعفها التنظيمية الرئيسية: "غياب الروابط الوظيفية؛ غياب النصوص التطبيقية للمرسوم الذي يحمل الهيكل التنظيمي واختصاصات الوزارة؛ اختصاصات أحياناً غير واضحة؛ ضعف الاستقلالية في إدارة الهياكل التقنية والتطبيقية؛ كفاءات/ترشحات غير متناسبة مع المناصب؛ إدارة سيئة للموارد ومحبطة؛ مناهج تدخل غير متطابقة مع النتائج والانعكاسات؛ إدارة الموارد غير عقلانية (من بين 1,041 موظفًا بوزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة، 830 منهم ملحقون بنجامينا، أي 80%)". نقاط الضعف هذه ليست خاصة بوزارة المرأة وحدها وتمس العديد من الوزارات الأخرى.

نقص الموارد المالية والمادية المخصصة للوظيفة العامة يُشكِّلُ صعوبة رئيسية تواجهها وزارة المرأة، التي لا تتلقى في الواقع سوى 1% من ميزانية الدولة لتغطية نفقاتها التشغيلية، مما يجعل من الصعب وضع تخطيط واقعي على المدى الطويل يأخذ في الاعتبار مصالح السكان. الموظفون الإداريون غير مؤهلين بشكل عام وخاصة في مسائل النوع الاجتماعي.

حقوق المرأة: الأطر الوطنية والدولية

على المستوى الوطني

خلال العقود الأخيرة، عززت تشاد إطارها القانوني فيما يتعلق بحقوق المرأة. و بشكل عام، يضمن نفس الحقوق للرجال والنساء.

يُكرس دستور عام 1996، الذي تم تعديله عام 2005، المساواة بين الرجال والنساء (المادة 7) ويضمنها لجميع المواطنين. ويُعيد دستور 4 مايو 2018 في ختام المنتدى الوطني الشامل، التأكيد على المبادئ المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان ويكرس الحقوق والحريات المعترف بها لجميع التشاديين دون تمييز.

القانون رقم PR/2015/029 الذي يحظر زواج الأطفال في تشاد، والذي صدر في 21 يوليو 2015، يحدد الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 عامًا.

ينص القانون رقم PR/2017/001 المتعلق بقانون العقوبات على تجريم الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف الأسري.

السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي تم اعتمادها بموجب المرسوم رقم PR/PM/MFFPESN/2017/2035 بتاريخ 20 نوفمبر 2017. تغطي خطته الخمسية الأولى الفترة 2019-2023. وقد تجسد تنفيذ السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي من خلال توقيع المرسوم رقم PCMT/PT/MFFPE/2022/2210، بتاريخ 19 يوليو 2022، المتعلق بإنشاء وتنظيم وتشغيل مرصد تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. الذي يشكل جهازاً لمتابعة وتقييم السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي، والتقدم المحرز في مجال تعزيز النوع الاجتماعي وحقوق المرأة.

القانون رقم PR/2018/12، المتعلق بالتصديق على الأمر رقم PR/2018/006 الصادر في 30 مارس 2018 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في جمهورية تشاد يرمي إلى منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال.

القانون رقم 039 الذي يدعو إلى المساواة بين المرشحين من الجنسين صدر في عام 2019.

المرسوم رقم PR/MFFPE/2021/0433 الصادر في 5 مارس 2021 بشأن تطبيق الأمر رقم 12/2018 يوضح أن "التكافؤ يعني الوصول المتساوي للنساء والرجال إلى هيئات اتخاذ القرار في الوظائف الانتخابية والتعيينية". بموجب هذا المرسوم، يتم تخصيص حصة لا تقل عن 30% للنساء في جميع المناصب التعيينية. يتوجب أن تتطور هذه الحصة تدريجياً نحو التكافؤ (المادة 3).

على المستوى الدولي

الصكوك القانونية الدولية المناصرة لحقوق المرأة وفيرة ومتعددة، وقد أشرف على إعدادها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والتي قام تشاد بإبرامها والمصادقة عليها، وهي كالتالي وفقاً للترتيب الزمني:

– الإتفاقية رقم 100 لمنظمة العمل الدولية (OIT) بشأن المساواة في الأجور بين القوى العاملة النسائية للعمل ذي القيمة المتساوية (تم التصديق عليها في عام 1966).

- الإتفاقية رقم 111 لمنظمة العمل الدولية بشأن التمييز في مجال العمل والمهنة (تم التصديق عليها في عام 1966).
- الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل (المصدق عليها في عام 1990).
- خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الموقعة في عام 1994).
- منصة عمل المؤتمر الدولي للمرأة في بجنين (الموقعة في عام 1995).
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (تم التصديق عليها في عام 1995).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تم التصديق عليها في عام 1995).
- الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (تم التصديق عليه في عام 2000).
- إعلان رسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا (تم التوقيع عليه في عام 2004).
- إعلان رسمي لصالح المساواة بين الرجال والنساء في هيئات اتخاذ القرار وعلى مستوى المناصب الانتخابية (تم التوقيع عليه في عام 2004).
- سياسة النوع الاجتماعي للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الموقعة في عام 2004).
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المتعلق بحقوق المرأة (الموقع في عام 2004).
- سياسة النوع الاجتماعي للاتحاد الأفريقي (الموقعة في عام 2009).
- الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (تم التوقيع عليه في عام 2009).
- قرار 1325 وما يتصل به بشأن المرأة والسلام والأمن.

المصدر: السفارة الفرنسية في تشاد، 2018، 7.

ويكاد التدريب من حول هذه القضايا يكون معدوماً. علاوة على ذلك، فإن التجديد العالي للوظائف التعيينية لا يتوافق مع التبنّي المُحكّم لهذه القضايا من قبل الموظفين ولا يعزز المتابعة المستمرة للإجراءات المتخذة. نُقِصُّ الوسائل المخصصة لوزارة المرأة المقاومة التي يواجهها مفهوم "النوع الاجتماعي" من قبل الموظفين السياسيين أو المسؤولين، يا يُضفي على السياسات العامة غير طابعٍ تحفيزيٍّ.

قيود اجتماعية وثقافية متعددة

صعوبة إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات النوع الاجتماعي ترتبط أيضاً بمجموعة من المعايير الاجتماعية والثقافية الملزمة وغير المواثية للمساواة بين النساء والرجال، كما يتضح من المثاليين المتعلقين بقانون الأسرة والقانون المتعلق بالحصّة.

مثال من قانون الأسرة

منذ 30 عامًا، يُواجه تشاد صعوبات لإيجاد قانون أسرة لوضع قانون الأسرة، بالرغم من التنويه إلى الموضوع منذ عام 1993 من قبل الجمعيات النسائية خلال المؤتمر الوطني السيادي. لم يظهر أول مشروع نص إلا في عام 2000؛ و يهدف إلى إلغاء جميع العادات التي لم تعد لها قوة القانون. وفي عام 2010 قرابة نصف مواد المدونة خضعت للمراجعة من قبل السلطات الاسلامية وأعيد تحريرها وفقاً لمبادئ الشريعة الاسلامية. ليرفض المجلس الوطني نص مشروع القانون الجديد وتم إنشاء لجنة مراجعة جديدة في عام 2020. في عام 2022، تم إدراج المسألة على جدول أعمال الحوار الوطني الشامل (DNIS)، لكن سرعان ما تم تجاهلها بالنظر إلى الضغوطات المترتبة عن ذلك.

مثل هذه الصعوبة في إضفاء الطابع المؤسسي على قانون الأسرة ترجع إلى حقيقة أنه يُنظر إليه، بالنسبة لجزء من المجتمع التشادي، كأداة مستوردة من الغرب تشجع على القبول الاجتماعي للمثلية الجنسية، وتقنين الدعارة، والتي يمكن أن "تفسد" في النهاية الأخلاق التقليدية المجتمعية. في ذات الصدد، تقول رئيسة مجموعة ريفية حاضرة لدى انعقاد الحوار الوطني الشامل DNIS:

"يعتقد الناس أننا نريد فرض مجتمع المثليين¹⁶ عليهم. حتى تسمية وزارة النوع الاجتماعي، هناك سيدات قلن لي إنهم يريدون إدخال مسألة المثلية الجنسية ولهذا السبب وضعوا "النوع". يريدون خداعنا. خلف حزمة المساواة، يسعون إلى إرباكنا"

فقضايا المساواة بين النساء والرجال والاعتراف بالأقليات الجنسية مدمجة هنا، مما يسبب توترات وتشنجات حول الفهم الغامض، بل والخاطئ تمامًا، لمفهوم النوع الاجتماعي.

كما أنّ الوضعية المتأزمة تغذيها الضغوطات التي تمارس في الساحات العامة من قبل بعض الفاعلين الدينيين الذين يعارضون المساواة بين النساء والرجال، مما يشهد على التعايش الصعب بين القراءات المختلفة للقانون. تتخذ هذه الصعوبات أيضًا شكل ضغوط تستهدف النساء المسلمات، سواء في المجال الأسري أو الاجتماعي، مما يمنع أي محاولة للتعبئة النسائية "هن خائفات من التعرض لعقوبات من المجتمع على حساب أن يُنظر إليهن بشكل سيء. قد تكون نساء عائلتهن ضدهنّ" (ناشطة جمعوية، 17 فبراير 2023).

إنّ تبني قانون علماني لصالح المساواة بين النساء والرجال يشكل رهانًا محفوفًا بالمخاطر للحكومة في مجتمع يضطلع فيه الدين بدورٍ مركزيٍّ في المجالات الخاصة والعامة. يجب على الدولة، في هذه الحالة، أن تستجيب في نفس الوقت لالتزاماتها التقدمية والديمقراطية

16. LGBT: مثلية، مثلي، مزدوج التوجه الجنسي أو متحول جنسيًا.

تحت ضغط المنظمات الدولية والجمعيات النسائية العلمانية، مع الحرص على إرضاء شريحتها المحافظة.

مثال عن "قانون الحصة"

ينص القانون المتعلق بنظام الحصص، الذي تم تبنيه في عام 2018، على "المساواة التدريجية" (دون تحديد موعد نهائي) في الوظائف التعيينية والانتخابية. فعاليته حالياً موضع تساؤل نظراً لأن عدداً قليلاً من النساء يتم تعيينهن في هيئات صنع القرار. في الواقع، على الرغم من أن الحكومة تعرض عدداً كبيراً من النساء كأمينات دولة، إلا أنهن في النهاية لا يتمتعن سوى بالقليل من سلطة اتخاذ القرار. إن هذا الوضع شائع عبر جميع أنحاء الإدارة حيث تشغل النساء وظائف المساعدات بينما يشغل الرجال المناصب.

وقد واجه إدراج هذه الأداة التشاركية واجه العقليات الأبوية، دون تغييرها. في سياق حيث تظل الدولة الطريق الرئيسي للوصول إلى الموارد الاقتصادية والسياسية، كان لقانون الحصص تأثير في تفاقم التنافس والمنافسة على السلطة ومزاياها، بين النساء اللواتي تم تعيينهن حديثاً والرجال الذين يشغلون مناصبهم منذ فترة طويلة. هذه التنافسات تزداد شرعيتها من خلال التصورات التقليدية لأدوار النساء، والتي تلخصها العبارة "mara sakhit" ("أنتن نساء فقط"، الرجوع إلى الفصل 7). هذه الصيغ تعكس التصور التقليدي للمرأة غير الناضجة التي لا تستطيع اتخاذ القرارات في غياب الرجل. هذا التمييز الجنسي المُعتاد يجعل النساء الحاضرات في الفضاء العام غير شرعيات، مما يلقي بظلال من الشك على كفاءتهن، وخاصة السياسية منها. وهكذا، تُضطر النساء إلى تبرير مكانتهن الاجتماعية خارج المجال المنزلي باستمرار، من خلال إظهار احتشامهن الاجتماعي والديني. وفي الوقت نفسه، يجب عليهن في تُضطر تلبية آمال التحرر التي تحملها العديد من النساء، من خلال إثبات أنهن قادرات على ممارسة السياسة بشكل مختلف عن نظرائهن الذكور...

أثر آخر لقانون الحصص كان خلق انقسامات وشكوك ومخاوف بين الناشطات السياسيات اللواتي يرون أن النساء المعينات (وليس المنتخبات) لا يفعلن سوى تعزيز منطق المحسوبية الذكورية على حساب المصالح النسائية. تعتبر إحدى الناشطات في المجتمع المدني، "هؤلاء النساء موجودات للتمثّل. وجودهنّ من دون الدفاع عن حقوق المرأة يُسبب تراجع تلك الحقوق". هكذا انتقادات يُخفي في الواقع مدى ثقل نظام حوكمة مُؤسّس على عنف الهيمنة الذكورية التي تعاني منها الفاعلات المنخرطات في المجال السياسي ويُعدن إنتاجها.

في النهاية، تحتفظ قانون الحصص بشكل متناقض على النساء في وضع الأقلية، ولهذا السبب، يؤدي إلى منافسة شرسة بينهن. إنه يُشجّع على التمرکز حول الذكور (فكرة النظر إلى النظام الاجتماعي من وجهة نظر ذكورية فقط) لأنه بالنسبة للنساء يتعلق الأمر بالاندماج نظام دولة قائم دون التشكيك في طريقة عمله (DAUPHIN، 2010).

المساعدة الدولية:

فاعلية محدودة وآثار غير مرغوبة

تهتمّ المؤسسات المالية والمنظمات الدولية منذ حوالي أربعين عامًا بقضايا النوع الاجتماعي في بلدان الجنوب. وبات بوسع المانحين الاصطفاف خلف الأولويات السياسية الوطنية، و المساهمة في تحديد السياسات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي بفضل خبراتهم الفنية (BOUGHEDADA و LAVIGNE DELVILLE، 2021). ويُسْتَرَطُّ لديهم تنفيذ مقارنة تشاركية ومتقاطعة من أجل دمج النوع الاجتماعي بشكل منهجي في المؤسسات والسياسات وبرامج التنمية.

فيما يتعلق بتشاد، فإن مثال مشاركة النساء في الحوار الوطني الشامل والسيادي DNIS (الذي عقد في الفترة الممتدة من 20 أغسطس إلى 28 سبتمبر 2022 في نجامينا)، بفضل الدعم التقني والمالي لمنظومة أممية (الإطار 10)، يُعدُّ نموذجاً لنقل السياسات (*policy transfer*) والحوار الذي يمكن أن ينبثق عنه. في الواقع، أحد الأهداف يكمن في تطبيقه مع مراعاة السياق والقضايا السياسية المحلية من أجل السماح بتنفيذ لا يعيد إنتاج الآليات القائمة مسبقاً في سياق التحولات السياسية.

عوامل أخرى داخلية للمنظومات الدولية يمكن أن تفسر جزئياً فاعليتها المحدودة. نذكر، من بين أمور أخرى، غياب الآليات القسرية التي تلزم المؤسسات الوطنية بالخضوع للمساءلة، ونقص المهارات في مجال تحليل النوع الاجتماعي للموظفين الدوليين (انظر (MOTLAGH *et al.*, 2021)، تناوُبُ هامٌ ونقص الموظفين للاستجابة لتعقيد سياقات التدخل وكذلك فشل أنظمة المتابعة والتقييم. على أرض الواقع، غالباً ما تتمثل المبادرات في إعادة تدوير المقاربات القديمة لإدماج النساء في التنمية (الهياكل التشاركية المعيارية التي تركز على النساء والفتيات الصغيرات)، مع تجاهل العوامل الهيكلية التي تركز عدم المساواة بين الجنسين (CHANT؛ PEREIRA، 2008 و SWEETMAN، 2012).

من الحدود إلى آلية التنسيق من أجل تحقيق مشاركة النساء في الحوار الوطني السيادي الشامل.

بدعم من وزارة المرأة التشادية ووفقاً للمعايير الدولية، أوجدت آلية تنسيق لضمان مشاركة نسوية فعلية في الحوار الوطني الشامل والسيادي DNIS. تتشكل الآلية من 70 عضواً (بما في ذلك الأستاذات-الباحثات) تم تعيينهم بموجب مرسوم وزاري، وتدعمها منظمة أممية قامت، من خلال دعم فني ومالي، بالعديد من أنشطة المناصرة والترويج من أجل تعزيز مشاركة النساء في الحوار الوطني الشامل والسيادي DNIS. هدفها الرئيسي يكمن في تعزيز مهارات تحليل النوع الاجتماعي والتمثيل السياسي للنساء على المستوى الوطني، بنفس الطريقة التي تتبعها في بلدان غير تشاد.

مزودة باستراتيجية شاملة، اعتمدت على "التمثيل بكرامة لمشاركة فعلية للنساء التشاديات في الحوار الوطني الشامل والسيادي DNIS وفي آليات التنفيذ والمتابعة وتقييم التوصيات والقرارات الصادرة عن الحوار الوطني الشامل والسيادي DNIS" (الخطة الاستراتيجية للآلية الوطنية للتنسيق لمشاركة النساء في الحوار الوطني والشامل، أغسطس 2022). كجزء من الدعم الفني، تم توفير خبرة في النوع الاجتماعي لهذه الآلية بالإضافة إلى الموارد المالية والمادية لتشغيلها. في هذا السياق، تم إنشاء مقر عام (QG) على موقع الحوار الوطني الشامل والسيادي DNIS بهدف تحقيق المشاركة الفعلية للنساء في الحوار الوطني الشامل والسيادي DNIS والدعوة إلى حوار صادق وأخوي من أجل تحقيق انتقال سلمي¹. المقر هيكل مشابه إلى حد ما لـ *Women Situation Rooms* المستخدمة في القارة الأفريقية لمنع النزاعات الانتخابية وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية.

التقييم الذي تم إجراؤه لاحقاً أبرز بعض القيود على العملية المتعلقة بالهيكل والديناميكيات "الشاملة والمشاركة" التي قد تكون لها تداعيات على الثقة والتماسك بين العالم الجمعي والسياسي. وتلاحظ أيضاً أن النسبة الإجمالية لمشاركة النساء بنسبة 20%، لأول مرة في المفاوضات على غرار الحوار الوطني الشامل والسيادي DNIS، لا تسمح بالضرورة بالحكم على تمثيلهن ومدى انخراطهن. على الرغم من هذه النقاط التي تتطلب اليقظة والصعوبات التي حشدت بشكل خاص العالم الجمعي، فقد تم الترحيب بالنهج كدليل على الرغبة في دمج صوت النساء

1. الرجوع إلى <https://www.undp.org/fr/chad/blog/relever-le-defi-de-linclusion-des-femmes-dans-le-processus-de-consolidation-de-la-paix-au-tchad>

عدم شرعية سياسات تعزيز دور المرأة على الصعيد الدولي

أدى تضخم السياسات المختلفة المروّج لها على المستوى الدولي من خلال المؤتمرات الأممية وأولويات المانحين إلى إضعاف القدرات والموارد الضئيلة للإدارة التشاورية. فتعاقب هذه السياسات الدولية جعل من الصعب الوصول إلى أي شكل من أشكال التملك أو التعلم التقني أو تراكم المكاسب سواء في الوسط الجمعي أو الإداري. والتعاقب السريع لسياسات النوع الاجتماعي المروّج لها دولياً مثلاً حيّ على ذلك.

إن إنشاء الأمانة العامة لتعزيز دور المرأة عام 1982 الذي تلاه إنشاء وزارة تعزيز دور المرأة يتزامن مع ظهور نهج "إدماج المرأة في التنمية" (IFD)، الذي رُوّج له الأمم المتحدة خلال مؤتمر نيروبي عام 1985. وتطمح مقارنة إدماج المرأة في التنمية "IFD إلى الاستثمار في إنتاجية النساء، من أجل تحقيق ربح عالٍ على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بغية تحسين التنمية الوطنية (FERREIRA, 2002)، وهو ما حاولت الوزارة القيام به. ومع ذلك، فإن ضعف الموارد المادية والبشرية للإدارة التشاورية بعد ثلاثين عاماً من عدم الاستقرار السياسي، إلى جانب غياب سياسة محددة (لم تصدر السياسة التشاورية لإدماج المرأة في التنمية قبل عام 1995)، جعل مهمة الأمانة ثم الوزارة معقدة.

غير أنه وبمجرد سنّها وتنفيذها، أهملت سياسة إدماج المرأة في التنمية "IFD لصالح نهج "النوع الاجتماعي والتنمية" (GED) المنبثق عن المؤتمر العالمي للمرأة في بيجين (1995). وفي سياق النوع الاجتماعي والتنمية، تُعاني عملية دمج النوع الاجتماعي بشكلٍ منهجيٍّ في المؤسسات والسياسات والبرامج القطاعية (نهج الإدماج الجنساني الذي دعى إليه مؤتمر بيجين) من قلة موارد المؤسسات الحكومية التشاورية والتدريب الضعيف للموظفين على هذه القضايا. علاوة على ذلك، فإن التوجهات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي تبدو غير ملائمة للواقع المحلي التشاوري، مما يجعل من الصعب تبنيها.

صدرت أول مسودة من للسياسة الوطنية للنوع PNG عام 2011، بفضل إسهام كبير لوكالات الأمم المتحدة، قبل أن يتم اعتمادها بموجب مرسوم عام 2017. ومع ذلك، فلم يتم تبني السياسة الوطنية للنوع PNG بفعلياً من قبل صنّاع القرار والموظفين المكلفين بتنفيذها على المستوى الوطني. فتشغيلها غير ملحوظٍ على أرض الواقع ولاسيما بالنظر إلى غياب استراتيجية حكومية تُعنى بنشرها وتوزيعها، حيث كان البلد آنذاك مهتماً بمأسسة قرار الأمم المتحدة 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (المصادق عليه عام 2000). فهذا التداخل بين السياسات والمقاربات، التي تتسم بقدرٍ من التناسق فيما بينها سواء من حيث

الزمن أو المحتوى، أدى إلى جعل العمل العام للدولة التضادية في مجال النوع الاجتماعي غير واضح. ويمكن معاينة تداعيات الانتقال السياسي من خلال جهود تعزيز النوع الاجتماعي. لختام هذا الجزء الأول، فإن عدم المساواة بين النساء والرجال القائم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لم يكن صدفةً. بل نتيجة عوامل مختلفة، التي، بتراكمها وارتباطها الواحدة بالأخرى، لم تسمح إلا في وقتٍ متأخرٍ ببروز الأستاذات - الباحثات وال طالبات، فضلاً عن الاعتراف السياسي بالعنف المتصل بمساراتهن. من هذا المنظور، يبات ضرورياً تأمل مسار تطور الوعي والسياسات المتصلة بالنوع الاجتماعي على المستوى الوطني . أما تاريخياً، فكانت نضالات النساء موجهةً في بادئ الأمر نحو تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة بناءً على رؤية الأمم المتحدة المتصلة بدماج المرأة في التنمية، لتتطور شيئاً فشيئاً نحو تعزيز حقوقهن في المجالين الخاص والعام في ظلّ مقارنة النوع الاجتماعي. وكنتيجة لمسألة استيعاب المفاهيم والتوجهات الدولية، تطور وضع المرأة في تشاد ببطء منذ الاستعمار. ومع ذلك، وحتى لو نجحت الناشطات النسويات في تحقيق التقدم وإثارة النقاش حول مكانة المرأة في المؤسسات، على غرار الجامعة، فإن التفاوتات لا تزال اليوم هامة ولاسيما بشأن الوصول إلى التعليم وترقية النساء إلى مناصب المسؤوليات، كما لا تزال التمثلات الاجتماعية لأدوار الرجال والنساء في تنازعٍ في أمل تحقيق التغيير.

ضعف المستوى التعليمي وأقلية النساء في التعليم العالي والبحث العلمي

2

تعود أصول التفاوتات بين الجنسين في التعليم العالي والبحث العلمي في تشاد جزئياً إلى الأنظمة المدرسية والسياسات التعليمية التي توجهها. يفحص الجزء الثاني من المؤلف الفوارق بين الجنسين السائدة في النظام التعليمي التشادي، من الطور الابتدائي إلى الطور العالي، بالنظر إلى البيانات الإحصائية المتاحة والسياسات العامة التعليمية السارية. بادئ ذي بدء، يتناول هذا الجزء تطورات هذه السياسات وكذلك التقدم شديد البطيء لتعليم النساء في ظلّ نظامٍ تعليميٍّ لم يكن ليروج لذلك لفترة طويلة. يتطرق فيما بعد هذا الجزء إلى المقررات المدرسية في الطوار الابتدائية والمتوسطة والثانوية، والفوارق السائدة بين الفتيات والفتيان. ليتّم بعدها عرض المقرّر الدراسي الخاص بطور التعليم العالي في ضوء التاريخ الحديث للجامعة، وتوزيعها المكاني وجودتها، وازدهار القطاع الخاص. كما يعرّض هذا الجزء صورة اجتماعية ديموغرافية للنساء الجامعيات التشاديات. للقيام بذلك، يُعتمد على البيانات الإحصائية المتاحة وعلى استبيان شمل 39 أكاديمية تشادية¹⁷ أنجز في إطار الخبرة (مايو 2023، الرجوع إلى الإطار 2). وتبرّز العناصر الإحصائية الأولى الصعوبات التي تواجهها هؤلاء النساء في حياتهن المهنية في قطاع التعليم العالي والبحث.

17. يعمل معظم الباحثين في تشاد في الجامعات.

الترويج الحديث لتعليم الفتيات

الفترة الاستعمارية:

تفاوتات كبيرة في تعليم السكان

كان الإسلام متجذراً في المراكز السياسية والتجارية أثناء غزو تشاد من قبل فرنسا عام 1900، مثل مدينة أبشي، عاصمة مملكة الوادائية ما قبل الاستعمارية والمعروفة إقليمياً بتعليمها العربي الإسلامي، بينما كان أقل نفوذاً بالمناطق الريفية (MAGNANT, 1991).

كانت نشأة المدرسة بطيئة في تشاد المستعمرة¹⁸. كانت اللغة الفرنسية تُدرّس منذ الغزو العسكري الفرنسي من قبل العسكريين أو الموظفين لبعض شرائح السكان، (1900-1920)¹⁹، غير أنه توجب انتظار وصول أول المعلمين من العاصمة في نهاية عام 1922 لتأسيس التعليم "الاستعماري" بشكل منظم. وأنشأت أول مدرسة ابتدائية عام 1911 في ماو بمنطقة كانم (وسط غرب البلاد، NOMAYE, 1998) ثم مدرسة Fort-Lamy عام 1921. افتتحت بعدها مدرسة أبيشي عام 1923. بالمجمل، بلغ عدد المدارس أحد عشر عام 1928 ضمت 456 طالباً (751 : 759-Gamache, 1928 cité in lanne, 1986).. ومع ذلك، وبالنظر إلى قلة المعلمين الأوروبيين وغياب الموظفين الأفارقة المدربين، لم ينطلق التدريس الابتدائي قبيل الحرب العالمية الثانية، وانتشار المدارس الابتدائية على نطاقٍ واسعٍ عبر أرجاء البلاد. واجهت هذه السياسة التعليمية اللامبالاة، بل وحتى العداء، من طرف سكان الشمال، الذين رأوا فيها سياسة استيعاب ثقافي (ARDITI, 2003). بينما كان سكان جنوب البلاد، لأسباب مختلفة، أكثر تحفيزاً للتردد على المدرسة الفرنسية التي قدمت لهم الفرص.

18. لا يشمل نطاق هذه الخبرة الفترة ما قبل الاستعمارية.

19. المرسوم الصادر في 17 مارس 1920 يجعل تشاد مستعمرة مرتبطة مباشرة بالحكومة العامة لأفريقيا الاستوائية الفرنسية (AEF).

لم تتخذ سياسة التمدرس المتبناة تلك أية مبادرة لتعزيز تعليم الفتيات على عكس ما كان عليه الأمر في فرنسا آنذاك. حيث ظلّت نسبة الفتيات الملتحقات بالمدراس ضئيلةً. ففي عام 1955، سجّل التحاق فتاة واحدة بالمدرسة مقابل 225 فتى، بالرغم من إدراج التعليم الكاثوليكي والبروتستانتي لاحقاً وقناعة الآباء المثقفين بضرورة التحاق بناتهم بالدراسة (AZEVEDO *et al.*, 1989). هذا التمدرس للم يكن مرفوقاً بتطورٍ فعليٍّ للتعليم العالي. في الواقع، لم يكن ذلك هدف السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف بالأحرى إلى تعليم أساسيات "الثقافة" واللغة الفرنسية من أجل تكوين مساعدين من شأنهم تلبية الحاجة إلى الموظفين المؤهلين التي كانت الإدارة بحاجة إليهم في مختلف القطاعات على غرار قطاع التعليم والإدارة أو التجارة. اعتباراً من عام 1935، بدأ تطوير تدريب المساعدين في أفريقيا الاستوائية الفرنسية (AEF)²⁰، وأنشأت أول مؤسسة في برازافيل، وهي المدرسة العليا للسكان الأصليين. في عام 1942، افتتحت المدرسة العليا للإقليم في تشاد (في بونغور) من أجل "تأهيل أعوانٍ من السكان الأصليين لمساعدة الإطارات الثانوية للإدارة" (LANNE، 1986).

لم تكن سوى قلة نادرة من الشابات المنحدرات من النخبة المحلية تستفيد في ذلك الوقت من التعليم العالي داخل أفريقيا الاستوائية الفرنسية AEF، لا سيما في المدرسة العادية للفتيات الشابات في مويونزي، على بعد 200 كيلومتر من برازافيل. أنشئت في عام 1947، وستلعب هذه المدرسة لاحقاً دوراً رئيسياً في تدريب المُدرّسات المستقبلات في أفريقيا الاستوائية الفرنسية AEF. نسبة كبيرة من الفتيات الشابات المتخرجات من هذه المدرسة يشغلن، بعد الاستقلال، مسؤوليات هامة في الوظيفة العامة المستقلة الجديدة بالإضافة إلى مهامهن التعليمية.

ما بعد الاستقلال: بداية تعليم الفتيات

أعلنت تشاد استقلالها بتاريخ 11 أغسطس 1960. بعض المشاريع في مجال التعليم - لا سيما لصالح تعليم الفتيات - باتت تُنفَّذ آنذاك من أجل تعويض التأخير المتراكم خلال فترة الاستعمار. ومع ذلك، فإن هذه التدابير المتبعثرة لم تكن مُتجذِّرةً في برنامج سياسي حقيقي لتعزيز دور المرأة. إذ أنّ الهياكل التعليمية الجديدة ضعيفة التأييد أو مُنظمة وفقاً لتوزيع للعمل على أساس النوع الاجتماعي، يركز بشكل أساسي بالنسبة للفتيات على تعليم الأطفال أو رعاية المرضى. أنشأت مراكز للتدريب (محو الأمية، رعاية الأطفال، الخياطة، التدبير المنزلي) لضمان تعليم الفتيات الصغيرات غير الملتحقات بالمدراس، وهو ما اعتُبرَ آنذاك ال

20. كانت (1910 AEF-1958) تتألف من الغابون والكونغو (برازافيل) والكونغو كينشاسا-جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد، المستعمرات الفرنسية الأربع في وسط أفريقيا.

"بداية رقي المرأة". تجدر الإشارة أيضا إلى إنشاء كلية للبنات (كلية تومبالباي التي أصبحت فيما بعد مدرسة البنات أو المدرسة الثانوية للبنات)، ومدرسة وطنية للخدمات الاجتماعية والتعليم المنزلي، ومدرسة وطنية للممرضات الحكومية.

علاوة على ذلك، كان عدد الموظفين المحليين ضئيلاً آنذاك، وكانت مؤسسات التعليم العالي غائبة عن المشهد التعليمي في تشاد. وصول فرانسوا تومبالباي إلى السلطة دفع إلى تغيير حقيقي مع أفريقية الموظفين الإداريين وإنشاء هياكل التعليم العالي لتدريب كوادر المستقبل في البلاد. وإذا كان إدخال الفرنسية والعربية كلغات رسمية (في عام 1962) يفتح خدمات الدولة للسكان المتعلمين في الجنوب، فإن سكان الشمال كانوا يعبرون، أحياناً بعنف، عن معارضتهم لهذا النظام السياسي الجديد. وقد اندلعت الحرب الأهلية الأولى، نتيجة لعوامل متعددة، عام 1965.

تحت هيمنة قضايا أمنية في المقام الأول وفي ظلّ سياقٍ سياسيٍّ شديد الصّراع بعد الاستقلال، فشلت حكومة تومبالباي (1960-1975) جزئياً، في تنفيذ سياسة لترقية التعليم العالي. ومع ذلك، أنشأت هياكل جديدة للتعليم العالي على غرار المدرسة الوطنية للإدارة (ENA عام 1963)، والمدرسة العليا للأساتذة في نجامينا (ENS عام 1973) و جامعة تشاد (عام 1971).

لا يشمل قطاع التعليم العالي سوى عدد قليل من النساء، حيث يتم توجيه الغالبية العظمى منهن نحو التخصصات "النسائية". استقبلت المدرسة الوطنية للإدارة ENA أول طالبة لها، بنتو مالوم، عام 1966؛ وسجلت المدرسة العليا للأساتذة ENS في نجامينا التحاق طالبة واحدة في دفعتها الأولى عام 1973 (مريم تيتيمباي) و جامعة نجامينا للطالبة خديجة ساحولبا، أول تشادية حاصلة على شهادة عام 1974 (الإطار 11).

وبدعم من المتعاونين الأجانب، استفاد قطاع التعليم العالي من دعم مالي قبل المنظمات الدولية. ووفرت فرنسا الرعاية لطلاب وطالبات جامعة نجامينا عن طريق المنح الدراسية. هذه السياسة لم تكن خاصة بفرنسا. لوحدها. في السبعينيات، ذهبت أولى النساء التشاديات اللواتي أصبحن طبيبات وصيدلانيات إلى الدراسة في الاتحاد السوفيتي، بينما تم تدريب أخريات في بلجيكا وألمانيا والمملكة المتحدة.

وسجلت الحرب الأهلية الثانية (1979-1982) وقف التقدم البطيء لتعليم الفتيات وتطوير التعليم العالي في تشاد. أغلقت المدارس والجامعة الوحيدة (نجامينا) أبوابها حتى عام 1982.

مسار بعض النساء الرائدات التشاديات

بينتو مالوم، أول امرأة تتخرج من المدرسة الوطنية للإدارة (1966-1968)

تدرّبت في مويونزي، اشتغلت بنتو مالوم أولاً كمعلمة في المدرسة الابتدائية في بونغور (1962-1963). بمجرد تخرجها من المدرسة الوطنية للإدارة ENA، تم تعيينها في مناصب إدارية مختلفة في الخدمة العامة (وزيرة الدولة للخدمة العامة والعمل). أصبحت مستشارة في الشؤون الاجتماعية في الرئاسة (1980-1982) ثم وزيرة المرأة والشؤون الاجتماعية (1994). كانت أول امرأة تشغل منصب سفيرة تشاد في جمهورية الكونغو وألمانيا وإيطاليا (1997-2022).

خديجة ساحولبا، أول امرأة حاصلة على شهادة في تشاد (1974)

ابنة الزعيم التقليدي ليري، غونتشومي ساحولبا، السياسي البارز في وقت الاستقلال، تابعت خديجة ساحولبا جزءاً من تعليمها الابتدائي والثانوي في فرنسا. متزوجة وأم لأربعة أطفال، تابعت دراستها للغة الإنجليزية في جامعة نجامينا ضد رغبة زوجها. وكانت إحدى طالبتي الدفعه (من بين 53 طالباً). عانت من عداء زملائها الذكور، بل وحتى عنفهم، مما يذكرنا بتجربة العديد من النساء الجامعيات اليوم (الرجوع إلى الفصل 8). تحصلت على شهادة الليسانس عام 1974، ثم شاركت في تدريب خلال سنة بالمملكة المتحدة. أصبحت أستاذة لغة إنجليزية بالمدرسة الثانوية للبنات لدى عودتها.

على الرغم من إنشاء وزارة مخصصة للنساء، لم تضع فترة إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية، تحت رئاسة حسين حبري (1982-1990)، تعليم الفتيات ولا تأنيث التعليم العالي ضمن أولوياتها،²¹ فتمثلت الحاجة الملحة آنذاك في بناء الهياكل اللازمة للتعليم العالي من أجل تدريب الأطر الفكرية والإدارية المستقبلية بالنظر إلى الفراغ الذي خلفته الفترة الاستعمارية، ثم الحرب الأهلية عام 1979. ومع ذلك كان هنالك تحفيز على التدريب العلمي للشابات يتم من خلال المنح الدراسية الموجهة إلى الاتحاد السوفيتي بعيداً عن أية سياسة تنقل واضحة. أما الجامعة فكانت تحظى بدعم المؤسسات الدولية. كما كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Pnud) يمول منحةً دراسية للطلاب والطالبات ورواتب الأساتذة (المدرسة العليا للأساتذة ENS في نجامينا، كلية العلوم في فارشا).

21. وزارة المرأة الحالية قد غيرت اسمها عدة مرات على مر السنين.

تعزيز تعليم الفتيات بعد عام 1990

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال صدور قوانين وأوامر تهدف إلى توفير التعليم الأساسي للجميع (الإطار 12)، لكن تعزيز تعليم الفتيات لم يكن فعلياً إلا في عام 1990، من خلال استراتيجية التعليم والتدريب المرتبطة بالتوظيف. أنشأت الخلية التقنية لتعزيز تعليم الفتيات - التي أصبحت فيما بعد إدارة تعليم الفتيات - (المرسوم الوزاري رقم 300/94 MEN/DG بتاريخ 31 ديسمبر 1994). عملية منذ عام 1996، نظمت حملات توعوية ومناصرة لدعم تعليم الفتيات. وقد كرس الدستور التشادي (1996) التعليم الابتدائي من غير أن يشجع تعليم الفتيات. وحده القانون رقم 16/06/PR الصادر في 13 مارس 2006 بشأن توجيه النظام التعليمي التشادي (الذي لا يزال ساري المفعول) يحمل في طياته هدف المساواة بين الجنسين.



الصورة 10

لافتة توعوية تدعو إلى تعليم الفتيات في بنين حيث تدرسهن ضعيف لاسيما في المناطق الريفية
© IRD/C. ليسالدي

السياسات التشادية لصالح تعليم الفتيات تندرج جميعها ضمن نصوص دولية على غرار إعلان التعليم للجميع الذي اعتمد عام 1990 في جومتين (تاييلاند). واعتمد بعد عشر سنوات، عام 2000، "إطار عمل داكار، التعليم للجميع" خلال المنتدى العالمي للتعليم، مما أعاد تأكيد رؤية إعلان جومتين. تندرج السياسات الوطنية أيضاً في إطار الهدف الإنمائي للألفية "ضمان التعليم الابتدائي للجميع" الذي تم اعتماده في عام 2000 (OMD 2) وفي الهدف الإنمائي المستدام الذي اعتمده عام 2015 (ODD 4) "ضمان وصول الجميع إلى تعليم عالي الجودة، على قدم المساواة، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة"، وهي أطر عالمية في أعقاب منتدى داكار، شرعت العديد من الدول الأفريقية في وضع وتنفيذ خطة عشرية للتعليم الأساسي بهدف تحقيق أهداف التعليم الابتدائي الشامل، والمساواة بين الجنسين، ومحو الأمية. ومع ذلك، يجب الانتظار حتى عام 2010 لكي يضع تشاد الاستراتيجية المؤقتة للتعليم ومحو الأمية تحت رعاية أمانة الشراكة العالمية من أجل التعليم. صُممت للفترة 2013-2015، هذه الاستراتيجية المؤقتة، في انتظار خطة عشرية (MENPC و MESRI،

(2017). في عام 2017، نُفِّذت خطة تشاد المؤقتة للتعليم (Piet) لمدة 3 سنوات (2018-2020). هدفت إلى تعزيز تعليم الفتيات ومكافحة الحواجز التي تعيق وصولهن وبقائهن على المقاعد الدراسية طيلة جميع مراحل التعليم. انطلاقاً من خطة تشاد المؤقتة للتعليم Piet، انطلق مشروع تعزيز التعليم ومحو الأمية في تشاد في مايو 2018 لمدة 5 سنوات. وقد جاء لتحقيق الأهداف المتمثلة في (1) زيادة أداء النظام التعليمي التشادي من خلال الوصول إلى التعليم الابتدائي وتحسين معدل الإتمام و (2) تقليل معدل الأمية الوطني، الذي قدر في عام 2016 بنسبة 69.2% للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً، منهم 77.6% من النساء و 59.3% من الرجال (MENPC، 2018). ما يمثل أعلى معدلات الأمية في العالم بعد النيجر.

الإطار 12

الإطار التشريعي والنظام التعليمي التشادي

الإطار التشريعي

كانت النصوص القانونية الممتثلة في الأمرين رقم PR/EN/66/21 بتاريخ 17 مايو 1966 بشأن إصلاح التعليم ورقم PR/CSM/SGG/005/ بتاريخ 28 فبراير 1978 بشأن إنشاء نظام تعليمي جديد في تشاد، النصوص التشريعية الرئيسية غداة الاستقلال.

الدستور التشادي، الذي اعتمد في عام 1996، ثم عدل في عام 2005، يعلن المساواة بين النساء والرجال والتعليم الابتدائي العالمي (المواد 35، 36 و38)، دون أن يتضمن تدابير محددة تتعلق بتعزيز تعليم الفتيات.

القانون رقم PR/06/16 الصادر في 13 مارس 2006 بشأن توجيه النظام التعليمي التشادي يعرض هدف المساواة بين الجنسين. يؤكد هذا القانون على ضرورة توفير النظام التعليمي لجميع الأطفال وتحقيق الوصول العادل إلى تعليم عالي الجودة وتعزيز تعليم الفتيات من خلال مكافحة الصور النمطية وغيرها من القيود الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قد تعيق ازدهارهن في المسار التعليمي. على غرار البلدان الأفريقية الأخرى، ينص هذا القانون على إرساء تعليم أساسي موسع، بطورٍ واحدٍ - التعليم الأساسي - المنبثق عن دمج الدورات الابتدائية والمتوسطة.

المرسوم رقم PR/PM/240-11 الصادر في 21 مارس 2011 يحدد حصص الدخول في السنة الأولى إلى المؤسسات العامة للتعليم العالي: 10% مخصصة للطالبات، 22% للتمييز، 5% للطلاب من منطقة المؤسسة و 3% للمرشحين من المناطق العشرين الأخرى. التطبيق الفعال لهذا المرسوم يتطلب مشاركة أفضل للفتيات في مستويات التعليم الدنيا.

المرسوم رقم PR/PM/MESRSP/208-11 بتاريخ 15 فبراير 2011 يحدد شروط إنشاء وتشغيل مؤسسات التعليم العالي الخاصة. لا يذكر أي هدف يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

النظام التعليمي، من الطور الابتدائي إلى الطور العالي

يتشكّل النظام التعليمي التشادي من أطوارٍ ما قبل المدرسة¹، والطور الابتدائي، والطور المتوسط، والثانوي والعالي.

تؤسس المرحلتان الابتدائية والمتوسطة الطور الأساسي الذي يهدف إلى تزويد الطفل بالحد الأدنى من المعارف والمهارات والمواقف، مما يمكنه من فهم بيئته الاجتماعية والتعليمية ومواصلة تعليمه وتدريبه. تستمر المرحلة الابتدائية لمدة 6 سنوات (الأطفال الذين تتراوح أعمارهم نظرياً بين 6 و 11 عاماً). ينقسم هذا الطور إلى ستة مستويات من الدورة التحضيرية 1 (CP1) إلى الدورة المتوسطة 2 (CM2). التلاميذ الذين أكملوا الصف الخامس ينتقلون إلى المرحلة المتوسطة التي تستقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 عاماً. يستمر هذا الطور لمدة 4 سنوات، من الصف السادس إلى الصف الثالث. في نهاية الطور المتوسط، يحصل الطفل على أول شهادة مدرسية، وهي شهادة التعليم الأساسي، مفتاح الانتقال إلى المرحلة الثانوية.

مدارس الطورين الابتدائي والمتوسط تابعة للقطاعات العام والمجتمعي والخاص. تعمل المدارس المجتمعية على المستوى المحلي، عادة في المناطق الريفية أو الأحياء الحضرية المحرومة، حيث لا يتمكن الأطفال من الوصول بسهولة إلى المدارس العامة أو الخاصة بسبب القيود الجغرافية أو الاقتصادية. تُنشئ هذه المدارس وتُدار وتُموّل من قبل المجتمعات المحلية، بما في ذلك أولياء الأمور، وكذلك من قبل المتبرعين أو المنظمات غير الحكومية.

تشمل المرحلة الثانوية (الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 عاماً) التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني والمهني. يشمل الأول دورة مدتها 3 سنوات، منظمة في مسارات أدبية وعلمية عامة ومعتمدة بشهادة البكالوريا. يُقر الثاني تكويناً مهنيّاً للطلبة لتدريبهم على مزاولة المهن والحرف لمدة تدوم سنتين إلى ثلاث سنوات. يُتوّج التكوين بشهادة التعليم التقني، أو شهادة الدراسات المهنية، أو البكالوريا التكنولوجية. كما توجد مدارس ثانوية عامة، مجتمعية (نادرة) وخاصة.

تأسس التعليم العالي على أربعة أنواع من المؤسسات العامة والخاصة: الجامعات، والمدارس الكبرى، والمعاهد، والمراكز المتخصصة. ويعترف تشاد بالتعليم الخاص وتخضعه لرقابة الدولة. اعتمد نظام LMD (الليسانس، الماجستير، الدكتوراه) عام 2009 من قبل المؤسسات العامة والخاصة للتعليم العالي. وهذا يسمح، من بين أمور أخرى، بالمقارنة الدولية ومعادلة الشهادات، مما يعزز تنقل الطلاب. وقد تم تبني نظام LMD تدريجياً، بسرعة متفاوتة حسب المؤسسات.

1. مرحلة ما قبل المدرسة ليست معنية بهذا التحليل.

علاوة على ذلك، فإن الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر التي اعتمدها تشاد منذ عام 2003 تتضمن أيضاً أهدافاً للتعليم الشامل والمُحكّم وتعزيز تعليم الفتيات. الهدف من تقليص الفجوات التعليمية بين الفتيات والفتيان مدرجٌ أيضاً ضمن السياسة الوطنية للنوع PNG (الإطار 5)، حيث أن التعليم، وخاصة تعليم الفتيات، متواجدٌ في صميم استراتيجيات تعزيز المساواة والإنصاف بين النساء والرجال.

منذ عام 2014، جرى التخطيط لمبادرات لصالح تعليم الفتيات من قبل الحكومة التشادية، بما في ذلك:

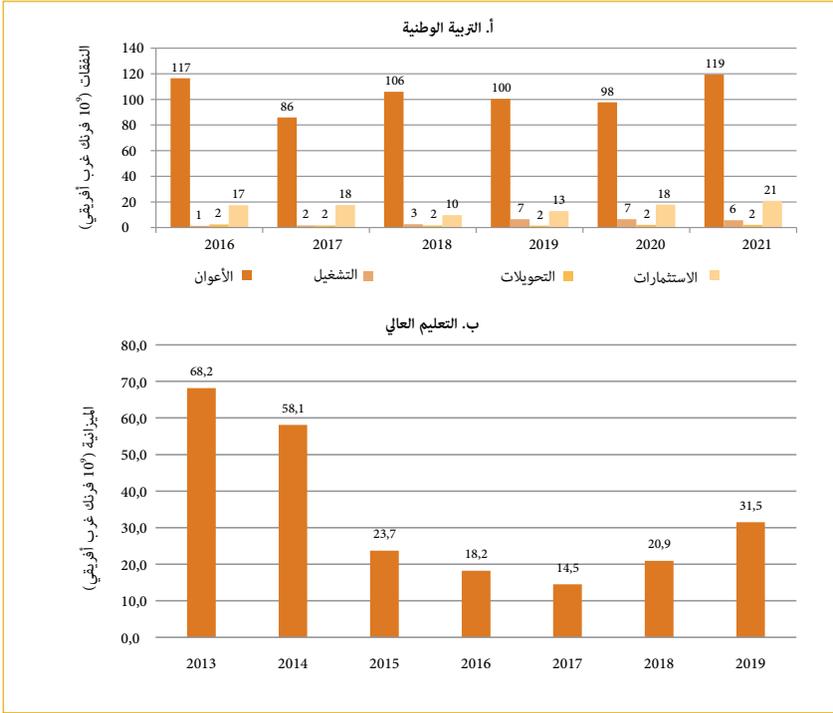
- مساعدة الآباء المحتاجين في تكاليف الدراسة لبناتهم؛
- إنشاء إدارة لتعزيز تعليم الفتيات داخل الوزارة المسؤولة عن التعليم؛
- بناء البنية التحتية المناسبة للفتيات (مراحيض منفصلة) ولذوي الاحتياجات الخاصة (المستوى الابتدائي).

واحدٌ من أهم المكاسب المحققة بفضل هذه التشريعات تمثّل في إرساء مجانية المدرسة، على الأقل في النصوص، حيث أن هذه المجانية تعتبر إلى حد كبير "واقعاً مجرداً" (MONELMBAYE، 2006: 57). إذ في الواقع، تفتقر معظم المدارس إلى البنى التحتية المناسبة لاستقبال التلاميذ وإلى ما يكفي من الأساتذة المؤهلين، الأمر الذي يفرضُ على مدراء المؤسسات، بما في ذلك القطاع العام، على فرض رسوم دراسية، باهضةً أحياناً، على الأسر من أجل تعويض هذه النواقص واستكمال الميزانيات. تُحفظُ حسابات المبالغ التي تدفعها العائلات ضمن ميزانية المدارس في أدلة الوزارة.

الميزانية المخصصة للتعليم والتعليم العالي

إنّ اعتماد ذات القوانين والسياسات التي تهدف إلى تعزيز التعليم الشامل كان مصحوباً بزيادة في حصة ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التعليم، مما أدى إلى تخصيص موارد الدولة للرواتب والتشغيل والاستثمارات في القطاع.

اعتباراً من عام 2016، بدأت موارد الدولة في الانخفاض بسبب الانخفاض العالمي في أسعار النفط، مما أدى إلى توترات في الميزانية على المستوى الوطني، ولكن دون التأثير على قطاع التعليم (OGRP، 2022). في الواقع، بين عامي 2016 و2021، ارتفعت ميزانية وزارة التعليم الوطني من 138 إلى 148 مليار فرنك أفريقي (الشكل 1أ)، دون أن يؤدي ذلك إلى تأثيرات ملحوظة على التعليم (من الابتدائي إلى الثانوي). حيث أن المخصصات موجهة بشكل أساسي إلى نفقات الموظفين (بمتوسط 82% خلال الفترة 2016-2021). علاوة على ذلك، فإن نفقات الاستثمارات هي، في المتوسط، أقل من 15%، في حين أن البلاد تواجه عجزاً هائلاً في البنية التحتية المدرسية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مساهمة جمعيات أولياء الأمور، لا سيما في إطار المدارس المجتمعية، تمثل جزءاً كبيراً - حوالي 40% - من الميزانية المخصصة لتشغيل التعليم الوطني (الدليل الإحصائي المدرسي 2021-2022 لوزارة التربية الوطنية والترقية المدنية، MENPC).



الشكل 1

تطور الميزانية (مليارات فرنك غرب إفريقيا) للتعليم الوطني (2016-2021) والتعليم العالي (2013-2019).

أ. التعليم الوطني
ب. التعليم العالي

المصادر: الإدارة العامة للميزانية وقانون المالية.

تنخفض ميزانية التعليم العالي بانتظام من 2013 (68.2 مليار فرنك أفريقي) إلى 2017 (14.5 مليار فرنك أفريقي، شكل 1B). خلال العام الماضي، كان المبلغ المخصص لهذا القطاع أقل من ربع المبلغ المخصص لعام 2013. بعد ذلك، من 2018 إلى 2019، ارتفع للوصول إلى 118% من مستواه في 2017.

من الطور الابتدائي إلى الطور الثانوي: انخفاض تدريجي لتعليم الفتيات

تطور القدرة الاستيعابية والتعليم

تُستخدم ثلاثة مؤشرات لتقييم هذه التطورات: عدد المدارس ومعدل القبول الإجمالي (TBA) ومعدل الإتمام (TA). يعكس معدل القبول الإجمالي لدورة معيّنة قدرة النظام التعليمي على استقبال الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة في السنة الأولى من الطور المعني. يُشير معدل الإتمام TA (TAP للابتدائي، TAM للمتوسط و TAS للثانوي) إلى مستوى نجاح الطلاب في الطور. كما يكشف عن قدرة العرض التعليمي على استيعاب السكان البالغين سن إتمام الطور. معدل الإتمام هو العلاقة بين عدد الأطفال، بغض النظر عن أعمارهم، الذين يدخلون الصف الأخير من الطور لأول مرة وعدد الأطفال الذين يبلغون سن إنهاء الطور في بداية العام الدراسي الجاري.

عدد المدارس

بغض النظر عن طور التعليم، يُلاحظ ارتفاعاً في عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس بمرور الزمن. ففي الواقع، ارتفع عدد التلاميذ بين عامي 2009 و2020، ب 2.02 إلى 2.97 مليون في المرحلة الابتدائية، و 0.99 إلى 1.77 مليون في المرحلة المتوسطة، و 0.6 إلى 1.1 مليون في المرحلة الثانوية.

وموازاةً لذلك، ارتفع عدد المدارس للأطوار الابتدائية والمتوسطة والثانوية أيضاً منذ عام 2005، نتيجة محتملة للأولوية التي أولتها الحكومة التشادية للتعليم للجميع، وزيادة الطلب للتعليم بين السكان. إذ تضاعف عدد المدارس الابتدائية - العامة، المجتمعية، الخاصة

- تقريباً في 15 عاماً (2005-2020)، من 6104 إلى 11829 مدرسة (الشكل 2)²² في نفس الفترة، تضاعف عدد المدارس أربع مرات في المرحلة المتوسطة (455 مدرسة في 2005 مقابل 1849 في 2021، الشكل ب2) وبأكثر من ست أضعاف في المرحلة الثانوية (139 مؤسسة في 2005 مقابل 893 في 2020، منها 95.6% تعليم عام و 4.4% تعليم تقني ومهني، الشكل ج2)

الغالبية العظمى من الهياكل الجديدة في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية من المؤسسات العامة والخاصة. وبالرغم من تزايد حصة القطاع الخاص إلا أن القطاع العام لا يزال يحظى بالأغلبية. شكّلت المدارس العامة في عام 2005 الأغلبية (51.9%) من المدارس الابتدائية للتراب الوطني، ثم انخفضت حصتها لتصل إلى 44.6% عام 2020 لصالح المدارس الخاصة التي ازدهرت (من 6.3 إلى 15.9% بين عامي 2005 و 2020). نلاحظ نفس الاتجاه في التعليم المتوسط، حيث انخفضت نسبة المدارس العامة منذ عام 2008 (66.7% مقابل 54.9% في عام 2020) بينما شهد القطاع الخاص تقدماً منتظماً (من 16.8% في عام 2008 إلى 38.9% في عام 2020). في المرحلة الثانوية، شهد القطاع الخاص ازدهاراً هاماً، لا سيما المدارس الثانوية للتعليم الفني والمهني (36% في عام 2006 مقابل 54% في عام 2020). اعتباراً من عام 2014، بدأ عدد من المدارس المجتمعية يخلق أبوابه بسبب الأزمة المالية التي مرّ بها تشاد، مما أدى إلى تعليق الدعم المالي لفائدة المعلمين المجتمعيين من بين أمور أخرى (MENPC، 2019). تميل المدارس المجتمعية إلى الاختفاء من المشهد التعليمي في الطور المتوسط.

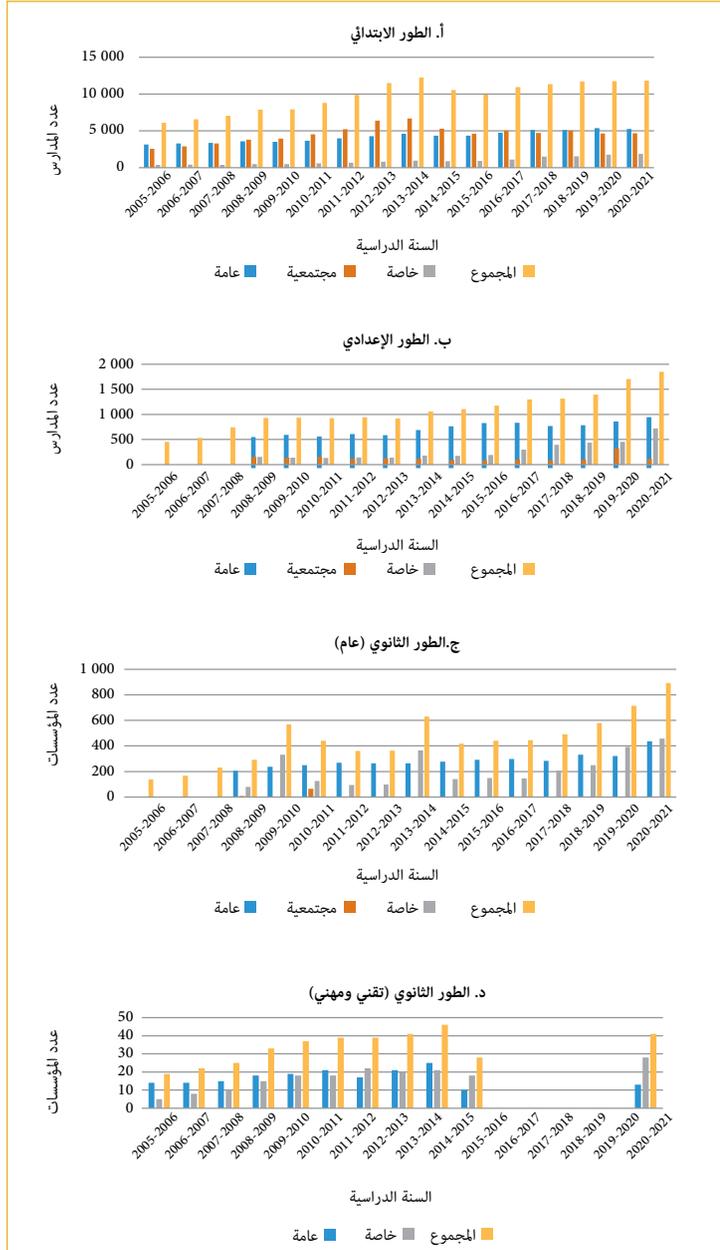
بالنظر إلى هذه الأرقام، فإن القدرة الاستيعابية لكل مدرسة قليلاً ما تتطور خلال هذه الفترة، سواء في الطور الابتدائي (بمتوسط 251 طفلاً لكل مدرسة في عام 2020)، أو الطور المتوسط (بمتوسط 957 تلميذاً لكل مؤسسة في عام 2020) أو الطور الثانوي (بمتوسط 1200 تلميذ لكل ثانوية في عام 2020).

معدل القبول الاجمالي

يحظى النظام التعليمي التشادي بالقدرة على استيعاب قُرابة جميع الأطفال الذين يبلغون سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية. غير أن الأمر ليس كذلك في مرحلة الطور المتوسط. كما يُلاحظ وجود تفاوتات أكثر أو أقل قوة حسب الطور، على حساب الفتيات، فيما يتعلق بقبولهن من الطور الابتدائي إلى الطور الثانوي (الجدول 1).

في الواقع، معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية يتجاوز نسبة 100% منذ عام 2006. يستقبل هذا الطور عدداً أكبر قليلاً من الأولاد مقارنة بالفتيات (مؤشر التكافؤ، IP، يتموضع

22. من 2005 إلى 2020، سجل القطاع الخاص نمواً كبيراً في عدد الفصول في المرحلة الابتدائية (5 أضعاف)، وأقل في القطاعات العامة والمجتمعية (ضعفان). خلال هذه الفترة، كان هناك تقدم منتظم في عدد الفصول في القطاعين العام والخاص. من ناحية أخرى، سجل القطاع المجتمعي منذ العام 2013-2014 انخفاضاً في عدد الفصول، من 15,045 في 2013 إلى 13,221 في 2020-2021 (الأدلة الإحصائية المدرسية من 2006/2005 إلى 2021/2020).



الشكل 2

تطور عدد المدارس وفقا للطور الدراسي والوضع القانوني (2021-2005).

أ. الطور الابتدائي

ب. الطور المتوسط

ج. التعليم الثانوي - التعليم العام

د. التعليم الثانوي - التعليم التقني والمهني

المصادر: الأدلة الإحصائية المدرسية من 2006/2005 إلى 2021/2020

ثانوي (عام)				متوسط				ابتدائي				الطور
مؤشر التكافؤ: إناث/ذكور	المعدل	إناث	ذكور	مؤشر التكافؤ: إناث/ذكور	المعدل	إناث	ذكور	مؤشر التكافؤ: إناث/ذكور	المعدل	إناث	ذكور	السنة الدراسية
				0,9	62,60	57,80	65,1	0,8	124,9	108,3	141,5	2007-2006
				0,5	44,0	29,0	60,0	0,8	127,0	109,0	144,0	2009-2008
								0,8	134,1	117,9	150,1	2010-2009
0,1	14,8	7,4	23,3	0,5	31,64	20,94	42,8	0,8	120,0	108,0	132,0	2011-2010
0,1	12,8	6,5	19,8	0,5	31,23	21,30	41,54	0,8	125,1	112,5	137,3	2012-2011
								0,8	128,5	116,2	140,3	2013-2012
0,1	12,9	6,5	20,0	0,5	30,60	21,30	40,20	0,8	125,7	112,4	138,4	2014-2013
0,1	13,1	6,8	20,2	0,5	29,80	20,30	39,60	0,8	106,8	93,4	119,7	2015-2014
0,1	13,9	7,5	20,9	0,5	32,70	22,20	43,60	1,0	115,1	114,6	115,6	2016-2015
0,1	18,3	12,0	25,2	0,7	29,90	23,80	36,30	0,9	115,8	106,7	124,4	2021-2020

ذ: ذكور؛ ب: بنات؛ ج: متوسط؛ م: مؤشر التكافؤ

الجدول 1

تطور معدل القبول الاجمالي (%) ومؤشرات التكافؤ بين الفتيات والفتيان من الطور الابتدائي إلى الطور الثانوي (2006-2021).

المصدر: الأداة الإحصائية المدرسية من 2005/2006 إلى 2020/2021.

في حوالي 0.8). بالطور المتوسط، لا يتمتع النظام التعليمي بالقدرة على استيعاب جميع الأطفال بالصف السادس، بالنظر إلى قدرة استيعابٍ شهدت انخفاضاً ملحوظاً مرور الزمن (معدل القبول الإجمالي بنسبة 62.6% عام 2006 مقابل 29.9% في عام 2020). علاوة على ذلك، توجد تفاوتات كبيرة في غير صالح الفتيات لدى القبول بالطور المتوسط، بمؤشر تكافؤٍ يتمحور من حول 0.5. أخيراً، لا يحظى التعليم الثانوي العام على القدرة لاستيعاب جميع الشباب في سن الالتحاق بالصف الثاني على الرغم من أن الوضع قد تحسن شيئاً منذ عام 2010 (معدل القبول الإجمالي بنسبة 14.8% مقابل 18.3% في عام 2020)، بتفاوت هام بين الفتيات والفتيان (مؤشر تكافؤ بنسبة 0.1).

معدل الإتمام

عدده قليل من التلاميذ يكملون الأطوار الدراسية، من الابتدائي إلى الثانوي؛ ويتجلى ذلك أكثر بالنسبة للفتيات اللواتي يظهرن معدل إتمام أقل من الأولاد (جدول 2). في الواقع، أقل من نصف التلاميذ يكملون المرحلة الابتدائية (معدل القبول الإجمالي أقل من 50%)، على الرغم من أن الأمر يتحسن نوعاً ما بين 2006 و2021 ليصل إلى معدل القبول الإجمالي بنسبة 47.8% في 2020-2021. عدد الأولاد الذين يكملون المرحلة الابتدائية أكثر من عدد الفتيات؛ ليستمر الفارق مع مرور الوقت.

أقل من خمس الطلاب يكملون المرحلة المتوسطة (معدل الإتمام للمتوسط TAM من 16.9 إلى 19.9% حسب السنوات الدراسية حتى 2015-2016). نسبة الأولاد الذين يكملون هذه الدورة أكبر من نسبة الفتيات، والفجوة تستمر مع مرور الوقت (مؤشر التكافؤ IP حوالي 0.4).

أخيراً، أقل من خمس الطلاب يكملون المرحلة الثانوية (TAS معدل الإتمام للثانوي من 13.5 إلى 18.7% من 2009 إلى 2015). نسبة الأولاد الذين يكملون هذه الدورة أكبر بكثير من نسبة الفتيات، دون تطور خلال الفترة (مؤشر التكافؤ IP من 0.1).

تطور الفوارق بين الجنسين

الفوارق بين الفتيات والفتيان تُقيّم بناءً على ثلاثة مؤشرات: معدل الالتحاق الإجمالي (TBS)، نسبة الفتيات و الفتيان، ومعدل النجاح في البكالوريا (محسوب للمرحلة الثانوية)

معدلات الالتحاق الإجمالية

ينخفض التحاق الأطفال بالمدارس بشكل كبير بين المرحلة الابتدائية والثانوية. الفتيات أقل تعليمياً من الأولاد، بغض النظر عن الطور، لاسيما في حال كانت الفجوات تميل إلى التقلص مع مرور الوقت (الشكل 3).

من الطور الابتدائي إلى الطور الثانوي: انخفاض تدريجي لتعليم الفتيات

معدل التكاثر (نبت/ذكر)	ثانوي (عام)			متوسط			ابتدائي			الطور السنة الدراسية		
	المعدل	نبت	ذكر	المعدل	نبت	ذكر	المعدل	نبت	ذكر			
										2007-2006		
										2009-2008		
0,1	18,7	8,7	28,7	0,4	19,90	11,00	28,90	0,6	38,0	27,0	48,0	2010-2009
0,1	17,8	7,7	29,3	0,4	18,26	9,97	27,29	0,6	37,5	27,9	47,1	2011-2010
0,1	13,5	5,5	22,6	0,4	17,50	9,70	26,00	0,6	37,2	28,0	46,7	2012-2011
				0,4	17,20	9,60	25,50	0,6	38,4	28,9	48,2	2013-2012
0,1	15,6	6,9	25,5	0,4	16,90	9,50	25,00	0,6	41,4	31,5	51,6	2014-2013
0,1	17,9	7,7	29,5	0,4	16,60	9,20	24,50	0,6	41,8	31,7	52,1	2015-2014
				0,4	16,90	9,40	25,00	0,6	41,4	32,2	50,8	2016-2015
0,1	21,1	12,7	30,6	0,5	16,90	9,40	25,00	-	-	-	-	2021-2020
					21,40	14,80	28,60	0,7	47,8	40,2	55,5	

ذ: ذكر؛ ن: نبت؛ م: متوسط؛ م: مؤشر التكاثر

الجدول 2

تطور معدلات الإنجاز (%) ومؤشرات التكافؤ بين الفتيات والفتيان، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية (2006-2021).

المصادر: الأداة الإحصائية المدرسية من 2005/2006 إلى 2020/2021.

في المرحلة الابتدائية، انخفض متوسط معدل الالتحاق الإجمالي TBS بشكل طفيف بين عامي 2006 و2021، من 93 إلى 91.2% (الشكل 3A). هذه النسبة أعلى بالنسبة للأولاد (تفوق 100% دوماً)²³ من نسبة للفتيات (أقل من 100%). نلاحظ انخفاضاً في معدل الالتحاق الإجمالي TBS اعتباراً من عام 2014. إلى جانب ذلك، تنعكس آثار الأزمة المالية التي يمر بها تشاد منذ عام 2014 على التعليم، لا سيما بإغلاق المدارس المجتمعية، مما يقلل من فرص التعليم المحلي للفتيات (MENPC، 2019). مؤشر التكافؤ بين الفتيات والفتيان (IP) لهذا المعدل يتراوح بين 0.7 و 0.8 خلال هذه الفترة، ما يعكس عدم مساواة مستمر لغير صالح الفتيات في التعليم (جدول. 3).

ثم ينخفض معدل الالتحاق الإجمالي TBS بشكل حاد في الطور المتوسط. في الواقع، تتراوح القيم المتوسطة بين 26 و32% حسب السنوات الدراسية (الشكل ب3). من 2006 إلى 2015، كان هذا المعدل أعلى مرتين على الأقل بالنسبة للأولاد مقارنة بالفتيات، لكن هذا الفارق يميل إلى التقلص بعد ذلك. نسبة الفتيات/الفتيان أقل في المرحلة المتوسطة منها في المرحلة الابتدائية؛ وقد زادت بين عامي 2006 و2020 (0.4 مقابل 0.6).

في المرحلة الثانوية، يكون الحضور المدرسي أقل بكثير، خاصة بالنسبة للفتيات. بين عامي 2006 و2021، يتراوح معدل الالتحاق الإجمالي TBS في الواقع بين 16 و21% لجميع الطلاب (الشكل ج3)، بين 7.5 و13.1% للفتيات وبين 24 و30.4% للأولاد. مؤشر التكافؤ الخاص بمعدل الالتحاق الإجمالي TBS يتغير بشكل طفيف، حيث ينتقل من 0.3 إلى 0.4 بين 2006 و 2021 (الجدول. 3).

نسبة الاناث-الذكور

بغض النظر عن الطور الدراسي، فإن نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس تزداد قليلاً مع مرور الوقت، لكنها تظل دائماً أقل من 50%.

ومع ذلك، فإن تواجد الفتيات يستمر في التراجع كلما تقدمنا في مستويات الأطوار الدراسية (الشكل 4).

في المرحلة الابتدائية، تُظهر نسب الفتيات والفتيان تفاوتات كبيرة على حساب الفتيات، على الرغم من أن نسبة الفتيات تزداد بشكل طفيف مع مرور الوقت دون أن تتجاوز 44.3% (العام الدراسي 2020-2021).

في المتوسط، تتفاقم التفاوتات تجاه الفتيات، بنسب أقل من الفتيات مقارنة بالمرحلة الابتدائية، على الرغم من أن القيم ترتفع بشكل مُنتظم خلال الفترة المتراوحة بين 2020-2021، لم تُشكّل سوى 38.7% من الطلبة.

23. يرجى ملاحظة: تعكس المعدلات الصافية بشكل أفضل مشاركة الأطفال الفعلية في سن المدرسة. في الواقع، فإن معدلات الإجمالية التي تتجاوز 100% لا تعني بالضرورة أن جميع الأطفال ملتحقون بالمدارس. معدلات الخام تقدم "صورة" مبالغ فيها عن المستوى الحقيقي للتعليم.



الشكل 3

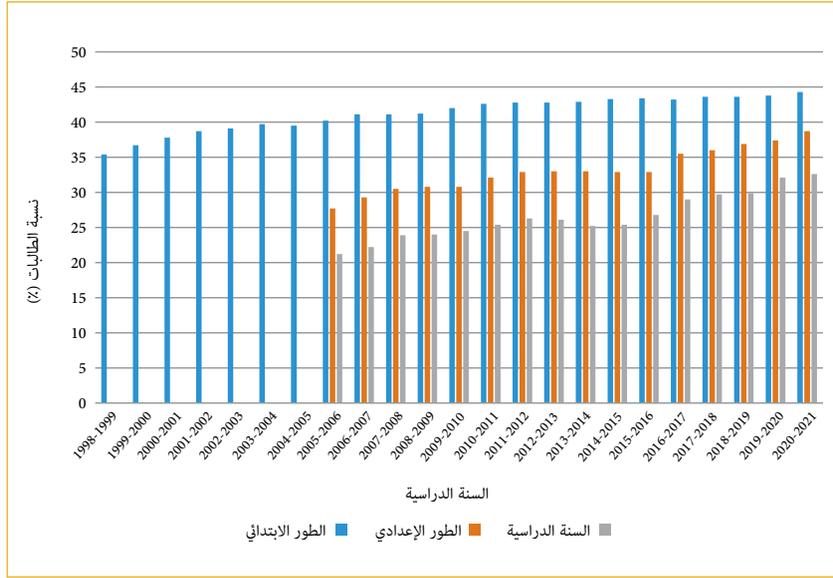
تطور معدل الالتحاق الإجمالي (%) حسب الجنس (2006-2021).
 أ. المرحلة الابتدائية
 ب. الدورة المتوسطة
 ج. التعليم الثانوي
 المصدر: الأداة الإحصائية المدرسية من 2006/2005 إلى 2021/2020.

مؤشر التكافؤ (النسب المئوية الأولى) يُعَدّل الالتحاق الإجمالي TBS														
السنة الدراسية						السنة الدراسية								
دورة						دورة								
-2020	-2019	-2018	-2017	-2016	-2015	-2014	-2013	-2012	-2011	-2010	-2009	-2008	-2007	-2006
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
-	-	.08	.08	.07	.08	.08	.08	.08	.08	.07	.07	.07	-	.7
0,6	0,6	.05	.05	.05	.05	.05	.05	.05	.05	.04	.04	.04	-	.4
0,4	0,4	.04	.04	.03	.03	.03	.03	.03	.03	.03	.03	.03	-	.3
التعليم الثانوي														
متوسط														
التعليم الثانوي														

الجدول 3

تطور مؤشر التكافؤ في معدل الالتحاق الإجمالي حسب الدورة (2006-2021).
 المصدر: الأداة الإحصائية المدرسية من 2006/2005 إلى 2021/2020.

في المرحلة الثانوية، نلاحظ عدد قليل للفتيات. إنهن يُشكّلن خلال العام 2020-2021 ما لا يتعدى 32.6% من الإجمالي. هذه النسبة تميل إلى التحسن بمرور الوقت. كما هو الحال بالنسبة للطور المتوسط، فإن نسبة الفتيات في المرحلة الثانوية تشهد زيادة منتظمة وعالية بعد عام 2014. قد يكون هذا نتيجة للمبادرات الحكومية لصالح تعليم الفتيات المتخذة منذ عام 2014.



الشكل 4
تطور نسبة الطالبات (%) وفقاً لمستوى الطور الدراسي.
المصادر: الأدلة الإحصائية المدرسية من 2006/2005 إلى 2021/2020.

معدل النجاح في البكالوريا

يُلاحظ وجود فوارق لغير صالح الفتيات في معدل النجاح في البكالوريا (الجدول 4). لكنها أقل وضوحاً بكثير من تلك المرتبطة بمعدل الالتحاق بالمدارس. مؤشر التكافؤ ذكور-إناث يؤكد هذه الملاحظة (من 0.8 إلى 1 بين 2005 و2022).

تُبرز نتائج النجاح في البكالوريا حسب التخصصات (للدورات 2020، 2021 و2022) انخفاضاً أو غياب الفجوات بين الأولاد والبنات في بعض التخصصات مثل البكالوريا ج (رياضيات)، د فرنسية (علم الأحياء وعلوم الحياة والأرض)، هـ (رياضيات وتقني)، ز2 وز3 فرنسية (تقنيات الإدارة الكمية والتقنيات التجارية على التوالي)، بمعدل تكافؤ IP يتراوح من 0.8 إلى 1.4 حسب التخصصات.

معدل التكافؤ (بت/ذكر)	معدل الالتحاق الاجمالي TBA (%)			السنة الدراسية
	أنثى	ذكر	المجموع	
.0,8	31,2	37,3	36,1	2005
0,9	44,1	51,7	49,9	2007
.0,8	33,9	40,3	38,8	2008
1,0	73,0	72,0	72,0	2010
1,0	31	31	31	2011
0,9	13,0	15,0	15,0	2012
.0,8	34	40,8	38,5	2020
0,9	43,1	48,1	46,4	2021
0,9	54,9	61,7	59,2	2022

الجدول 4

تطور معدل النجاح الخام في البكالوريا حسب الجنس في تشاد ومؤشر التكافؤ (الفتيات/ الأولاد) (2005-2022).

المصدر: المكتب الوطني للامتحانات والمسابقات العليا (Onecs).

لختام هذا الفصل، يتميز النظام التعليمي التشادي بتغطية كمية غير كافية وغير عادلة منذ طور المتوسط. في الواقع، توجد تفاوتات كبيرة في التعليم بين الفتيات والفتيان على حساب الفتيات، سواء كان ذلك خلال مراحل القبول أو خلال مراحل إتمام مختلف الأطوار، من طور الابتدائي إلى غاية الطور الثانوي. وتزداد هذه الفجوات مع مستويات التعليم. وتنبئ مثل هذه الفوارق لغير صالح الفتيات السائدة في التعليم إلى غاية المرحلة الثانوية بنفس التوجهات وعدم المساواة في قطاع التعليم العالي، حيث لا يُشهدُ إلا تفاقم لهذا الواقع السائد منذ ذي قبل.

الدراسات العليا: نساء أقليات

تاريخٌ فريدٌ من نوعه

الشباب في الجامعة

إن تاريخ الجامعة التشادية حديث النشأة، كما أنه مرتبطٌ بسياقٍ وطنيٍّ فريدٍ (الرجوع إلى الفصل 1). إبان الفترة الاستعمارية، كانت الجامعة الوحيدة في إفريقيا الاستوائية الفرنسية AEF موجودة في برازافيل (الكونغو). وكانت التدريبات العسكرية أو المدنية موزعة آنذاك على جميع أنحاء البلاد، بناءً على منطق التكامل بين المناطق. ومنذ الاستقلال، تتولى كل دولة من دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية AEF السابقة تدريب إدارتها، بناءً على منطق التكامل والتشارك في التدريبات. و أنهت الدول خلال سنوات السبعينيات، - بما في ذلك تشاد - هذه الشراكات وأنشأت جامعاتها الخاصة.

أما في خضمّ الحرب الأهلية الأولى (1965-1972) فنشأت جامعة تشاد في فورت لامي (التي أعيدت تسميتها لاحقاً بجامعة نجامينا) في عام 1971. في الفترة المتراوحة من عام 1971 إلى عام 2002، وكانت الامكانية الوحيدة لمتابعة الدراسات العليا في تشاد الانتقال إلى نجامينا أو الذهاب إلى بلد آخر من المنطقة. كما كانت الجامعة مُنظمة آنذاك في مؤسستين: معهد الآداب ومعهد العلوم القانونية والاقتصادية والإدارية. وقد أنشئ معهد ثالث عام 1972: المعهد الجامعي للعلوم الدقيقة والتطبيقية. لتتحول المعاهد الثلاثة، المنظمة في أقسام، إلى كليات عام 1975. كانت الدراسات العليا تُنظم آنذاك عبر أطوارٍ، يدوم الأول سنتين ويُتوجُّ بشهادة جامعية. وكانت الدروس تُلقى باللغة بالفرنسية من قبل أساتذة مغتربين لفترةٍ طويلة، أمرٌ كان يُعزى لنقص المعلمين التشاديين. في عام 1992، أنشأت جامعة الملك فيصل الناطقة بالعربية والتي تشمل سبع كليات في نجامينا.

ومنذ إنشائها، تشهد الجامعة التشادية العديد من الأزمات - أمنية، إضرابات، إلخ. - المرتبطة بالتاريخ السياسي غير المستقر للبلاد والتوترات بين المجتمعات، مما دفع بكل من استطاع مغادرة البلد لمتابعة الدراسة في دول أخرى من المنطقة، ولاسيما في الكاميرون، بل وحتى في بلدان أبعد. وخارج إفريقيا جنوب الصحراء، تعتبر فرنسا أول دولة استقبالية للطلبة التشاديين، تليها المغرب وتركيا. ومن ناحية أخرى، تظل الجامعة التشادية غير جذابة للأجانب (MESRS، 2020a: 30).

وإلى غاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم تكن توجد جامعات بأي مكان غير نجامينا. وسمحت موجة إنشاء الجامعات خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين عبر مختلف المحافظات بالاستجابة للطلب المتنامي للتعليم العالي في جميع أنحاء البلاد و تجنب تركيز المؤسسات بالعاصمة. تأسست كل من جامعات مونغو (2002)، أبشي (2003)، الجامعة الافتراضية في تشاد (2005)، موندو (2008)، آتي (2008)، دويا (2010)، سار (2010) وبالا (2014) على التوالي. عام 2009، وتأسس النظام الجامعي ليسانس-ماستر-دكتوراه LMD بشكل أكثر أو أقل سرعة حسب الجامعات. وتعمل حالياً جامعة الملك فيصل في نجامينا على الانتقال إلى نظام LMD. منذ عام 2019، توجد مدرستان للدكتوراه في جامعة نجامينا: مدرسة الدكتوراه للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ومدرسة العلوم والتقنيات والبيئة.

وفي عام 2023، وُزعت عشر جامعات عامة على جميع أنحاء البلاد بالإضافة إلى المدارس الكبرى والمعاهد الوطنية. وتوجد على أرض الواقع ستة معاهد وطنية أنشأت منذ عام 1997 بغية الاستجابة للاحتياجات التقنية للبلاد (على غرار المعهد الوطني العالي متعدد التقنيات للبترو في ماو الذي تم إنشاؤه في عام 2005)، وأربع مدارس عادية ومدرستان عليتان حكوميتان.

ازدهار المؤسسات الخاصة للتعليم العالي (EPES)

ظهرت المؤسسات الخاصة للتعليم العالي منذ عام 1991 مع إنشاء المعهد العالي للإدارة. ومنذ ذلك الحين، حصلت 111 مؤسسة خاصة للتعليم العالي على تصريح مؤقت²⁴ أو نهائي للعمل (صادر عن الوزارة المسؤولة عن التعليم العالي). ويوجد حالياً 66 مؤسسة تعليم عالي (58 معهداً وثماني جامعات) تعمل في تشاد (MESRS)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019).

نظام الليسانس-ماستر-دكتوراه LMD هو السائد في القطاع الخاص (56.4%)، ولكن حوالي 18% من المؤسسات الخاصة للتعليم العالي EPES لا تزال منظمة وفقاً للنظام السابق (شهادة جامعية بعد سنتين من الدراسة) و 25% تجمع بين النظامين. تُدرّب معظم

24. بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي لديها تصريح مؤقت تبدأ في العمل واستقبال الطلاب مع خطر الاضرار إلى الإغلاق.

مؤسسات التعليم العالي الخاصة للطور الأول فحسب، فالقليل منها مرخص له بالتدريب لشهادات الماستر. كما توجد جامعة واحدة فقط من التعليم العالي الخاص المخوّل لها منح شهادات الدكتوراه (جامعة السامري الصالح).

وفيما يتعلق بالموقع الجغرافي، فإن 77% من المؤسسات الخاصة للتعليم العالي EPES موجودة في نجامينا. أمّا بقية المؤسسات فموزّعة على تسع من 22 محافظة. ويُفهمُ هذا الخلل في ضوء الاكتضاض (1) بالسكان التي تتسم به العاصمة ولاسيما الأفراد الذين يحظون بالموارد لتمويل الدراسات العليا و(2) الشركات التي تطلب عمالة مؤهلة في القطاعات التي تُدرّس بهذه المؤسسات.

وعلى غرار المؤسسات العامة، يتجلى هدف المؤسسات الخاصة للتعليم العالي EPES في جعل التدريس مهنيًا بغية تلبية متطلبات سوق العمل. إذ يتنوع العرض في القطاع الخاص بسرعة ولاسيما مع تزايد عدد المؤسسات التي باتت توفّر عرض تعليم في مجالات العلوم الإنسانية والاقتصادية أو القانونية أكثر من العلوم والتكنولوجيا الهندسية والتدريب التقني

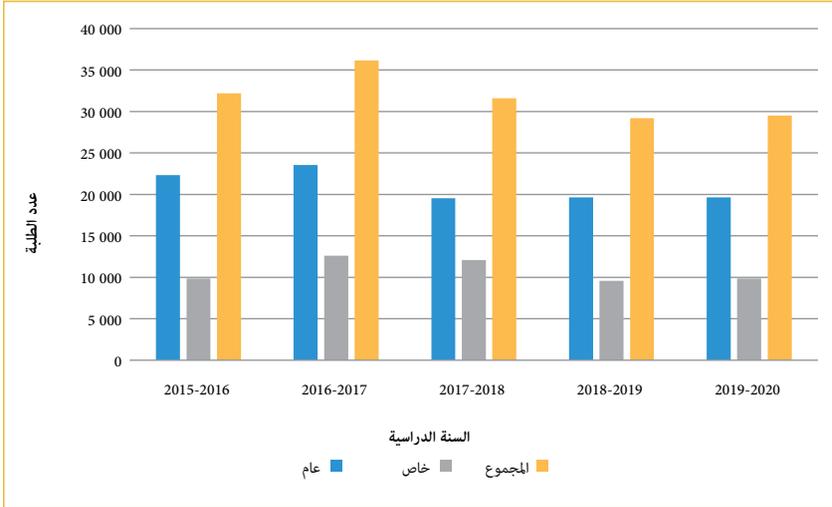
تطور عدد الطلبة

يضم تشاد اليوم ما يقرب من 130 مؤسسة تعليم عالٍ عامة وخاصة: جامعات ومعاهد ومدارس.²⁵

في عام 2000، سجّل في تشاد 6730 طالبًا، من بينهم 14.5% فتيات، سجّلن في سبع مؤسسات تعليمية عامة للتعليم العالي بينما كان القطاع الخاص غير متطور. وقد ارتفع هذا العدد بسرعة فائقة ليصل إلى أكثر من 40,000 طالب (في جميع المستويات) عام 2015، منهم 22% من الفتيات، وُزّعت على جميع مؤسسات التعليم العالي (العامة والخاصة). إنّ هذا الانفجار في أعداد الطلبة متصلّ بارتفاع نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس من الأطوار الابتدائية إلى الثانوية (الرجوع إلى الفصل 4) والذي يُعزى إلى تحسّن المستوى التعليمي بتلك المستويات.

وبين عامي 2015 و2020، انخفضت أعداد الطلبة المسجلين في السنة الأولى من شهادة الليسانس (المؤسسات العامة والخاصة مجتمعة، شكل 5) بشكل طفيف (من 32,195 إلى 29,496 طالبًا). القدرة الاستيعابية في القطاع العام ضعف ما هي عليه في القطاع الخاص (66.6% و 33.4% على التوالي في 2019-2020). على الرغم من ذلك، تظل القدرة الاستيعابية في المؤسسات الخاصة للتعليم العالي EPES كافية مع، على سبيل المثال، 6196 طلب تسجيل في السنة الجامعية الأولى من الليسانس لقدرة استيعابية محددة ب 8988 طالبًا للسنة الدراسية 2019-2020.

25. يرجى ملاحظة أن هذه التقديرات يمكن أن تختلف بشكل كبير اعتمادًا على مستوى غلق المنشآت لأسباب مختلفة.



الشكل 5
تطور أعداد الطلبة المسجلين بالسنة الأولى من شهادة الليسانس لكلا القطاعين العام والخاص (2015-2020).
المصادر: الأدلة الإحصائية للتعليم العالي من 2015 إلى 2020.

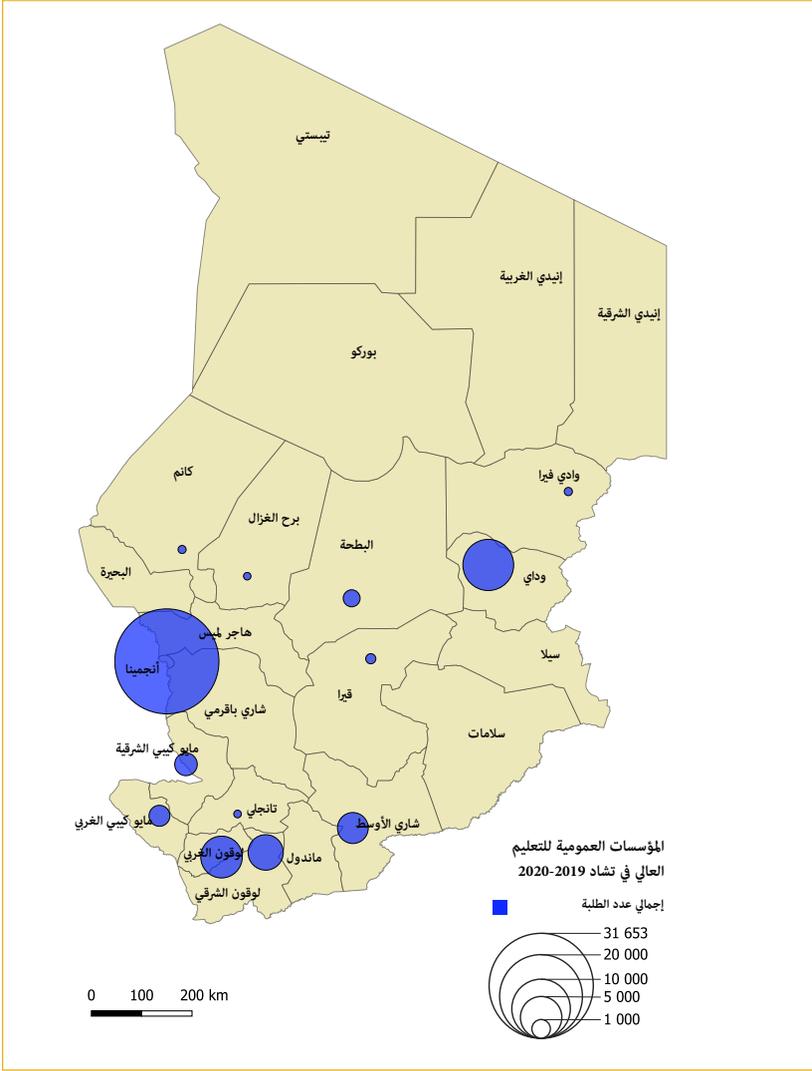
الفوارق الإقليمية والاقتصادية

الوصول إلى الدراسة وظروف الحياة الطلابية الصعبة

لا تزال الجغرافيا الجامعية في تشاد تتسم بمركزية البلاد على مدى سنوات عديدة وبإنشاء الجامعات مؤخرًا في المحافظات (السنوات 2000 و2010). تتركز الجامعات العامة العشرة في وسط وجنوب البلاد (الشكل 6). وهو الحال أيضًا بالنسبة للمعاهد الوطنية والمدارس العليا العادية.

تاريخ الجامعة في تشاد أدى إلى اختلال كبير في التوزيع الجغرافي لأعداد الطلاب في البلاد. تستقبل مدينتنا نجامينا وأبشي أكبر عدد من الطلبة، تليهما مدن مقاطعات الجنوب الأقصى (الشكل 7).

يُضطر الطلاب من المقاطعات غير المشمولة إلى التنقل، أحيانًا لمسافات طويلة، للدراسة، مما قد يسبب صعوبات خاصة للنساء اللواتي قد يُنظر إلى بُعدهن الجغرافي عن أسرهن بشكل سلبي. ويمكن أن تؤثر التفاوتات الإقليمية على خيار الاستمرار أو عدم الاستمرار في الدراسة وعلى خيار التخصص، خاصة بالنسبة للنساء. إلى جانب هذه الصعوبات في الوصول إلى



الشكل 7

إجمالي الطلبة في مؤسسات التعليم العالى العامة في تشاد وفقاً للموقع الجغرافي (2020).

المصدر: الدليل الإحصائي لوزارة التعليم العالى والبحث العلمي (2020).

خريطة: راكيل أوليفيرا سيلفا، 2023.

ولم تتحسن الظروف الدراسية والمعيشية الصعبة في الحرم الجامعي بعد الأعمال المنجزة التي بدت ضعيفة الفاعلية (MESRS، وزارة التعليم العالى والبحث العلمي 2023). ففي

الواقع، وفي جميع القطاعات التي يشرف عليها المركز الوطني للأعمال الجامعية²⁶، فإن الطلاب غير راضين ومستوى التغطية متغير (و ضعيف عموماً)، في حين أن ميزانيته تمثل 60% من التمويل المخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS، 2023). علاوة على ذلك، أُلغِيَ التخصيص التلقائي للمنح الدراسية لجميع الطلاب، الذي كان ساريًا منذ إنشاء جامعة تشاد (1971)، لاستبداله برعاية توفُّرها الأعمال الجامعية²⁷.

لا توفُّر المؤسسات الخاصة للتعليم العالي ظروف دراسة أفضل من تلك التي توفُّرها المؤسسات العامة، وذلك على الرغم من تكاليف التسجيل الباهظة²⁸. ولا يستفيد طلاب القطاع الخاص من وسائل النقل على عكس طلاب القطاع العام الذين يحظون، من حيث المبدأ، بحافلات مخصصة لهم. على غرار المؤسسات العامة، لا تتوفر المؤسسات الخاصة للتعليم العالي على الموارد والبنية التحتية اللازمة لتوفير ظروف دراسة مُلائمة. لا توجد أي مؤسسة تعليمية خاصة توفِّر خدمة الانترنت أو خدمة المطاعم الجامعية للطلبة. تتوفر بعض المؤسسات الخاصة للتعليم العالي النادرة في نجامينا على مراكز توثيق. كما أنّ التجهيز بالمرافق الصحية (مراحيض منفصلة للنساء والرجال) يختلف من مؤسسةٍ إلى أخرى.

تعليم يغلب عليه الطابع الفرنسي

في تشاد، اللغات الرسمية للتعليم هي العربية والفرنسية (دستور 1962). ومع ذلك، لا يزال التعليم العالي باللغة العربية محدوداً للغاية (سواء في القطاع العام أو الخاص). في التعليم العالي العام، يدرس 86% من الطلاب بالفرنسية، و6% بالعربية، و8% باللغتين. علاوة على ذلك، لا تزال التغطية التربوية غير كافية بسبب نقص المعلمين الناطقين بالعربية (الدلائل الإحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021).

يبدو أن الثنائية اللغوية تعزز تعليم الفتيات على غرار ما يُلاحظ في المراحل الابتدائية والثانوية. في الواقع، في المدارس والكليات والمدارس الثانوية (في القطاعات الخاصة والعامة وشبه العامة) التي تقدم التعليم باللغة العربية و/أو باللغتين (خاصة في شمال وشرق البلاد)، عدد الفتيات دائماً أعلى من عدد الأولاد. ولكن ولسوء الحظ، لا يتوفر لخريجات هذه المؤسسات سوى خيارات محدودة لمتابعة الدراسات العليا. اختيار التخصصات الجامعية ضعيف جداً في مقاطعة وادي وشبه معدوم في مناطق شمال البلاد، باستثناء موسورو وأمدراس، حيث تُشكّل الفتيات اللاتي يدرسن باللغة العربية الأغلبية. بالإضافة إلى ذلك، لا توفِّر المؤسسة التعليمية الوحيدة في أبشي، سوى ثلاثة مسارات تعليمية

26. المطاعم، النقل، الصحة، السكن، الثقافة والرياضة، المنح والمساعدات الثابتة.

27. المرسوم رقم PR/PM/MESRI/2016/686 الصادر في 31 أكتوبر 2016 ألغى جميع المنح الداخلية باستثناء طلاب المدارس المهنية والطب.

28. بين 250,000 فرنك أفريقي (أي أربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور في تشاد - حوالي 380 يورو) و 1,500,000 فرنك أفريقي حسب التخصصات في نجامينا.

ظروف دراسية صعبة: حالة حرم توکرا الجامعي في نجامينا

تنقسم جامعة نجامينا إلى عدة أحرام جامعية بما في ذلك حرم توکرا الذي افتتح عام 2011. المعروف عن هذا الحرم الجامعي أنه حديث التشييد ويخز بوسائل الراحة اللازمة للطلبة، ولكن في الواقع الأمر ليس كذلك.

يقع الحرم في وسط الحقول، وغالبا ما تغمُرهُ مياهُ فيضانات نهر شاري. المساكن الطلابية التي تم بناؤها في الجوار غير مستأجرة حتى أن البعض منها حُوّل إلى قاعات دراسية يُفتَقَرُ إليها في المبنى الرئيسي. غالبًا ما تكون الغرف المخصصة للمعلوماتية والمكتبة مغلقة، والفصول الدراسية، ضيقة المساحة، تستقبل ثلاثة إلى أربعة أضعاف عدد الطلاب الذين يُفترض أن تستقبلهم. الإنترنت غير مُتاح، الكهرباء غير منتظمة والمطعم الجامعي لم يعد مفتوحاً. الوصول إلى الماء صعب. لا تتوفر سوى مضختين للمياه الصالحة للشرب في الحدائق. المرافق الصحية ليست كافية مقارنة بعدد الطلاب والموظفين التعليميين والإداريين. المراحيض الموجودة غير صالحة للاستخدام بسبب نقص المياه نتيجة الانقطاعات المتكررة للكهرباء.

يقع الحرم الجامعي على بُعدٍ من وسط المدينة مما يجبر الطلاب على ركوب الحافلة للوصول إليه. ومع ذلك، فإن الخدمة غير موثوقة ويُضطرُّ الطلبة إلى الذهاب في الصباح الباكر حتى يتمكنوا من ركوب الحافلة أو تجنب الحافلات المزدحمة. وسائل النقل لا تعمل في المساء بينما تُعقد الدروس حتى الساعة السادسة مساءً أو إلى ساعاتٍ متأخرة أحياناً. الدراجة النارية، الدراجة الهوائية والسيارة، عندما تسمح الوسائل، هي البدائل الوحيدة للمشبي. هذا البعد يمثل مشكلة خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يخشين من الاعتداءات الجنسية والتحرشات، التي يمكن أن تتعرض لها بشكل متكرر في أي وقت، خاصة في المساء والليل خلال الساعات التي لا يتقبل المجتمع أن تكون المرأة لوحدها. هذه الظروف الدراسية الصعبة تضع الفتيات في وضع غير مؤات، لأن احتياجاتهن الخاصة - لا سيما الصحية ورعاية الأطفال - غير مُعتبرة.

بالحرم الجامعي الصغير لجامعة الملك فيصل، لا تكاد تكون الظروف أفضل. فطرق الوصول إليه غير مُعبّدة، كما أن القاعات مكتظة ويجب الذهاب مبكراً للعثور على مكان. لا يوجد سوى مرحاضين لـ 800 إلى 1000 طالب حاضر يومياً. الوصول إلى المياه والإنترنت والكهرباء من شأنه أن يكون مُعرقلاً أيضاً. من ناحية أخرى، ونظراً لتبؤضع الجامعة بحي مأمول ومتكامل مع المدينة، وأقل بُعداً عن المركز، يسهل العثور على وسائل للتزود بالطعام في وقت الغداء، والوصول إليه والعودة منه.



الصورة 11

مضخة مياه، جامعة توکرا

©. C فامبو

ثنائي اللغة: ممرض حاصل على دبلوم الدولة، قابلة وعون فني صحي. لا تتوفر عروض تخصص أخرى لفتيات المنطقة المتحصلات على البكالوريا، حيث يُمنَعَن من طرف آبائهن من الإبتعاد عن منازلهن لأسباب دينية وثقافية. هذه المسألة المتعلقة بالبعد والتنقل تؤثر على المسارات الدراسية، لاسيما بالنسبة للفتيات (الرجوع إلى الجزء الثالث).

الفوارق بين الجنسين

تُقيَّم الفوارق بين الفتيات والفتيان بناءً على عدد الطالبات والطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي.

فتيات أقل عدداً

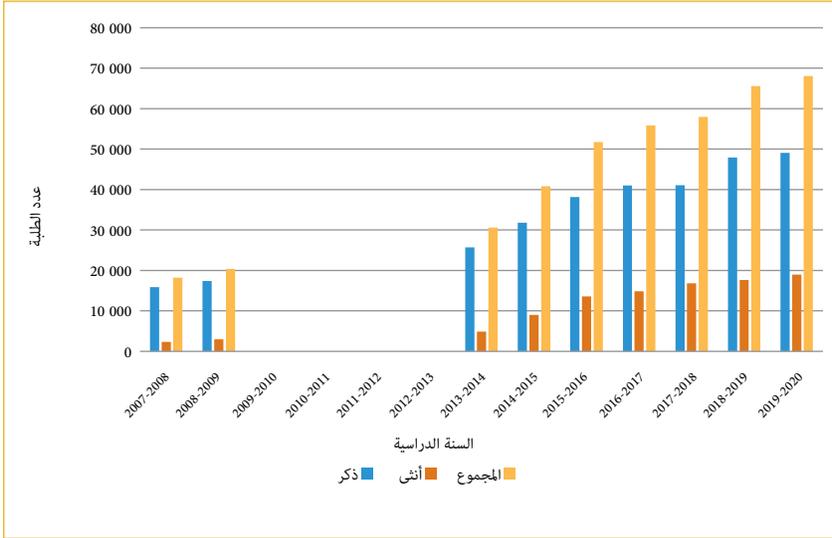
أبرز تقييم لجامعة تشاد عام 1993 أن الأخيرة كانت تعاني من اختلالين رئيسيين: (1) نسبة منخفضة للغاية من الطالبات و(2) عدد أكبر بكثير من الطلاب، سواء كانوا فتيات أو فتيان، في الأدب والعلوم الإنسانية والقانون والإدارة، مقارنة بالعلوم الدقيقة والتطبيقية (LALLEZ، 1993).

ولم يشهد الوضع تغييراً جوهرياً بمرور العقود، حيث لا يزال عدد الأولاد الذين يدرسون في التعليم العالي (العام والخاص) أكثر من عدد الفتيات، على الرغم من أن الفجوات تميل إلى التضاؤل لاسيما بالنظر إلى ارتفاع مؤشر التكافؤ لفس الفترة من 0.1 إلى 0.4. ففي الواقع، عدد الأولاد مضاعفٌ بسبع مرات من عدد الفتيات في 2007-2008 (15871 مقابل 2369) وثلاث أضعاف أكثر في 2019-2020 (49096 مقابل 18985، شكل 8).

وبغض النظر عن المناطق، فإن النساء المسجلات في المؤسسات العامة للتعليم العالي يُشكلن أقلية. نسبياً، يدرس عددٌ أكبر من الفتيات في نجامينا وموندو مقارنة ببقية البلاد (الشكل 9). في نجامينا، تستقبل جامعة الملك فيصل عددٌ أكبر من الفتيات الوافدات من جامعة نجامينا. يُفسر هذا الاختلاف جزئياً على الأرجح بحقيقة أن جامعة الملك فيصل مركزية نسبياً وسهلة الوصول أكثر من جامعة نجامينا التي تنقسم إلى عدة أحرام جامعية أحياناً بعيدة عن وسط المدينة مثل تلك الموجودة في توكرا. علاوة على ذلك، لوحظ بالفعل أن عدد الفتيات في المدارس الناطقة بالعربية أكثر من المدارس الناطقة بالفرنسية.

والوضع مشابه في القطاع الخاص. فأعداد الأولاد والبنات غير متساوية في المؤسسات الخاصة للتعليم العالي حيث كانت نسبة الفتيات تبلغ 17% للسنة الدراسية 2016-2017 (4 429 فتاة مقابل 22 016 فتي، الشكل 10) لترتفع قليلاً بين 2014 و2019 (حتى 23%). عدد

الفتيات يتناقص مع تقدم مستويات الدراسة. في الواقع، وحدهنَّ 1.09% من الطالبات المسجلات في السنة الأولى يصلن إلى السنة الثانية من الماستر (2,554 في السنة الأولى مقابل 28 في السنة الثانية من الماستر، الشكل 11). ولا يحصلُ الفتيانُ نتائجَ أفضل، حيث أن 2.2% فقط من طلاب السنة الأولى يصلون إلى السنة الثانية. قلة عدد الفتيات في مؤسسات التعليم العالي يمكن تفسيرها جزئيًا بتفضيل الآباء لتعليم الأولاد نظرًا لارتفاع رسوم التسجيل وكذلك قلة عدد الفتيات في المراحل التعليمية الدنيا.



الشكل 8

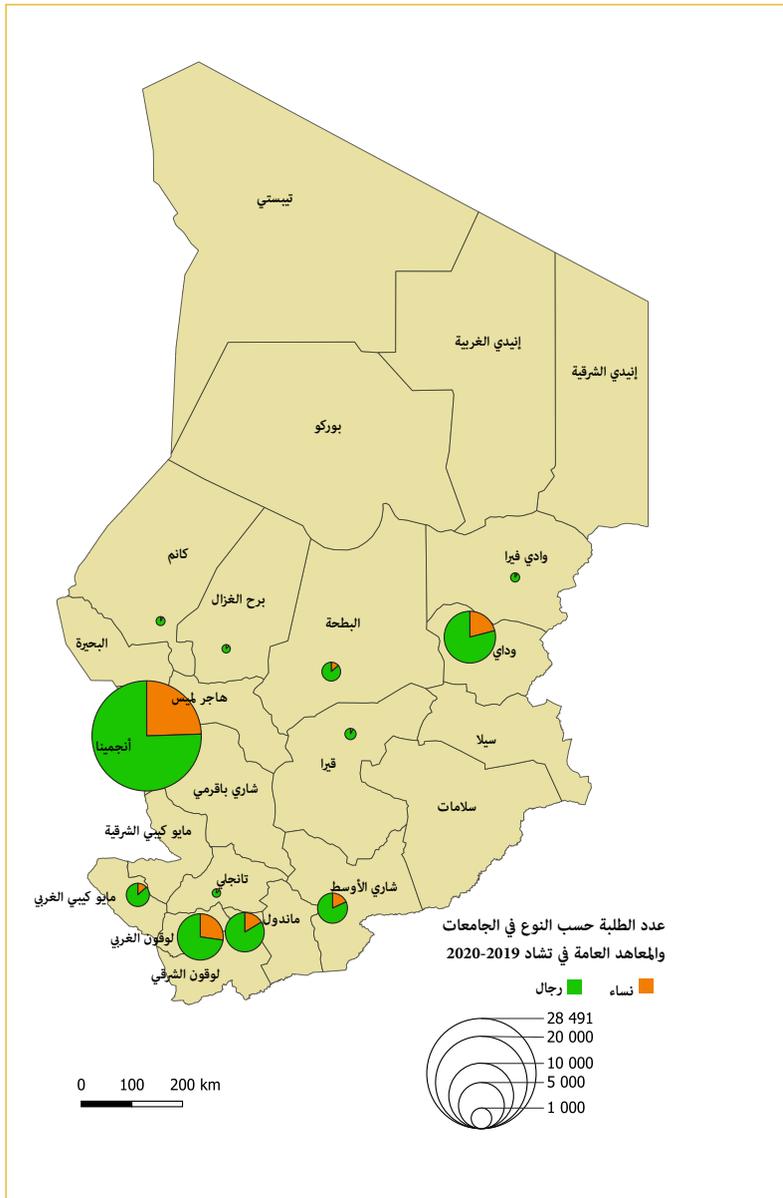
تطور عدد الطلاب حسب الجنس في تشاد (القطاعين العام والخاص معًا، 2007-2020).
المصادر: الأدلة الإحصائية للتعليم (2007 إلى 2009) والتعليم العالي (2013 إلى 2020).

تُلاحظ أيضًا تفاوتات جغرافية في القطاع الخاص بنسبة فتيات/فتيان تختلف حسب المحافظات. في الواقع، عدد الفتيات اللاتي يدرسن أكبر من عدد الفتيان في محافظتي وادي وماندول وهو نفسه في لوقون الشرقي وموي-كيببي الشرقي. على العكس من ذلك، تُسجَّل بقية المقاطعات عددًا أكبر من الفتيان المُتمدرسين مقارنةً بالفتيات (الشكل 12).

تخصصات مُجدرة

عادةً ما تشملُ التخصصات العلمية تشمل عددًا أكبر من الذكور بينما الفتيات يتواجدنَّ بأعدادٍ أكبر في فروع الأدب والعلوم الاجتماعية، مع بقائهنَّ عادةً أقلية من ضمن إجمالي الطلاب، سواء في القطاع العام أو الخاص. فعلى سبيل المثال، وبالمدراس العليا الثلاث العامة

(نجامينا، بونغور، سار)، نلاحظ وجود تفاوت كبير في الأعداد حسب التخصصات مثل الرياضيات/المعلوماتية (410 أولاد مقابل 7 بنات، الجدول 5).

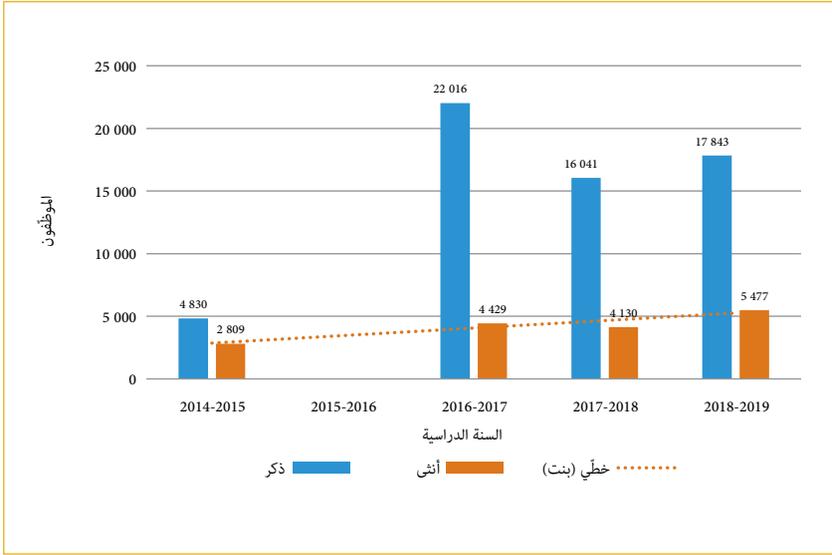


الشكل 9

أعداد الطالبات والطلاب في الجامعات والمعاهد العامة في تشاد في عام 2020

المصدر: الدليل الإحصائي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2020).

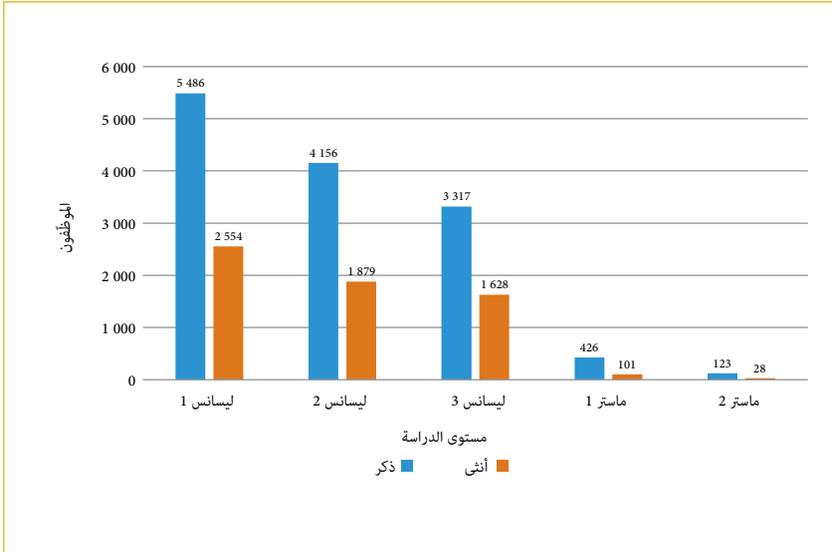
خريطة: راكيل أوليفيرا سيلفا، 2023.



الشكل 10

المؤسسات الخاصة للتعليم العالي: تطور أعداد الطلاب حسب الجنس، لجميع المستويات (2014-2019).

المصدر: الدليل الإحصائي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019).



الشكل 11

أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي حسب النوع الاجتماعي ومستوى التعليم (2019-2020).

المصدر: الدليل الإحصائي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2020).
 ليسانس 1، ليسانس 2، ليسانس 3: 1 السنة، 2 الثانية والثالثة سنوات من الإجازة.
 ماستر 1، ماستر 2 السنة الأولى والثانية من الماجستير.

تدرس الفتيات بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية والإدارة، وكذلك علوم الصحة، مما يقلل الفجوات (مؤشر التكافؤ يتراوح من 0.8 إلى 1.1، الجدول 6). يضم قطاع الصحة البشرية وقطاع العلوم الاقتصادية والإدارة هو الآخر المزيد من الفتيات في القطاع الخاص، بنسبة 41% و21% من العدد الإجمالي على التوالي. ويلتحق عددٌ قليلٌ منهنّ بالمجالات التقنية أو الهندسية أو العلوم "الصعبة" (فقط 3% في الرياضيات والفيزياء والتقنيات) (الدليل الإحصائي 2019-2020 لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)).

مؤشر التكافؤ (فتيات / أولاد)	التخصصات			
	إناث	ذكور	المجموع	
0,4	251	666	917	اللغات
0,3	123	416	539	تاريخ
0,3	162	546	708	جغرافيا
0,1	15	125	140	فلسفة
0,2	60	399	459	علوم الحياة والأرض
0,2	10	58	68	مستشار تربوي في التعليم الابتدائي
0,0	1	52	53	ميكانيكا السيارات
1,3	148	116	264	تقنية الإدارة والأمانة
0,5	25	47	72	تقنية التسويق
0,4	29	71	100	تقنية كمية وإدارة
0,0	7	410	417	الرياضيات المعلوماتية
0,0	16	390	406	الفيزياء والكيمياء
0,3	847	3 296	4 143	المجموع

الجدول 5

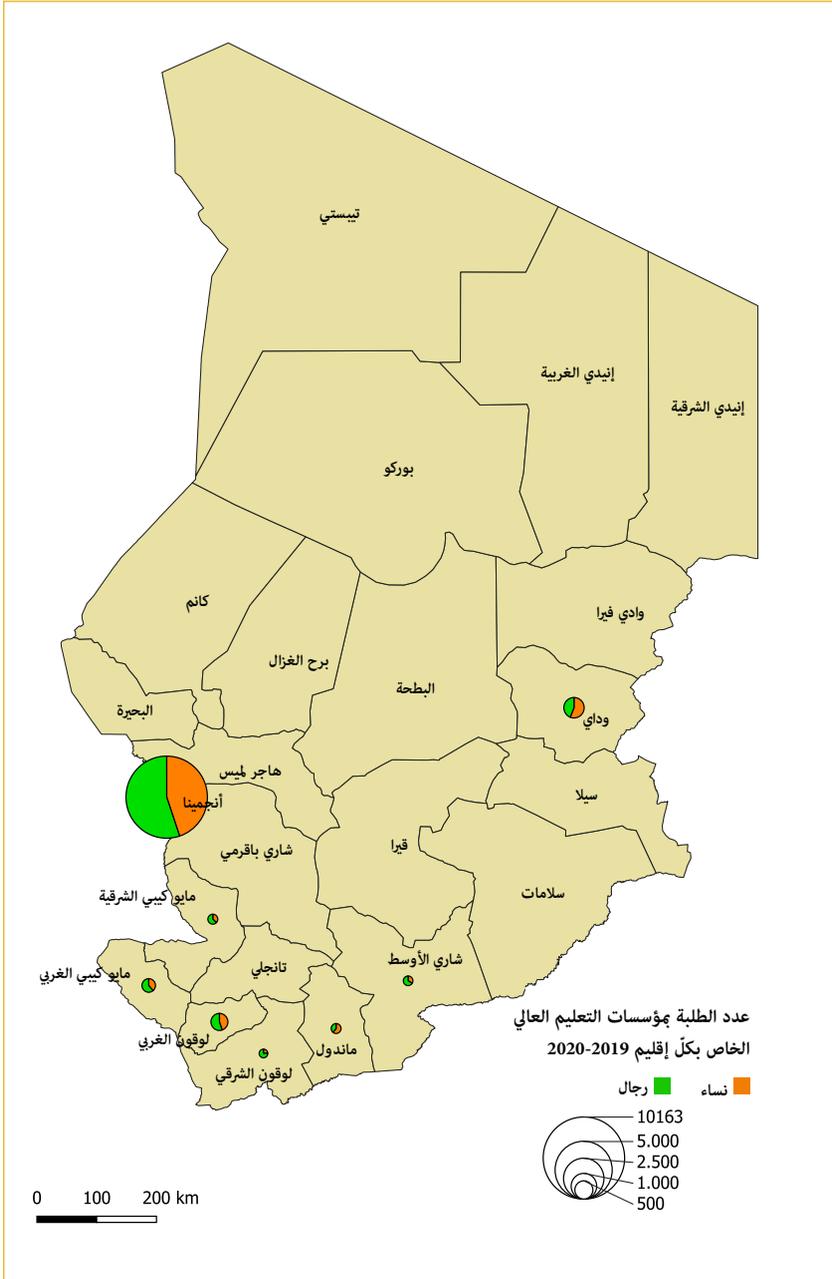
أعداد الطلاب في برامج البكالوريوس في المدارس العليا العادية، حسب الجنس والتخصص ومؤشرات التكافؤ (2021-2022).

المصدر: قسم الإحصاءات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ضعف انفتاح الجامعات على قضايا النوع الاجتماعي

مسألة النوع الاجتماعي غير واردة في وثائق الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي. كما أنّ التقرير الأخير للتفكير حول التعليم العالي والبحث ESR (يناير 2023)، الصادر على إثر استشارة أطلقتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي²⁹، MESRS، قليلاً ما يُشير إلى هذا التفاوت

29. أيام التبادل والتفكير حول التعليم العالي في تشاد (26-30 ديسمبر 2022) حول موضوع "إعادة تحفيز التعليم العالي والبحث في تشاد: القضايا والتحديات والآفاق".



الشكل 12
توزيع أعداد الطلاب في المؤسسات الخاصة للتعليم العالي حسب المقاطعة، لجميع المستويات (2020-2019).

المصدر: الدليل الإحصائي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2021).

خريطة: راكيل أوليفيرا سيلفا، ٢٠٢٣

مؤشر التكافؤ (إناث/ ذكور)	التعداد			التخصصات
	إناث	ذكور	المجموع	
1,1	3 420	3 254	6 674	علوم الصحة
.0,8	1 200	1 556	2 756	العلوم الاقتصادية والإدارية
.0,5	244	462	706	العلوم القانونية والسياسية
0,3	15	59	74	التنمية الريفية
0,3	147	460	607	الهندسة والتقنيات
.0,8	328	418	746	إدارة الشؤون الإدارية والموارد البشرية
1,0	559	557	1 116	العلوم الاجتماعية
0,0	1	60	61	العلوم الدينية
.0,8	231	299	530	الجمارك والنقل والخدمات اللوجستية
0,9	6 145	7 125	13 270	المجموع

الجدول 6

أعداد طلاب البكالوريوس والماجستير في المؤسسات الخاصة للتعليم العالي EPES حسب الجنس والتخصص (2019-2020).

المصدر: قسم الإحصاءات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

في قطاع التعليم العالي والبحث، ولا يعمم النهج القائم على النوع الاجتماعي. ظروف المعيشة والعمل للطلاب والموظفين التعليميين، نساءً ورجالاً، لم تُناقش هي الأخرى، ولا الاحتياجات الخاصة بالنساء. كما تشير جمعية النساء المدرّسات والباحثات في التعليم العالي في تشاد AFECST، فإن أحد الأسباب هو أن النساء، اللاتي يتم تمثيلهن بشكل ضعيف في المؤسسة، غالبًا ما يتم استبعادهن من الدراسات المتعلقة باستراتيجية التعليم العالي والبحث ESR. وهكذا، فإن نقص تدريب الفرق التربوية على النوع الاجتماعي يشكل عائقًا أمام إمكانيات المعلمين لتغيير ممارساتهم الفردية والتأثير على التنظيم المؤسسي من أجل مراعاة أفضل للنوع الاجتماعي (ROSSIER *et al.*, 2010).

دراسات النوع الاجتماعي، كمنهج أو تخصص، نادرة في الجامعات. إذ أنّ ذات المسائل غير مُدرّجة بالمقررات الرسمية. بعض الأستاذات-الباحثات يتناولنها من خلال دروسهن. ولا يُدرّس سوى وحدة "النوع الاجتماعي والتنمية" التي تتقاطع مع عدة تخصصات (علم الاجتماع والجغرافيا) ماستر "السكان والتنمية" في جامعة نجامينا. مشروع ماستر مهني "مشاريع التنمية"، قيد الدراسة بدعم من السفارة الفرنسية، يتضمن دروسًا حول النوع الاجتماعي.

أنشأت النقاط المحورية "النوع الاجتماعي" في بعض الجامعات، ومن بين مهامها إجراء تحقيقات صغيرة لتوليد بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي بشأن قضايا لم يتم تناولها من قبل (على سبيل المثال، عدم اهتمام الفتيات بالتدريب التقني). لكن لا يوجد سوى

عدد قليل من النقاط المحورية في الجامعات بسبب نقص الطلبات. إحدى الأسباب هي على الأرجح أنهم لا يستفدون من تخفيضات الدروس ولا من المزايا، ولا يتم تدريبهم على قضايا النوع الاجتماعي.

الاندماج المهني الصعب للنساء الخريجات

يُعدُّ إدماج الخريجين، رجالاً ونساءً، في سوق العمل، أمرٌ صعب في تشاد. فالحصول على شهادة لا يضمن العثور على وظيفة، ولا سيما وظيفة تلبي كلَّ التوقعات. إدماج الخريجين في سوق العمل بعد التخرج من النظام التعليمي العالي ضعيفٌ بالفعل، حيث أن 69% فقط من الخريجين يحصلون على وظيفة، ومن بينهم 2% فقط يعتبرون أنهم يشغلون وظيفة تتناسب مع مستوى تعليمهم (MESRS، 2020a). 58.

تُلاحظ أيضاً الفوارق بين الجنسين في الإدماج المهني للنساء بمجرد تخرجهن من التعليم العالي. في الواقع، فإن إدماجهن وتقديرهن في سوق العمل أقل اعتباراً مقارنةً بالاعتبار الذي يحظى به الرجال، لا سيما في الوظيفة العامة التي تعد أول جهة توظيف لخريجي التعليم العالي. تُظهر بيانات المسح حول الاستهلاك والقطاع غير الرسمي في تشاد (Ecosit)، الذي أُجري في 2018-2019، أن هناك عدداً أقل من النساء النشيطات الحاصلات على شهادات عليا مقارنة بالرجال، بنفس الشهادة، حيث أن واحدة من كل امرأتين (51.7%) نشطة مقابل سبعة رجال من كل عشرة (68.4%).

غالبية الأشخاص الحاصلين على شهادات عليا في العمل هم موظفون في الإدارة العامة (54.8%). الوظيفة العامة هي أول مُوظَّفٍ للنساء الحاصلات على شهادات، حتى وإن كان وصولهن إليها أكثر محدودية مقارنة بالرجال (45,65% مقابل 56,37%، جدول 7). على العكس من ذلك، فإن النسب في القطاع الخاص متساوية تقريباً بين الجنسين (24% للنساء، 27% للرجال). تجد النساء أنفسهن في وظائف غير مستقرة بشكل أكبر كعاملات مستقلات غير زراعيات (القطاع غير الرسمي).

في الختام، هناك تفاوتات بين الجنسين منذ المرحلة الابتدائية ثم طوال المسار الدراسي، حتى التعليم العالي. تساهم أوجه القصور في العرض التعليمي، سواء من حيث التوافر أو الجودة أو شروط الدراسة، في الحفاظ على هذه الفوارق، بل وتعزيزها. غياب فُرص دراسية بالقرب

من الطلبة كلما تقدمنا في مستويات التعليم يحد من فرص مواصلة الدراسة للفتيات في المرحلتين ما بعد الابتدائية والثانوية، أو يحرصهن في تخصصات ليست دائماً من اختيارهن لدى التحاقهن بالتعليم العالي. الأمر الذي يؤدي إلى التمثل الضعيف للفتيات في النظام التعليمي، وندرة النساء في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. فيبقى حضور المرأة نادراً فضلاً عن تحليلها بمواصفات تجعلها مميزة في سياق مجتمعتها وبيئتها .

مجموع الفئات (n=305)	إناث (n=46)	ذكور (n=259)	فئة
8,20	17,39	6,56	مستقل غير زراعي (n=25)
1,97	2,17	1,93	مستقل زراعي (n=6)
54,75	45,65	56,37	موظف عام (n=167)
26,89	23,91	27,41	موظف عام (n=82)
8,20	10,87	7,72	فئات أخرى (n=25)
100	100	100	المجموع

الجدول 7

توزيع الخريجين حسب النوع الاجتماعي (%) في التعليم العالي حسب الفئة الاجتماعية والاقتصادية (2018-2019).

المصدر: إيكوسيت، إنسيد، 2018-2019.

المرأة في التعليم العالي والبحث العلمي

المواصفات الشخصية للأستاذات الباحثات المستطلعات

في غياب البيانات، ومن أجل الحصول على المواصفات التعريفية للأستاذات الباحثات اللاتي يعملن في التعليم العالي والبحث العلمي، أُجريَ استبيانٌ بمناسبة هذه الخبرة، عبر شبكة جمعية النساء المدرسات والباحثات في التعليم العالي في تشاد AFECT (التي تضم رسميًا 45 عضوًا) في وقت ضيق للغاية. وقد سمح تحليل إجابات الـ 39 جامعة تشادية اللاتي شاركن في الاستطلاع برسم ملامهن الاجتماعية والديموغرافية وكذلك مساراتهن الدراسية والأكاديمية.

متوسط عمر الأستاذات الباحثات اللاتي استجبن هو 47.36 سنة (± 8.15 سنة). الغالبية العظمى منهن متزوجات، (64.1%) منهنّ في إطار زواج أحاديّ و (12.8%) متعدد الزوجات. أما الأخريات فأرامل أو مطلقات أو منفصلات أو عازبات (7.7% لجميع هذه الفئات). أمهات لطفل واحد إلى سبعة أطفال (بمتوسط 2.6 ± 1.5 طفل)، وهو ما يتوافق مع مؤشر الخصوبة للنساء التشاديات من هذا المستوى التعليمي المستمد من المسح الديموغرافي والصحي لعام 2014-2015 (أي 2.8 طفل لكل امرأة، 2016 *INSEED et al.*).

آباء وأمّهات الأستاذات الباحثات لا يحظون بالضرورة بنفس المستوى التعليمي. في الواقع، فإن نسبة الأستاذات الباحثات اللواتي لا يمتلكن أمهاتهن أي مستوى تعليمي (41%) هي ضعف نسبة النساء اللواتي لا يمتلكن أبأوهن أي مستوى تعليمي (20.5%). فقط 28.2% من المستجيبات لديهن أم متعلمة (ثانوية فأكثر). بعد ذلك، 56.4% من النساء المستجوبات لديهن أب بمستوى تعليمي ثانوي مقابل 20.5% من النساء اللاتي لديهن أب غير متعلم. من ناحية أخرى، درس غالبية أزواج هؤلاء الاستاذات الباحثات في التعليم العالي (88.9%)، مما يبرز التماثل الاجتماعي.

كانت مسيرة النساء التعليمية مليئة بالعقبات. في الواقع، أكثر من نصف النساء المستجوبات (56,41%) رسبن سنة دراسية، من بينهن 57,1% رسبن سنة واحدة، 28,57% رسبن سنتين و14,3% رسبن ثلاث سنوات. بعد ذلك، كان على ربع (25,64%) من النساء الجامعيات المستجوبات اجتياز امتحان البكالوريا مرتين قبل الحصول عليه. أكثر من نصفهم (53,85%) حصلوا على شهادة البكالوريا الأدبية (السلسلة A4) و 46,2% حصلوا على شهادة البكالوريا العلمية (السلسلة D). أخيراً، من بين هؤلاء النساء اللاتي تم استجوابهن، حصل ثلثهن فقط على تقدير في البكالوريا (28,21% "جيد" و2,56% لـ "جيد" و"جيد جداً").

تمويل دراساتهم العليا يأتي في الغالب من دخل عملهم، أسرهم وشركائهم (61,3%) ومنح دراسية مدعومة بدعم الوالدين (38,5%) بدرجة أقل. تتعلق مساهمة الأزواج بنسبة 10,3% منهم.

تُظهر هذه الإحصائيات أن المسارات المدرسية والأكاديمية هي جزئياً نتاج أصول عائلية تساهم في التكاثر الاجتماعي واستثمارها المالي في تعليم بناتها. بعد ذلك، فإن وصول النساء إلى وظيفة في التعليم العالي والبحث ESR طويل للغاية وغير مؤكد. السعي وراء حياتهم المهنية مقيد بالصعوبة في تلبية الشروط اللازمة للتقدم فيها، كما هو مفصل أدناه.

مهنة جامعية محرومة

تمثيل ضعيف ودرجات أقل مستوى

تمثل النساء بشكل ضعيف في المهن الأكاديمية وعادة ما تشغلن مناصب بدرجات أقل مستوى من الرجال (الإطار 14). في الواقع، خلال العام الدراسي 2015-2016، تم إحصاء 56 امرأة جامعية فقط مقابل 2,317 رجل (أي 2,4%، شكل 13). في 2018-2019، ولم ترتفع هذه الأرقام إلا القليل، بما لا يتجاوز 69 أستاذة باحثة (أي 2,6%). لم تكن أي من النساء اللاتي شملهن هذا الاستبيان أستاذة وكانت واحدة منهن محاضرة. ويجدر الذكر، علاوة على ذلك، أن أول امرأة مسجلة كأستاذة باحثة من الدرجة العليا حصلت على رتبة أستاذة محاضرة من اللجنة الأفريقية والملغاشية للتعليم العالي Cames في عام 2021. وفي عام 2023، سجّلت امرأتين أخريتين على هذه الدرجة.

كما تُلاحظ اختلالات في توزيع الأستاذات الباحثات حسب التخصصات. نجدهن بالأحرى في التاريخ والتاريخ العربي (19% من الإجمالي)، في الطب، في علم الأحياء وفي القانون (على التوالي 17%، 18%، 9% و 8%، الشكل 14)، ولكن دائماً بدرجات "أدنى" كمساعدات.

الدرجات الجامعية وسبل الوصول إلى وظيفة الأستاذة- الباحثة أو باحثة في تشاد

تحدد المؤهلات المطلوبة لممارسة مهنة الأستاذ الباحث والباحث في تشاد عن طريق اللوائح التنظيمية. وتشمل منظومة التعليم العالي التشادي أستاذة-باحثون وباحثون بدون عبء تعليمي في ثلاث مؤسسات بحثية: CNRD، المعهد التشادي للبحث الزراعي من أجل التنمية (Itrad)، معهد البحث في تربية الحيوانات من أجل التنمية (Ired). المرسوم 900 لعام 2006 الذي يحدد بالنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التعليم في تشاد، ينص على أن الشهادات الأكاديمية اللازمة للوصول إلى موضع الأستاذ باحث أو باحث هي كما يلي: دبلوم الدراسات المعمقة (DEA)، ماستر أو شهادة الدراسات العليا التخصصية DESS (أي تدريب عالي لمدة خمس سنوات بعد البكالوريا). الدرجة المرتبطة بهذه الشهادة هي درجة مساعد. من حيث المبدأ، لا يمكن لمساعد أن يبقى كذلك. عليه الالتزام بترقية في الرتبة ليصبح مساعدًا جامعيًا بعد مناقشة أطروحة الدكتوراه، ثم أستاذًا مساعدًا (باحثًا مكلّفًا بالبحث للباحثين)، أستاذًا مشاركًا (باحثًا رئيسيًا للباحثين) وأخيرًا أستاذًا دائمًا أو مديرًا للبحث لأعضاء هيئة الباحثين.

يملك تشاد طريقتين للترقية في الرتب: التسجيل في قائمة الأهلية إما من اللجنة الأفريقية الملغاشية للتعليم العالي Cames أو من المجلس الأعلى للجامعات المصرية (CSUE)، والذي يتم من خلال إجراء إداري وطني تصدره وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. في كلتا الحالتين، يتم قبول الملفات بالفرنسية أو بالعربية. توجد ثلاث درجات باللجنة الأفريقية الملغاشية للتعليم العالي Cames (أستاذ مساعد، أستاذ محاضر، أستاذ مُرْسَم) ودرجتان لدى المجلس الأعلى للجامعات المصرية CSUE (أستاذ محاضر، أستاذ مُرْسَم). التقدم في الدرجة يتم تلقائيًا بعد عامين من الأقدمية وبعد اجتياز التقييمات. يتم الترقية في الرتبة عن طريق التسجيل في قائمة الأهلية للجنة الأفريقية الملغاشية للتعليم العالي Cames أو من المجلس الأعلى للجامعات المصرية CSUE.

ومنذ عام 2023، يجري إعداد قانون يتعلق بالنظام الأساسي الخاص بالأستاذة الباحثين والباحثين في التعليم العالي من أجل تنظيمه بشكل أفضل. وفقًا لـ GUIRAYO و MEDJINDAYE (2022)، من بين 1 805 مدرسًا باحثًا في ديسمبر 2022، هناك 1 775 مدرسًا باحثًا (من بينهم 116 امرأة) و 30 باحثًا (من بينهم ثلاث نساء).

الوصول والتطور الوظيفي الصعب

المناصب الأكاديمية والبحثية في تشاد متاحة بشهادة الماجستير، ولكن الدكتوراه فقط تسمح بالتقدم إلى اللجنة الأفريقية والملغاشية للتعليم العالي Cames للتطور في المسيرة المهنية. لكن من بين 39 أستاذة باحثة وباحثة تم استطلاع آرائهن، 46% فقط يحملن درجة الدكتوراه (38% مع دكتوراه، 8% مع دكتوراه في العلوم الطبية)، 41% يحملن درجة الماجستير (31% ماجستير في البحث، 10% ماجستير متخصص) و 13% يحملن دبلوم دراسات معقدة.

(5%) من وزارة أخرى، أو عن طريق التعيين (5%)³⁰. كما اتخذت النساء استراتيجيات بحث أخرى: إرسال ترسّحات تلقائية (15%)، أو بناء على توصية المؤسسة (5%) أو على توصية أستاذة (5%).

تقدم النساء في حياتهن المهنية صعب في التعليم العالي والبحث العلمي. أولاً، فبدأي ذي بدء لا يتم ربطهن بشكل منهجي بمختبر بحثي (ما لا يتجاوز 59% من النساء المستطلعات) ولا يُشرفن على تنظيم إلا القليل من المؤتمرات العلمية (28% من النساء المستطلعات نظمن مؤمراً واحداً)، في حين أنها معايير أساسية للتقدم للمهن الأكاديمية. امرأة والباحثات في المؤتمرات العلمية حسب مكان انعقاد الحدث. في الواقع، شاركت 55% من النساء المستجوبات في ما لا يقل عن أربعة مؤتمرات في القارة الأفريقية خارج تشاد، و39% على المستوى الوطني و20% فقط خارج القارة الأفريقية.

عدد المنشورات العلمية المخصصة لأعمالهن البحثية هو أيضاً حاسم لمسيرتهن المهنية. متوسط عدد المقالات التي نشرتها المرأة الجامعية التي تم التحقيق معها خلال مسيرتها المهنية هو 2.8. حوالي 38.5% من المعلمات الباحثات والباحثات المستجوبات نشرن مقالات في مجلات علمية أفريقية، 33.3% في مجلات تشادية و 30.3% في مجلات خارج القارة الأفريقية. لقد نشرن المزيد في المجلات العلمية خارج القارة الأفريقية (1,08) مقارنة بالمجلات الأفريقية (0,9) أو التشادية (0,8).

أخيراً، يمكن أن تشكل المعايير الاجتماعية والتقليدية وكذلك الصور النمطية للجنس عوائق أمام تقدمهن الوظيفي وممارسة مهنتهن. ومع ذلك، فإن التحقيق يظهر أن هذه الجوانب تبدو غير مؤثرة بالنسبة لغالبية الأكاديميين الذين تم التحقيق معهم. في الواقع، فقط 35.9% منهن صرحن بأنهن قد تم عرقلتهن في تقدم مسيرتهن المهنية.

عنف متكرر قائم على النوع الاجتماعي

حوالي 60% من الأساتذات الباحثات والباحثات المستطلعات تعرضن لشكل من أشكال العنف أثناء ممارستهن لمهنتهن: العنف النفسي أو الأخلاقي (38.5% منهن)، العنف الجنسي (15.4%) والعنف الجسدي (2.7%، جدول 8). من بين النساء اللاتي شملهن الاستطلاع، تعرضت 56.4% للتحرش الجنسي من قبل الموظفين الإداريين و53.8% من قبل الطلاب. لقد

30. الاندماج: يتم توظيف بوزارة التعليم والبحث العلمي الوكلاء في بناءً على الملف التحويل: يُؤفّر الوكلاء لوزارة التعليم والبحث العلمي من طرف وزارات أخرى بموجب قرار إداري للاستفادة من تحويل على الوكيل أن يوصى به من قبل وكالة للتعليم العالي. التعيين: يتم توفير الوكلاء من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب مرسوم من مؤسسات التعليم العالي العامة. يرجى ملاحظة أن الوصول إلى منصب أستاذ باحث يتم عن طريق الملف وليس عن طريق المسابقة حتى لو كان القانون ينص على ذلك.

كن أيضاً ضحايا اعتداءات جسدية من قبل الموظفين الإداريين (23.08%) والطلاب (17.95%). ومع ذلك، فإن الأغلبية تعلن أنها تتلقى معاملة مماثلة لتلك التي يتلقاها زملاؤها الذكور (61.5%) و 12.8% يعلنون حتى أنهم يُعاملن بشكل أفضل من هؤلاء الآخرين.

%	Effectif	المتغيرات
38,5	15	
38,5	15	العنف النفسي والأخلاقي
15,4	6	العنف الجنسي
2,6	1	العنف الجسدي
5,0	2	رفض الرد
20,51	8	
56,41	22	التحرش الجنسي
23,08	9	اعتداء جسدي
VBG من الطلاب		
28,21	11	
53,85	21	التحرش الجنسي
17,95	7	اعتداء جسدي
معالجة من قبل الزملاء		
12,82	5	معاملة أفضل
61,54	24	معاملة مماثلة
23,08	9	أقل معاملة
2,56	1	لا يعرف

الجدول 8

توزيع الأشكال المختلفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تتعرض لها المدرسات الباحثات والباحثات في إطار عملهن (2023).

المصدر: دراسة عن النساء في التعليم العالي والبحث في تشاد، 2023.

لاستخلاص هذا الجزء الثاني، يُظهر تحليل السلاسل الإحصائية لوزارات التربية الوطنية والتعليم العالي أن الفوارق بين الجنسين التي تميز التعليم العالي والبحث العلمي في تشاد تتشكل طوال المسار الدراسي منذ المرحلة الابتدائية. وتشير هذه الملاحظات إلى أن السياسات التي تهدف إلى تقليل التفاوتات المدرسية، والتي تم تنفيذها في تشاد منذ ما يقرب من عقدين، لم يكن لها سوى تأثير ضئيل على تقليل الفجوات في التعليم على حساب الفتيات، ربما بسبب غياب خطة وطنية شاملة للتعليم.

لقد تطور العرض التعليمي في قطاع التعليم العالي التشادي بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، مع تزايد دور القطاع الخاص. رغم ذلك، فإن التوزيع الجغرافي غير المحكم للعرض

والتكلفة المالية (القطاع الخاص) لا يؤديان إلا إلى تفاقم الفجوات بين الفتيات والفتيان كلما تعلّق الأمر بموضوع الالتحاق بالمدارس العليا. ولا تزال أوجه عدم المساواة في الوصول إلى المسارات قوية ويظلُّ ضَعْفُ عدد الفتيات ثابتاً طوال المسار العالي. علاوة على ذلك، فإن البيئات الدراسية الصعبة للغاية لا تضمن تكافؤ الفرص التعليمية بين الطالبات والطلاب. وفي النهاية يبدو جلياً أنّ حضور المرأة ضعيفٌ في المجال الأكاديمي. وتظل مسارات النساء الجامعيات في تشاد استثنائية.

المرأة الأكاديمية في تشاد: طريق مليء بالعقبات

3

يُسلط هذا الجزء الثالث من المؤلف الضوء على تجارب نساء في التعليم العالي والبحث العلمي من أجل الكشف عن التمثلات الاجتماعية التي تدعمها. الهدف هو فهم ما الذي يمنع النساء من إيجاد مكانتهن بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. يتعلق الأمر أيضاً باستخلاص العوامل التي اضطلت بدورٍ أساسيٍّ لصالح البعض من خلال تحليل مساراتهن. فالنهج القائم على روايات الحياة المتبنى في هذا الصدد، يكمل النهج الإحصائي والتاريخي والمكاني المتخذ بالجزأين السابقين. إنه تجسيدٌ للملاحظات الإحصائية، ومن شأنه أن يوفر اندماجاً ملموساً للمشكلات العلمية في حياة الأفراد والمجموعات الاجتماعية. ويستند النهج إلى تجارب نساء ورجالاً أكاديميين، وطالبات وطلاب،³¹. وقد كانت الروايات التشادية هي الأخرى مصدرَ معلوماتٍ إضافيةٍ قيمةٍ لمعالجة تمثيلات النوع الاجتماعي في المجتمع التشادي.

ويتم في بادئ الأمر تناول التمثلات الاجتماعية السائدة في تشاد - حول المدرسة، النساء بشكل عام والخريجات بشكل خاص ("المثقفات") - والتي تتضمن تجارب هؤلاء النساء والصعوبات التي يواجهنها منذ صغرهن وطوال مساراتهن الدراسية والجامعية والمهنية. يتعلق الأمر في مرحلة ثانية باستخلاص العوامل التي أسهمت إيجاباً في نجاح البعض منهن في دراستهن وفي ممارسة مهنة التدريس والبحث.

31. يمكن للقارئ المهتم العثور على جميع هذه الشهادات (36 مقابلة في المجموع) في المساهمة الكاملة للمحور الثالث المتاحة بتنسيق إلكتروني كملحق لهذا العمل.

بين الإعجاب والرفض: تمثلات اجتماعية متناقضة

تعمل التمثلات الاجتماعية للنساء والرجال كخلفية للتجارب. الوضعيات والمسؤوليات والتوقعات المرتبطة بها، سواء في المجال الخاص أو العام، تحدد مسارات الحياة. على وجه الخصوص، تُظهر تجارب النساء الجامعيات مدى قوة التمثيلات الاجتماعية والقوالب النمطية الجنسانية في المجتمع التشادي تجاه المدرسة والنساء المتعلّقات الموصوفات بـ "المثقفات". هذه العناصر مبنية على دراسة نوعية أجريت مع نساء خريجات يعملن في مجال التعليم العالي بمناسبة انجاز هذا العمل.

المكانة والدور المخولان للمرأة في تشاد

تسود الفكرة القائلة بأن "سعادة المرأة في المنزل" المجتمع التشادي مع أكثر أو أقل من الإصرار حسب الأوساط. فالمجال المنزلي تحت مسؤولية النساء: إعداد الوجبات، صيانة المنزل، رعاية الأطفال وكبار السن، إلخ. هنّ يشكلن غالبًا قوة عاملة منزلية وفقًا لتقسيم صارم للأدوار الجنسية. بالنسبة للأنشطة الأخرى، غالبًا ما تُكلف النساء بأعمال أقل قيمة اجتماعيًا واقتصاديًا. كما تشكّل المرأة قوة عمل زراعية مهمة في المناطق الريفية.

وللنساء دورُ الإنجاب. يكون الزواج والحمل (غالبًا) في وقت مبكر من حياة الفتيات الصغيرات على حساب تعليمهن وقد يتمّ إرغامهنّ على ذلك أحيانًا. في بعض المجتمعات، تسود الزيجات المرتبة، حيث يتم وعد بعض الفتيات بأزواج دون إبلاغهن أو استشارتهن (OCHA الأمم المتحدة، 2021). إذا رفضت الفتيات، فقد يتعرضن للعنف الجسدي والنفسي والأخلاقي داخل الأسر.

تزويج الابنة، حتى وإن كانت صغيرة جداً، سيكون دليلاً على أن الوالدين يتبعان المبادئ العرفية والدينية ويحفظ شرف العائلة في حال وقوع حمل غير مرغوب فيه. هذه المسألة المتعلقة بمخاطر الحمل خارج إطار الزواج مهمة، خاصة بالنسبة للطالبات:

"كثير من الآباء يرفضون إرسال بناتهم للدراسة لأن هناك بعضهن، بدلاً من الدراسة، يذهبن للقيام بأمورٍ أخرى. " هناك من غادرن، أنجبن أطفالاً وعدن مع الأطفال وفي النهاية تخلين عن دراستهن. هذا ما جعل بعض الآباء يشعرون بالإحباط ويرفضون إرسال بناتهم للدراسة" (طالبة دكتوراه، نجامينا، 7 فبراير 2023).

مصير الفتيات هو أن يكن أمهات وزوجات قبل كل شيء. منذ سن مبكرة، يتم إعدادهن للأدوار التي هن مخصصات لها. بفضل الآباء أن تتابع بناتهم دراسات قصيرة حتى يتمكن من مساعدتهم بسرعة بفضل دخلهم و/أو دخل أزواجهم: "إذا كنّ الفتيات يعرفن القراءة والكتابة والحساب، فهذا كافٍ إلى حد كبير" (فونغباي، 2021: 135). المدرسة تُعتبر في الواقع مضيعةً للمال والوقت. الأمر صحيح لاسيما في سياق عدم الاستقرار الاقتصادي للأسر مقترناً بالنفقات المدرسية المرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تكامل مهني صعب لخريجي التعليم العالي (انظر الفصل 5). الحصول على شهادة لا يضمن العثور على وظيفة. وهكذا، فإن الشهادات والمسيرة المهنية أقل أهمية بالنسبة لوضع المرأة من الزواج وإنجاب الأطفال:

"[...] المدرسة ليست مكانك. لديك مكانك هنا في المنزل، لديك مكانك في بيت زوجك، يجب أن تبقي في المنزل، وتتعلمين تحضير الطعام حتى تتمكنين من رعاية زوجك، ولكن ليس لديك وقت لتضييعه في المدرسة" (أستاذة باحثة، نجامينا، 1 ديسمبر 2022).

في هذا السياق، يؤدي قيام البنت بمتابعة دراسات طويلة في كثير من الأحيان إلى عدم فهم الأقرباء. اللواتي يتابعن دراسات عليا ويطمحن إلى تحقيق شخصي خارج المنزل، يخالفن المعايير الاجتماعية ويتعرضن لضغوط يومية للزواج (الرجوع إلى الفصل 8):

"بعض زميلاتي تركن الدراسة لأنهن كنّ مضطرات للزواج. كنّ تُعانين ضغوطات من الوالدين. فمن الصعب الزواج عندما تكبر في السن. آباء آخرون لم يكن لديهم الامكانيات. يقولون، عندما تحصلين على شهادة الليسانس ستمكين من الحصول على وظيفة، يمكنك إعطام عائلتك الصغيرة. فلا فائدة من الخوض في دراسات البحث العالي لأنّ الأمر يتطلب امكانيات" (طالبة دكتوراه تشادية في الكامبيرون).

هذه المعايير الاجتماعية ملزمة أيضاً للرجال الذين يتحملون مسؤوليات كبيرة، بما في ذلك الرعاية الاقتصادية لأسرهم المباشرة والممتدة:

"أن تكون رجلاً في تشاد يعني أن تكون في مسار المحارب لأن ذلك يتطلب الكثير من المسؤوليات، ليس فقط على مستوى الأسرة النووية، ولكن على مستوى المجتمع بأكمله الذي يجب دعمه" (باحث ومعلم، نجامينا، 19 فبراير 2023).

تشجع هذه المعايير الاجتماعية الرجال على أن يكونوا مستقلين. وعلى العكس، تجعل الزوجات غير مستقلات: "للساء المنزل، وللرجال الوظائف". ومع ذلك، لم يعد هذا النموذج للرجل "المعيل" هو الوحيد ويمكن ان تتحوّل التمثلات. إذا باتت النساء قادرات أكثر على الدراسة أو العمل، فإنهن ما زلن يتحملن كامل العبء الأسري وقد يُطلب منهن تحمل المسؤولية الاقتصادية للأسرة.

غير أنه قد تُبدي العائلات والأسر، بل والمجتمع بأسره، مقاومة لهذه التحوّلات والعمل من أجل أن يظل الزواج والأسرة أولوية للنساء. الخطر الاجتماعي كبير بالنسبة للآباء الذين يتحدون المعايير من خلال تشجيع تعليم بناتهم وإبقائهن في المدرسة لفترة طويلة على حساب الزواج. أب من مقاطعة لاك يشهد أنه كان يُريد تزويج ابنته في سنٍّ متأخرة، غير أنه "مضطراً للقبول" خشية أن يُنظر إليه بشكل سيء من قبل محيطه (BENOUDJI *et al.*, 2018).

وفضلاً عن ذلك، توجد تقاليد أخرى راسخة لا تهيئ لتعليم الفتيات مثل الختان الذي يمارس في بعض المناطق التشادية (NEMADJI, 2017). تترك الفتيات المدرسة مؤقتاً أو نهائياً ليتم ختانهن بفكرة أن الزواج ينتظرهن.

تمثلات وصور نمطية عنيدة

في المدرسة "الحديثة"

تعتبر المدرسة أحياناً مكاناً خطيراً خاصة للفتيات. غالباً ما تفضل بعض المجتمعات المسلمة تعليمًا قصير الأمد في المدارس القرآنية لبناتها. في الواقع، منذ أول مدرسة "حديثة" (1911)، ينظرُ إلى المدرسة أنها أداة لنشر الحضارة الغربية وتهديد للهوية العربية الإسلامية (DIA و NGODJI, 2022; 11). المدرسة "الحديثة" لا تضمن دائماً، وفقاً لهذا الرأي، السلامة الجسدية والأخلاقية للفتيات الصغيرات، مما يرر زواج الفتيات على حساب الدراسات المطولة. النساء، في المجتمعات المسلمة، يُنظر إليهن بشكل متزايد، وفقاً لهؤلاء المؤلفين، على أنهن لا يملكن القدرات للدراسة. ربط المدرسة بمؤسسة من شأنها أن تحرف

التمثلات، الصور النمطية، التجارب والمسارات

التمثيلات هي تصورات، طرق رؤية، أفكار، مشتركة جماعياً ومبنية اجتماعياً تشير إلى خيالات ومعايير. التمثيلات الاجتماعية متنوعة ويمكن أن تكون في منافسة. اجتماعياً، لا تعدّ التمثيلات مجرد رأي شخصي. على العكس من ذلك، تشير تمثيلات الفرد إلى القيم والمعايير والقواعد وطرق الوجود والتفكير التي تساهم في "بناء المجتمع". التمثيلات مرتبطة بالأحكام؛ فهي تحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول في بيئة اجتماعية وثقافية. التمثيلات جزء لا يتجزأ من الحياة في المجتمع. إنها تسمح بالعيش معاً، في فترة معينة، في مكان وسياق معينين، على أساس عناصر مشتركة تساهم في تشكيل ثقافة أو ثقافات. في بعض الأحيان، تتوافق التمثيلات مع الصور النمطية، والتسميات، والتحيزات والمعتقدات، التي يمكن أن تضر بالأشخاص أو تمنح مزايا أكثر للبعض.

التمثيلات تعمل كخلفية للتجارب من خلال تكوينها. إنها بمثابة معايير للسلوك في المجتمع وتنظم العيش المشترك من خلال وضع معايير، وإمكانيات، ومحظورات، يمكن تجاوزها أو عدم تجاوزها. لذلك لا يمكننا فهم التجارب دون التوقف عند التمثيلات الاجتماعية. التجارب تتوافق مع مجموعة من التجارب الملموسة والذاتية التي تميز مسارات الأفراد. غير منفصلة عن التجارب عن التجارب، تتيح المسارات تحديدها على مقياس الحياة، من الطفولة حتى يوم المقابلة. من خلال دراسة التجارب، نهتم بأحداث الحياة، والمواقف اليومية، وكذلك العناصر اللحظية وتلك المستمرة والمهيكلية.

أخلاق الفتيات ليست خاصة بهذه المجتمعات وهي منتشرة على نطاق واسع في المجتمع التشادي. "إرسال فتاة إلى المدرسة يعني تبني انحلال الأخلاق" (TCHADIGUÉ, 2016)، لأن الفتاة الصغيرة ستضطر إلى الخروج من المنزل، والتنقل في الشارع، ومقابلة الرجال الذين قد تنجب منهم خارج إطار الزواج...

بعض الروايات التي نشرتها النساء التشاديات مؤخراً تقدم معلومات قيمة عن تجارب الفتيات في المدرسة. حيث تروي قصص فتيات صغيرات مُنعن من الذهاب إلى المدرسة، على غرار درايا، بطلة رواية منى كليمي سوجي (16 encadré). قصة درايا هي قصة العديد من الفتيات الصغيرات في تشاد؛ إنها تتسم بأشكال من العنف النفسي والجسدي، وبروح قتالية تستمدتها من رغبتها الشديدة في الدراسة. تُظهر هذه الرواية مدى أهمية الشرف العائلي في صميم تكوينات النوع الاجتماعي، ومدى تأثير التمثيلات في منع تعليم الفتيات الصغيرات

الروايات، مصادر ثمينة للمعلومات

رواية الطفولة المفقودة، الحلم المحطم (2022) تروي قصة درابا، المستوحاة من حياة الكاتبة نفسها، مونا كليمي سوغني، التي أجبرها والدها، الذي كان ضابطاً رفيع في الجيش التشادي، على الزواج في سن التاسعة. والدها من منطقة بوركو-إيندي-تيسستي (BET) الشمالية، من عرقية القرعان ومسلم.

كان على درابا أن تترك المدرسة لتتزوج ضد إرادتها. أخرجتها والدتها بالموضوع فخورةً بذلك لأن ابنتها ستكون الأولى التي تتزوج بين بنات صديقاتها: "أنتِ تعلمين يا ابنتي، لا يوجد شيء أجمل وأكثر شرفاً في هذه الحياة من أن يكون لديك زوج في سن مبكرة" (ص. 17) وعمتها تضيف: "ماذا يمكن أن تفعل فتاة في عمرك؟ تلعب؟ تذهب إلى المدرسة؟ ستكون لك الآن مسؤوليات! (ص. 21). "كوفي مطيعة ومحترمة تجاه زوجها" (ص. 33).

تروي درابا معاناتها من عدم قدرتها على الخروج من البيت بحجة أنها مخطوبة. هي لا تفهم عائلتها وتقول لنفسها أن ذهابها إلى "مدرسة البيض" قد يكون أبعدها عن التقاليد. تعطي الحق للأشخاص الذين يعتقدون أن المدرسة تضلل الفتيات عن "القيم الحميدة".

درية تتوسل إلى عائلتها للسماح لها بالدراسة. تبكي لرؤية عائلتها "مستعبدة بالتقاليد" (ص. 20) باستثناء أخيها الذي يعارض زواجها. أما والدها "إن تزويج ابنته منذ الصغر هو الطريق الصحيح لتجنب الانحراف وسوء السلوك في مرحلة الشباب" (ص. 23)، و لكي تصبح "جميلة"، وبالتأكيد ستكون كذلك شريطة أن تتزوج. تلخص المؤلفة التمثلات حول مستقبل الفتيات التشاديات خارج المدرسة:

"يفرض الآباء الزواج كمرحلة إجبارية من أجل إنجاب الأطفال في سن مبكرة. وفقاً لهم، فإن الأمومة هي الشيء الوحيد الذي يمنح الفتيات مكانة وهوية كامرأة. كما يفرضون أيضاً أن تكون الرغبة في إنشاء عائلة أكثر أهمية من الرغبة الشخصية ويعتقدون أن المنهج الدراسي من شأنه أن يبعد بناتهم عن العالم التقليدي الذي كانوا يرغبون بإبقائهن في كنفه" (ص. 56)

تُزفُّ درابا وهي في الثالثة عشرة من عمرها. تصف الاغتصاب الذي تعرضت له خلال ليلة الزفاف. من خلال هذه القصة الرهيبة، تعبر الشخصية عن شعورها بـ "القلب المكسور" في لحظة الزواج (ص. 36)، لا تفكر إلا في المدرسة. زوجها، الذي آل إلى تعاطي الكحول والمقامرة، يضربها في كل مرة يشعر فيها بالإحباط. يهددها بقطع حلقها. ليزيد عدم حملها من تعقيد وضعها. هي تُعامل كعاقرة، عقيمة، امرأة غير مفيدة. انتهت قصة درابا بالطلاق بسبب سوء المعاملة بعد 3 سنوات من الزواج. تعتبر حينئذٍ نفسها حرة. ستترك "ماضيها البغيض" وراءها وتحقق أحلامها أخيراً، بدءاً من العودة إلى المدرسة.

"سيدتي، أنا أعرف حقي"

في تشاد، تشير تسمية "المثقفة" في الغالب إلى النساء اللواتي حصلن على شهادة البكالوريا على الأقل، بغض النظر عن المهنة التي يمارسها، سواء كانت مهنة فكرية أم غير فكرية. النساء الجامعيات هن بذلك مثقفات من ناحيتين: لقد درسن لفترة طويلة ومهنتهن فكرية.

ومع ذلك، فإن الوصول إلى مهنة التدريس والبحث ليس بالأمر السهل بسبب الاعتقاد السائد بأن النساء غير مؤهلات لممارسة هذه المهنة: "يُعتقد عمومًا أن النساء غير قادرات على القيام بالعمل الجامعي، لأنهن لسن موهوبات مثل الرجال أو ليس لديهن نفس القدرات العقلية مثلهم" (VAÏDJIKÉ *et al.*, 2022). بالإضافة إلى ذلك، تتميز النساء الحاصلات على شهادات جامعية بخصائص عادة ما تكون مخصصة للرجال: التعبير بثقة، إبداء الرأي، التمتع بحرية التنقل وجدول عملٍ مكتنّف خارج المنزل. المثقفة هي التي تؤثر، التي تحيد عن التقاليد أو الثقافة، التي تتحدى الرجال والمعايير، سواء في الوسط المهني أو العائلي أو المجتمعي. وهكذا، فإن هؤلاء النساء يزعجن ويعشن قليلاً على هامش المعايير المقبولة عمومًا والتي تؤكد نفسها. يُشارُ إليهنّ بالعبارة "سيدي، أنا أعرف حقي"، وهي عبارة ازدرائية تحمل دلالات سلبية قوية عن النساء المثقفات.

هذا التعبير يشير أولاً إلى التباهي المفترض للنساء اللواتي نجحن. يُنظر إليهن على أنهن نساء واثقات بأنفسهن بسبب تعليمهن. الإشارة إلى الحقوق تعني أن هؤلاء النساء يفكرن ويجادلن في حالات الخلاف، مما يُعتبر إشارة عدم احترام:

"يقال عن النساء اللواتي درسن أنهن متعجرفات، وأن الكثير منهن لا ينجحن في حياتهن المنزلية." قد يكن متعجرفات، لكنهن يعرفن حقوقهن. الناس يخافون منهن أيضًا لأنهن يتحمنن في شيء من القانون. بينما السائد في تشاد هو انتهاك حقوق المرأة وتهميشها. فعندما تجرؤين... يقولون 'إنها تعرف حقها'" (أستاذة-مساعدة، نجامينا، 28 فبراير 2023).

المشكلة الرئيسية هي "عندما تتناقضين". يتركز تحديّ العبارة "أنا أعرف حقي" في أن الرجال لا يحبون أن تعارضهم النساء. علاوة على ذلك، فإن ارتداء الملابس الجميلة أو أحمر الشفاه أو امتلاك سيارة شخصية هو مصدر للازدراء. ومن بين أحد التحديات التي تواجهها النساء الحاصلات على شهادات عدم لفت الانتباه، وعدم "التباهي"، لتجنب إثارة الغيرة تجاههن:

"الغيرة منتشرة. وبسبب وضعي الحالي بعض صديقاتي اللواتي لم يصلن إلى مستواي، عندما أحبيهن أحياناً لا يُجبنني. [...] هناك أشخاص يعتقدون أنني أصبحت شخصية كبيرة ولا يمكن الاقتراب مني" (إحدى الجامعيات، نجامينا، 1 ديسمبر 2022).

هذا التعبير يشير أيضًا إلى صورة "النساء الخطيرات، السامات"، بل وحتى "البغايا" بقدر ما يرتبطن بالفساد والإفراط في الحرية الذي يُنظر إليه على أنه ضار بالمجتمع. يتم استخدام صورة البغي بشكل كلاسيكي في سياقات حيث تتحرر النساء وتتجاوز الأدوار التي تُنسب إليهن تقليديًا، كما هو موثق في بلدان وأزمنة أخرى (ASPEITIA، 2012؛ SARR، 1998؛ VAMPO، 2020؛ TOULABOR، 2012). تساهم هذه العبارة بطريقة ما في الحفاظ على

النظام الاجتماعي والسيطرة على الصعود الاجتماعي للنساء من خلال تعريضهن لخطر الوصم.

بين الاحتقار والخوف والإعجاب

صورتان للمرأة تتعارضان: صورة ربة المنزل، التي تتماشى مع التوقعات، وصورة المثقفة التي تززع المعايير وتكون موضوعاً للصور النمطية والوصمات.

في هذا السياق، يتم استخدام تعبير ازدرائي تجاه النساء: "mara sakhit" ("مجرد امرأة"). هذا التعبير يعني أن المرأة يجب أن تبقى في مكانتها الدنيا وأنها، في الواقع، أدنى "بطبيعتها" من الرجل، وغير قادرة على تحمل المسؤوليات، بل وأقل ذكاءً وكفاءة من الرجل. هذا التعبير يعكس التسلسلات الهرمية بين النساء والرجال، ويحولها إلى خصائص "طبيعية"، بيولوجية، أبدية وبالتالي عالمية، مما يبرر استمرارها: "يجب أن تبقى النساء في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل، سواء تعلق ذلك بمجالات المعرفة أو الملكية أو السلطة" (بحسب أستاذة باحثة في علوم اللغة). وفبنءً على هذه التمثلات يُجرّد الرجل من قيمته عندما تتفوّق المرأة عليه:

"نحن مجتمع أبوي، الرجال يخشون التحدي. فالأمر يُذكّرهم أنّهم يفتقدون لشيءٍ، وأنّ ما يفعلونه ليس صواباً. فمجرد محاولة إقناعهم يُعتبر جرأة. إنهم يريدون نساء خاضعات، حتى في ظل الثقافة، ليس للمرأة رأي، فالرجل هو من يقرر" (طالبة دكتوراه، 22 فبراير 2023).

تُعتبر النساء الجامعيات شخصيات مثيرة للنفور و ناجحة في نفس الوقت، ويعشن وضعاً متناقضاً: فقد نجحن مهنيًا، بل ويشغلن مناصب قوة في التعليم "العالي"، وفي الوقت نفسه، يُنظر إليهن اجتماعيًا على أنّهن كائنات أدنى بطبيعتهن؛ فهن "مجرد نساء". ولسنّ في المكان المناسب لهنّ. غالبًا ما يحدث تذكيرهنّ بذلك بعبارة "مرا ساخط" وهكذا فهنّ نادراتٌ ومطلوباتٌ على سوق العمل، ومخيفات ومستبعدات ومضطهدات:

"بعض الزملاء متغطرسين. مرة سخيطة، امرأة فقط. أنت امرأة. أنا رئيسة كلية، لكن أحياناً عندما أقول لا، يتم تجاهلي. أحياناً يُقال لك أنك مجرد امرأة. لقد عشت ذلك. أعطي مثلاً بسيطاً: الجدول الزمني الذي أعده، يجب علينا احترامه. لكن البعض لا يفعل ذلك. ضعون لنا العصي في العجلات لعرقلة مسارنا، لأنني امرأة. بعضهم لم يتقبّل أن أكون رئيستهم" (أستاذة باحثة، نجامينا، 28 فبراير 2023).

يمكن أن يتعرض نتيجة لذلك للقيود والمضايقات: الإهانات، الوقاحة، العروض الجنسية، وحتى محاولات الاغتصاب، الشائعات، إلخ. (الرجوع إلى الفصل 8). التذكير بالنظام الاجتماعي مستمر.

مُحتقرات ومُثيرات للقلق في آنٍ واحدٍ، تُحترم الأستاذات الباحثات رغم ذلك لمسارهن ويعتبرن نموذجًا للنجاح الاجتماعي، حتى بالنسبة للرجال. إنهن مصدر فخر لعائلاتهن وبيئتهن؛ في بعض الأحيان يكون لهن دور المستشار أو الحكيم في مجتمعهن ويلهمن الفتيات الصغيرات في عائلاتهن، بل وأكثر من ذلك (الرجوع إلى الفصل 9):

"أنا شخصيًا، في بيئتي، في قريتي، يحترمونني كثيرًا. خاصة أعمامي".

- حتى الرجال؟
- خاصة الرجال.
- أنت فخر القرية حقًا.
- أنا فخرهم. إلى اليوم، يقصدي الأشخاص لطلب رأيي، للحصول على نصيحة.
- أنت شخصية مرجعية.
- نعم، خاصة للفتيات الصغيرات. يوجهن إليهنَّ ويُطلبُ منهنَّ أن تسلكنَ سلوكي. وهكذا دواليك (أستاذة باحثة).

ومع ذلك، لا تحظى جميع الأكاديميات بنفس الإعجاب. يحظين بالاعجاب إذا كُنَّ متزوجات ولديهن أطفال. يجب على هؤلاء النساء في الواقع تقديم ضمانات واضحة عن أدائهنَّ ل "أدوارهن"، وإن كان الأمر صحيحًا بالنسبة للرجال بدرجاتٍ أقل. علاوة على ذلك، فإن المرأة العزباء ذات المستوى التعليمي العالي لا تُعتبر "صالحة للزواج" بسبب التصورات حول المثقفات "اللواتي يثرن الخوف".

نرى أن التجارب النسائية تتسم بالقيود الاجتماعية فيما يتعلق بالمدرسة وأي شكل آخر من أشكال الإنجاز التي تتجاوز إطار الزواج والإنجاب فقط. فالتواصل المجتمعي، وثقل التقاليد والدين عوامل حاسمة في تحديد الانجازات الممكنة للنساء بشكل عام و"المثقفات" بشكل خاص. وترفض هؤلاء النساء رؤية الهيمنة الذكورية التي يُنظرُ إليهنَّ من خلالها على أنهن "مجرد نساء" دون أن يُحكَم عليهنَّ بمعايير أخرى غير نوع الجنس. في قطيعة مع نمط الطاعة المتوقع منهن، هن مخيفات بقدر ما يُثِرُنَّ الإعجاب. مميزاتهن الشخصية تثير الوسم والإعجاب، كما هو الحال بالنسبة للعديد من النساء اللواتي يشغلن مناصب ناجحة. فالمشكلة لا تقتصر على الأستاذات-الباحثات، بل هي مشتركة بين جميع النساء اللواتي يختبرنَّ النجاح المهني ومن خلاله واللواتي يزعزعن بذلك النظام الجنساني القائم.

الصعوبات المُواجهَة

معظم الطالبات أو الباحثات التشاديات يواجهن - أو واجهن - العديد من الصعوبات للبقاء في المدرسة ثم للاندماج والتقدم في العالم الأكاديمي. هذه الصعوبات متعددة الأبعاد وليست مرتبطة فقط بقضايا النوع الاجتماعي. بعضها خاص بالنساء والبعض الآخر مشترك بين الرجال والنساء.

المسارات المدرسية ذات العقبات العديدة، من الطور الابتدائي إلى الدراسات العليا

الصعوبات الخاصة بالنساء

عندما تكون الفتيات والنساء في المدرسة أو الجامعة، تكون أيامهن مليئة بالقيود والإهانات، وأحياناً بالعنف، المرتبط بهويتهم كنساء في عالم يهيمن عليه الذكور، وذلك منذ المرحلة الابتدائية.

أولاً، تلعب المعايير الاجتماعية والقوالب النمطية، كما رأينا، دوراً في عدم تفضيل تعليم الفتيات. النساء، وخاصة الأمهات، يمكن أن زكن "العدو" اللذوذ لبناتهن. في الواقع، إنهن الضامنات للمعايير الأبوية اللاتي تُبعدن الفتيات عن المدرسة لصالح المسؤوليات المنزلية (SAWADOGO et al., 2018 ; VAMPO et OUATTARA, 2023). يمكنهن على سبيل المثال إثقال جداول الفتيات الطالبات - وليس الفتيان - بالأعباء المنزلية. تعتبر الأم - المريية - مسؤولة عن انحرافات بناتها عن المعايير الاجتماعية المتصلة بالنوع الاجتماعي: قد تتضرر سمعتها وسمعة عائلتها. هذا الدور بمثابة "ركيزة التماسك الأسري" يمنحهن شكلاً من أشكال السلطة (أو وهم سلطة حسب وجهة النظر) في الشؤون العائلية. بالنسبة

للعديد من النساء، يتعلق الأمر القيام بما كانت تقوم به والدتهن وضمان استمرارية النظام الاجتماعي بهذه الطريقة.

يُقال غالباً أن الفتيات "يفتقرن إلى الطموح". هذا الادعاء يستند إلى حقيقة أن العديد منهن يتخلين عن المدرسة، ويصبحن حوامل و/أو يبحثن عن الزواج قبل كل شيء. قد يتردد الآباء في الاستثمار ماليًا في تعليم بناتهم ويفضلون غالبًا تعليم الأولاد. في بعض الأحيان، يشعر بعض الآباء بالإحباط من سلوك بناتهم في المدرسة، بينما يرغبون في أن يواصلن دراستهن. الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع هي في الأساس هيكلية ومجتمعية ولا تستند إلى خصائص جنسانية أو فردية. في الواقع، تكبر الفتيات في تشاد بفكرة أنهن "لا شيء سوى نساء". هذا التكييف الاجتماعي يؤثر على سلوكهن تجاه المدرسة، بسبب تدني احترام الذات وضعف الطموح. إنهن يفرضن الرقابة الذاتية على أنفسهن أو يخترن طريق السهولة الظاهرة: الزواج والإنجاب. كناية السقف الزجاجي توضيحي للظاهرة: عدد النساء ينخفض كلما تقدمنا في الدرجات المدرسية أو المهنية (الرجوع إلى الفصل 4).

أخيرًا، قد لا تُحترم حقوق المرأة في بعض الحالات، كما هو الحال في حالات الاعتداء الجنسي، بدءًا من التحرش وصولاً إلى الاغتصاب.

مساران لامرأتين مسار كلودين³²، الجامعية، ومسار هندا، طالبة الدكتوراه والأم العزباء، يوضحان مدى تنوع الصعوبات التي تواجهها النساء خلال دراستهن (الإطار 17). قد تكون الدراسة مسار نضال حقيقي، مما يدفع البعض إلى التخلي عن دراستهن. لذلك، ليس من المستغرب أن نجد معدل التحاق الفتيات التشاديات منخفض في قطاع التعليم العالي (الرجوع إلى الفصل 5).

لا تحظى جميع النساء بالشغف للوصول إلى التعليم العالي. تختلف التجارب حسب البيئة الاجتماعية الأصلية، والمجتمع الذي ينتمي إليه الشخص، والوضع الاجتماعي للعائلة، والدين، وعقلية الوالدين، والظروف المادية للوجود، والحالة الزوجية ووقت وصول الطفل الأول. بعض العوامل تساعد بالفعل بشكل كبير في النجاح الأكاديمي للفتيات، ثم طوال مسيرة المرأة الجامعية (الرجوع إلى الفصل 9).

الصعوبات المشتركة بين النساء والرجال خلال الدراسة

إنَّ الصعوبات ذات الصلة بالعرض التعليمي، من الطور الابتدائي إلى الطور العالي، مشتركة بين الفتيات والفتيان (الرجوع إلى الفصلين 4 و5): فقدرات الاستيعاب غير كافية، والطلب المتزايد، والفوارق الجغرافية في توافُّم، إلخ. علاوة على ذلك، في سياق حالي الفقر السائدة،

32- عُيِّرت أسماء النساء المُستطعات.

تتخلى العديد من الأسر عن تعليم أبنائها بسبب التكاليف الناتجة واعتقادهم أنه ليس من "المريح" متابعة الدراسة. هذا التصور يؤثر على الأطفال من كلا الجنسين، ولكن بشكل خاص على الفتيات.

ضعف الموارد المخصصة للجامعات، في البنية التحتية - لا سيما غياب المرافق المناسبة (مياه الشرب، المراحيض، إلخ) - وفي القدرة على الإشراف، يؤثر على جودة التعليم العالي. نظرًا لاختلالات هذا القطاع وظروف الحياة الصعبة لأولئك الذين يشاركون فيه، يتخلى العديد من الأشخاص عن الدراسة، وخاصة الفتيات اللواتي يجب أن يظهرن دافعًا قويًا بشكل خاص للتغلب على هذه الصعوبات بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالتمثلات الاجتماعية (الإطار 18)

مهن جامعية صعبة التنفيذ

تراكم المهام العائلية والمهنية للنساء

تحتكر النساء العمل المنزلي والعائلي، سواء كن يمارسن نشاطًا اقتصاديًا أم لم تفعلن (الرجوع إلى الفصل 7). هذا الجمع بين المسؤوليات المهنية والعائلية يمثل عبئًا ثقيلًا عليهن من حيث الوقت والتوافر الذهني ويحد من الوقت المخصص للبحث:

"لا يمكننا الجلوس أمام التلفاز مباشرة لدى العودة إلى البيت، أو قراءة جريدة أو إنهاء مقال، إذ يجب الذهاب إلى المطبخ." ولو كان لدينا خادمة. [...] إذا كان عليّ أن أنهيه مقالاً، فسأكون متعبته. في هذه الأثناء، يُمكن للرجل من أن يُنهي كتابته مؤلّفٍ بأكمله أو مقال. أما أنتِ، فمقالك الذي أنهيتيه منذ 4 أشهر، لا تزالين في المقدمة. عندما تنتهي من جميع الأعمال المنزلية، تكونين مرهقة. تعتنين بزوجك، وبالأطفال، تعتنين بالمنزل. [...] فنحن اليوم النساء لا نكتب ما يكفي من المقالات مقارنة بالرجال بسبب كل ذلك" (مدرسة باحثة، نجامين، 2 ديسمبر 2022).

الوقت مورد نادر للأستاذات الباحثات، خاصة عندما يكنّ أمّهات لأطفال صغار. هن يخضعن لجدول عمل أكثر صرامة من الرجال، لأنهن يمضطرات للعودة إلى المنزل مبكرًا لتحمل المهام المنزلية، وإدارة الأسرة، بل وحتى العائلة الكبيرة، لأنهن غالبًا ما يكن مسؤولات عن الأطفال المكفولين أو المتبنين. كما يجب أن يحظين بعقولٍ متاحةٍ للأنشطة الفكرية التي يتطلبها عملهن بينما نادرًا ما تتاح لهن فرصة التواجد بمفردهن بالبيت للتركيز على عملهن.

المسار الدراسي لهندا وكلودين: مساراتٌ مُناضلاتٍ

هندا، طالبة دكتوراه

تتحدر هندا (36 عامًا) من عائلة كاثوليكية متدينة. قضت مرحلتها الابتدائية بين نجامينا ومدينة في الجنوب لمتابعة دراستها (في القطاع الخاص الديني). وقد شغلت الدراسة مكانةً مهمّةً لدى والدها: حيث التحق جميع إخوة هندا الستة بمقاعد الدراسة. قالت هندا إنها تستمد "طاقتها ودقتها وشغفها بالعمل من والدتها ووالدها". كانت والدتها متعلّمةً بعض الشيء و تمكّنت من العمل كعملّمة. هندا تصف أمّها بأنها "امرأة لم تستسلم أبدًا"، "امرأة كانت أقوى من الرجل" على الرغم من دخلها الضئيل الذي كانت تربحهُ من مهنة التدريس (حوالي 30,000 فرنك أفريقي / شهر).

بشهادة البكالوريا في جيبها (2006)، واصلت هندا دراستها في الخارج بدعمٍ من عائلتها، حتى لو كان أقرب والدها لا يفهمون السبب الذي دفع بوالدها لضخّ أموالٍ في دراسةٍ فنانةٍ، ولدى نهاية سنتها الأولى من البكالوريوس، أُصيبت بسرطان الثدي. ما جعل سنواتها الدراسية المولوية شاقّةً، لكنها تشبّثت وانتهت بالحصول على شهادتها. لترفض بعدها العودة إلى تشاد كما طلب منها والداها، إذ كانت "ترغب في مواصلة الأبحاث" و عيش "شغف البحث"؛ تعرّفت حينها على الشخص الذي سيصبح والد ابنتها. وبمجرد الحصول على شهادتها، حملت بطفلها. ليتعقّد مسارها أكثر. عاشت ما ستميه "يداً جديدة" مع العائلة التي أصرت على عودتها إلى تشاد رفقةً شريك حياتها الذي يفعل كل شيء "لكسر [اندفاعي] اندفاعها". إذ يفرض عليها، على سبيل المثال، الرضاعة الطبيعية، الأمر الذي يمنعها من الانتظام في حضور الدروس. يأخذ منها حاسوبها، ما يحرمها من تحرير رسالة الماجستير. وكانت تنتقل من كمبيوتر إلى كمبيوتر بذاكرتها على مفتاح USB. حصلت على منحة دراسية بفضل مساعدة أستاذ لها، اشترط ألا يؤثر طفلها على عملها. وبمجرد أن انفصلت عن شريك حياتها، وجدت هندا نفسها مسؤولة عن طفلها فضلاً عن الدراسة التي تتابعها؛ وعاشت سنتين من عدم الاستقرار المادي. فقد عانت من مقاطعة والديها المادية كعقوبة لها على إنجاب طفلها أثناء دراستها بعيداً عن تشاد. فبعض الأيام لا تتغذى إذ تفتقر للامكانيات المادية. عليها القيام بأعمال التصحيح في الجامعة لتعيش وتدفع أجر المربية. كانت "تبيع أشياء على عجل لدفع أجرة الخادمة". تتقاضى الخادمة 20,000 فرنك أفريقي في الشهر. بعض الأيام كانت تعودُ إلى البيت وتستلقي على البلاط حارمةً نفسها من الأكل. في بعض الأحيان، كان عليها أن تُوافق على إقامة علاقات مع الرجال لتحصل بالمقابل على شيءٍ من المساعدة المالية.

تواصل هندا اليوم دراستها في السنة الثالثة من الدكتوراه. وتكرّس "جميع أعمالها" لابنتها حتى يكون لها "أماً ترفع الشعلةً عالية". إنها تجد صعوبةً في أن تكون فخورةً بنفسها، كونها أمٌّ عزباء تعيش حاليًا مع والديها؛ فعليها أن تتعامل مع نظرة المجتمع إليها. نموذج "المرأة الخاضعة" لا ينطبق عليها؛ إنها تفضّل العزوبية على أن لا تكون لها "كلمة في البيت". إنها تأمل في إنهاء أطروحتها في غضون عامين والاستفادة من منحة لمغادرة تشاد.

كلودين، أستاذة مساعدة

كلودين (51 عامًا) من عائلة متواضعة من جنوب البلاد. من والدين مُنْصِلَيْنِ.. قُدِّرَ لها أن تكون قروية، تعيش كلودين في النهاية في المدينة مع والدتها التي تعمل بالتجارة بشرط واحد وهو ألا تتزوج والدتها مرة أخرى، وهو ما ستحترمه حتى نهاية حياتها. اتسمت طفولتها بغياب والدها. تولّت والدتها تعليمها. إذا كانت والدتها ترغب بشدة في أن تدرس ابنتها، فذلك لأنها لم تحظ بهذه الفرصة وعاشت تجربة خائبة. كانت كلودين "متفوّقة" في دراستها. وأصبحت ترى نفسها ممْرُضَةً منذ التحاقها بالصف التحضيري الثاني، لتستفيد في مرحلةٍ لاحقةٍ بدعمٍ من أستاذ التاريخ والجغرافيا الذي كان "يعتمد عليها لتحل محله". تحمبها والدتها من بقية أفراد العائلة الذين تربطهم بها علاقة محدودة. أبناء عموماتها، الغيرون منها، يحرضون صديقًا على طلب يد كلودين للزواج بينما كانت تُدرّس بالصف الخامس. ورفضت كلودين عرض الزواج بمساعدة والدتها. انْتَقَدت لصددها رجلًا على وشك أن يصبح قاضيًا، فأجابت: "سأصبح قاضية بنفسني من أجلكم".

في نهاية التسعينيات، تقدمت بطلبين إلى جامعتين. اختارت الأضعب لأنها تحب التحديات. لتندمج بعدها في دفعة يغلب عليها الذكور (5 نساء من بين 200 طالب) حيث تتعرض منذ الأيام الأولى لتعليقات من الطلاب: "هل رأيت أي امرأة تنجح في هذا التخصص؟". تم قبولها في ماستر تخصصها بالدفعة الأولى من نجامينا. خطبها، الذي التقت به في السنة الثالثة، "بدأ في الضغط عليها من أجل الزواج". هي تتفاوض معه لإنهاء دراستها أولاً. لِيَعِدَ هذا الأخير والذي كلودين بالسماح لها بالدراسة. تزوجت عام 2001، وأنجبت ثلاثة أطفال. هي تفكر في التوقف عن دراستها، لكن زوجها يشجعها على الاستمرار ويسمح لها بالذهاب للحصول على درجة المستر في غرب إفريقيا رفقة الأبناء. سيكون من الصعب عليها التوفيق بين الدراسة والأطفال بسبب صعوبات الرعاية. بعيدًا عن زوجها، وقد تعرّضت لصدمة التحرش الجنسي في الوسط الأكاديمي.

عادت كلودين إلى تشاد وهي مُحصّلة لشهادة الدراسات المُعمّقة (2008)، عُيِّنَت كلودين في جامعة في جنوب البلاد كمساعدة. زملاؤها الذكور لا يراعونها (تهديدات، حواجز، حجب المعلومات، تحويل الملفات، إلخ) للحفاظ على هيمنتهم، على حدّ أقوالها، "على عرش الذكورة". تكتشف "هذا الوسط، المذكر للغاية!"، هؤلاء الأساتذة الذين "لم يكونوا يريدونها": "امرأة، ماذا ستأتي لتصنع لنا؟". لثُحْوَل عام 2011، إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وسجلت في أطروحة في بلد مجاور. عُيِّنَت بمناصب مسؤولية، أمرٌ مشرف لها ولكنه يثقل كاهلها ويُعرقل أبحاثها. "الحرب ضد شخصها" مستمرة: "لقد وضعوا العصي في عجلاتي بكل الطرق": كان الطلاب ضدها، بل وهاجموها؛ زملاؤها حاولوا "تشويه سمعتها"؛ أرسلت الإهانات والتهديدات بالقتل إلى مكتبها وتعرّض أطفالها للتحذير. استغرقت منها أطروحتها سبع سنوات. تعرضت للعديد من "التحرشات" على مر السنين. انْهَمَّت من قبل زملائها بأنها غير كفؤة، ما سيؤدي إلى اجتماع بحضور الوزير حيث اضطرت لأن تدافع عن نفسها بمفردها مواجهته الجميع. بعد أسبوعين، عُيِّنَت في منصب جامعي رفيع. لِنُناقش كلودين أطروحتها عام 2018. "مناقشة أطروحتي كان وسيلة لإثبات أنني لم أكن غير متمكنة".

الظروف الصعبة للدراسة في التعليم العالي

ظروف التعلم صعبة على الجميع، سواء إناث أو ذكور: أمّا الأساتذة فبالكاد يسمعون الطلاب، نقص في الأماكن في قاعات الدروس، عدم وجود أو قلة المراحيض، ندرة المياه الصالحة للشرب، إلخ. تتفاقم هذه الصعوبات بالنسبة للفتيات اللواتي لا يحظين بمراحيض منفصلة، لاسيما عندما يخض الأمر نظافتهم الشهرية. عدم تكييف المؤسسات مع الدورة الشهرية تم تحديده أيضاً كسبب شائع لتسرب الفتيات من المدرسة (أطفال العالم و جامعة جنيف، 2021).

إنّ الصعوبات المتعلقة بوسائل النقل العام غير الموثوقة يمكن أن تثني الشباب عن مواصلة دراستهم، وخاصة الفتيات. أحياناً تكون رحلة الذهاب إلى الجامعة طويلة، مثل حرم توكرّا في نجامينا (الرجوع إلى الإطار 13). يمكن أن تتعرض الفتيات للتحرش أو الإهانة في الحافلات، مما يجبرهن على التوقف، مع كل المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، أو أخذ سيارة أجرة إذا كانت إمكانياتهن تسمح بذلك، أو المشي تحت الحرارة لساعات عدة في اليوم. ويمكن أن تتفاقم هذه الصعوبات بسبب نقص المساكن الطلابية والمقاصف والدروس المتأخرة.

تصل الطالبات باكراً على أمل الحصول على مقعدٍ بالمدرج الذي غالباً ما يكون مكتظاً، والأولوية للرجال. وإن تمكّنن من الجلوس، فإنهن يتعرضن للإهانة والتصفير من دون أيّ تدخل من الأساتذة الذين غالباً ما يكونون ذكوراً. أحياناً يتعرضن للتحرش الجنسي أو التمييز الجنسي من قبل الأساتذة و/أو الطلاب. هذا الوضع منتشر لدرجة أنه يؤدي إلى عباراتٍ جديدة غالباً ما تُستعمل في الأعمال الأدبية. وهكذا تسرد قصة قصيرة لعام 2014 من تأليف مبايغانون مبايو، الكاتب التشادي، بعنوان حياة أستاذ، يتم الحديث عن NST، أو العلامات المنقولة جنسياً التي تؤدي إلى الحمل وأخيراً انتحار الشابة. في معظم الأحيان، لا تجد هؤلاء النساء أي مكان يذهبن إليه أو يتحدثن فيه عن مشاكلهن.



الصورة 12

قاعة الدراسة في توكرّا خلال العطل، فبراير 2023.

© ج. جيلو

بالنسبة للطالبات اللاتي لديهن أطفال، فما من مبادرة تأخذ لمساعدتهن على التوفيق بين الدراسة والأمومة: دروس متأخرة، انعدام مؤسسات توفير رعاية للأطفال ومنع إحضارهم إلى الدروس. ليس من غير المألوف رؤية مئات الأطفال في ممرات الجامعة. الطالبات أحياناً يصطحبن فتاة صغيرة، صديقة أو قريبة للاعتناء بطفلهن. أحياناً يساعدنهم الزملاء من الذكور أيضاً.

التضامن العائلي له تكلفة مالية لا تستطيع جميع الطالبات تحملها. إذا وُلدَ الطفل خارج إطار الزواج، فقد لا تستفيد من تضامن عائلتها. العديد من الطالبات اللاتي هن في هذا الوضع يعاقبن اجتماعياً ويواجهن صعوبات كبيرة في متابعة دراستهن (الانتظام، العمل الشخصي، الامتحانات، إلخ). بدون دعم عائلي أو صداقات، بعضهن يتحملن المسؤولية وحدهن حتى الإرهاق وأحياناً التخلي عن الدراسة.



الصورة 13

أمهات مع أطفالهن، جامعة توكر، فبراير 2023.

©. C. فامبو

نادراً ما يشارك الأزواج، بما في ذلك "المتقنون"، في أعباء المنزل. اللجوء إلى المرقيات، عندما تسمح الوسائل، لا يحل المشكلة تماماً: إذ من الضروريّ اللجوء إلى مربية موثوق بها، وتنظيم وإدارة التأخرات. وعندما يتعلق الأمر بالمساعدة من الأقارب، فإن بنات الأخ أو بنات العم المستضافات يذهبن إلى المدرسة ونادراً ما يكن متاحات.

في بعض الحالات تشغل النساء وظائف مهنية متعدّدة (منصب وزارى، مسؤوليات إدارية، دكتوراه، دورات، بحث) ويجب عليهن تنظيم أنفسهن من خلال جدول زمني مُكثَّف للغاية:

"أنا مشغولة جداً، لكنني أحاول تنظيم نفسي لأضمن بأن مهنتي وحياتي العائلية لا تتأثران." أحدد رزنامة عملٍ وأشتغلُ غالباً ليلاً" (أستاذة باحثة تشغل منصباً إدارياً وحكومياً في إحدى الجامعات، 1 ديسمبر 2022).

وقد يتطلب العمل الأكاديمي التنقل لحضور المؤتمرات أو القيام بأعمال ميدانية أو الذهاب في مهام بعيداً عن المنزل، بل وحتى إلى الخارج. من الصعب على هؤلاء النساء الابتعاد عن المنزل بسبب المعايير الجنسانية وعبء الأسرة، خاصة إذا لم يوافق أزواجهن على الموضوع.

وتشكّل هذه الصعوبة في السفر عائقاً رئيسياً أمام تكوين شبكاتهم المهنية. علاوة على ذلك، يقوم بعض الزملاء الذكور بعرقلتهم إضعافهنّ عن طريق نزع الشرعية عنهنّ، كما حدث مع سيلين (الإطار 19).

صعوبات المهنة الجامعية. قصة سيلين

ابنة لأم خياطة وأب معلم، الرابعة مرتبةً في كنفِ عائلة مكونة من ثمانية أطفال، لم تواجه سيلين أي مشكلة أثناء دراستها. كان والديها يحظيان بالوسائل ويدعمانها. يعتبر والدها أن "أكثر من أي شيء وأجمل هدية يمكن أن تقدمها المرأة لوالديها، نجاحها في دراستها". تسير دراستها على أفضل وجه، لكن المشاكل تبدأ بمجرد دخولها في مسار جامعي علمي حيث النساء نادرات. تتقدم بطلب للحصول على منحة دراسية للماستر لقت رفضها تلقائياً، لأن الزملاء الذكور يريدون رجلاً للذهاب إلى الميدان في الصحراء: "هذا المجال ليس مخصصاً للمرأة". بفضل دعم شركاء فرنسيين من جامعة نجامينا، وبفضل شبكة دولية، حصلت سيلين على منحة وذهبت للدراسة في أوروبا عام 2009. في عام 2011، تزوجت وأنجبت طفلاً. لتستنتج قائلة بينها وبين نفسها: "جميل وكافي أن تصل المرأة إلى درجة الماستر".

اقترح عليها أستاذٌ أجنبي متابعة الدراسة للحصول على شهادة الدكتوراه. تتردد سيلين، ترفض، ثم تتراجع عن قرارها. كيف ستقوم بذلك وهي أم لابنة تبلغ من العمر ستة أشهر؟ قررت تركها لوالدتها. وظفت ابنة عمها كمرية وكانت تدفع لها أجرًا لتتولى رعاية ابنتها لدى عودة والدتها إلى قريتها الأصلية. انتهت سيلين بمناقشة أطروحتها عام 2015 بفضل دعم والدتها، وتم تثبيتها في تشاد، حتى أنها شغلت منصباً في حوكمة البحث بمؤسسة علمية. اندماجها في فريق بحثي ذكوري كان معقداً. فعلى سبيل المثال تشعر وهي على الميدان بأنها "لا تُراعى": "كان الزملاء الرجال يقولون لي: "لا يمكنك فعل ذلك، إنه مرهق للمرأة". لم يسمح الزملاء لها بالعمل إلا بعد مرور عدة سنوات. كان شغلها يتطلب منها الكثير من الوقت والميدان، وانتهى بها الأمر إلى الإضرار بعلاقتها الزوجية. انفصلت مؤقتاً عن زوجها بسبب سوء تفاهم: كانت مشغولة مهمة، فلم تستطع مرافقته في زيارة إلى عائلته في جنوب تشاد؛ ما جعل عائلة زوجها يأخذون الأمر بقساوة. وانتهى الأمر بوالدي زوجها إلى القول: "حذرناك ألا تزوج من امرأة مثقفة". ليعود الزوجان إلى بعضهما لاحقاً.

تعيينات ذات حدين

منذ إدراج حصة 30% من النساء في المناصب التمثيلية والانتخابية عام 2018، باتت النساء تصلن إلى مناصب المسؤولية داخل الإدارات والجامعات والوزارات. مثل هذه التوصية تعمل أحياناً لغير صالح النساء لأن الفكرة السائدة هي أن النساء غير الكفوآت فقط هن اللواتي يتم تعيينهن في هذه المناصب في بلد لا يزخر بالخريجات الجامعيات.

فهذه التعيينات بمثابة سيف ذو الحدين للنساء. من الضروري أن تصنع المرأة مكانتها بالوظائف التي تشغلها، بما في ذلك الوظائف العليا. من ناحية أخرى، فإنّ التعيينات تُعيق مسيرتهنّ الجامعية. في الواقع، بمجرد مناقشة الأطروحة (وأحياناً حتى قبل ذلك)، يتم تعيينهنّ في وظيفة مهمة على حساب أعمالهنّ البحثية. "عندما يتم تعيينك، انتهى الأمر!". هذه الوظائف الجديدة لا تترك لهنّ في الواقع وقتاً كافياً لإجراء البحوث والنشر. فيبتعدنّ عن المؤتمرات والمؤاميد العلمية الأخرى الضرورية لأنشطتهنّ البحثية، مما يؤدي بهن إلى الخروج من الشبكات الجامعية والإيقاعات المكثفة للإنتاج العلمي. في النهاية، لا يمكنهن الادعاء بالتطور الوظيفي الذي يمر عبر آليات تقييم البحث (Cames).

أحياناً يمكن تعيينهن في وظائف لا يتم تدريبهن عليها. من أجل تجنب اعتبارهن غير كفؤات وغير شرعيات (بصفتهم نساء)، يجب عليهن بذل جهد مضاعف للقيام بهذه الوظائف بنجاح بينما يتوقفن في مسيرتهن الجامعية. تُصبح الآلية بذلك رهيبية: في الوقت نفسه يتم ترقيتهن ومنعهن من التطور، هكذا مصير النساء الجامعيات في سياق يكون فيه في الوقت نفسه نادرات ومطلوبات، مشجعات ومنتقدات.

استراتيجيات للتعامل مع الضغوط العائلية

غالبًا ما تضطر النساء الجامعيات إلى تقديم تنازلات ليصبحن أمهات وزوجات وباحثات مؤهلات في نفس الوقت، بغية ضمان راحة اجتماعية نسبية، وكسب الاحترام الاجتماعي، والحصول على حياة أسرية ناجحة. هذه التنازلات تأخذ أشكالاً مختلفة، مثل الامتنال للدرور - المتوقع - لـ "الزوجة الصالحة- الأم-ربة المنزل" من أجل العيش بـ "سلام" والتفرغ لمهنتهنّ. استراتيجيات أخرى تتضمن قبول شكل من أشكال الهيمنة الذكورية حتى لا تبدو كـ "سيّدة، أنا أعرف حقي"، ولا تثير غيرة زملاء، الزوج، الأقارب أو زملاء المدرسة السابقين الذين لم يدرسوا، وان تتكتم عن إنجازاتها وإلا فهي "تتباهى"، إلخ. كما أن هؤلاء النساء يُجبرن على التعويض بالهدايا، الخدمات، أو حتى تحمل المسؤولية المالية - أحياناً بالكامل - للعائلة.

بعض النساء يتحدثن عن "خدعة كبيرة" تؤثر على النساء الناجحات: يجب دفع الحق حرفياً مقابل ما نكون وما نفعل، لتجنب المشاكل. تشرح إحدى الجامعيات أن التفاوض مع زوجها هو "فساد صغير لتحقيق ما [تريده]". تقول بعض النساء أن "التمن الذي يجب دفعه هو تحمل العبء"، في إشارة خاصة إلى الجنس في الزواج. على سبيل المثال، إذا لم تقبل إقامة علاقات جنسية لأنها متعبة، فقد يشك زوجها في خيانتها أثناء مهامها الميدانية. مثل هذا العنف النفسي تشعر به النساء بشدة اللواتي يتحدثن عن "احتيال" بالنظر إلى الضغوط التي يتعرضن لها.

باحثة تصر على أن هذه الأشكال من الضغوط يجب أن تُعترف كأشكال من العنف غير المرئي الذي يمَسّ النساء المثقفات. هذه الأستاذة المساعدة تعتمد على نفسها: "أنا كمثقفة، بعيداً عن كل الأشياء الإيجابية التي أقولها عن زوجي، لا تزال هناك دفاتر سرية أحتفظ بها. في علاقاتنا الحميمة غالباً ما نشعر بالعُقْد. وتقول أنه في حال السفر، "يجب عليك إحضار شيء لهُ ما بأي ثمن كانَ لأنه سمح لك بالذهاب". فيما يتعلق بالنفقات المنزلية، تضيف قائلةً إنها تدفع مقابل العديد من النفقات دون أن تتمكن من الاعتراض: "أنتِ مثقفة، ماذا ستقولين عن هذه الحالة؟" بعبارة أخرى، لن تتمكن من التعبير عن نفسها، لأنها بالفعل في حالة تجاوز ويجب أن تتحمل مسؤوليتها. من جهته يُساهم الزوج بمبلغ ضئيل مع العلم جيداً أنه غير كاف، بينما يطالب بوجبات شهية ما يدفع بها إلى إنفاق مالها عليه: "هذا هو العنف". هي تعطي أيضاً مثالاً عن المناقشات مع الزوج أو في العائلة. عندما تنشأ حالة حرجة في الأسرة، "إذا تحدثت"، سيتم تحريف الكلام أو انتقاده أو سيعود إلى الباحثة التي تقول ذلك "لأنها مثقفة". في الجمعية العامة للكنيسة، لا تتحدث أيضاً لهذا السبب، ما "يحد" من دورها. أخيراً تضيف: "عندما أكون في نقاش ويشارك زوجي، لا أتخذ أبداً موقفاً معاكساً لرأيه"، لأن الخطر هو أن تُنتقد لأنها "خالفت زوجها" أمام الناس، مما يجعلها زوجة سيئة. إنها تصف هذه الأمثلة بأنها "حلٌ وديٌّ بالنظر إلى وضعيتها" وتعتبرها "عنفًا قائمًا على النوع الاجتماعي".

الضغط يمكن أن يأتي أيضاً من المحيط القريب ومن عائلة الزوج: "إنه المحيط، والذي زوجي الذين كانا يقولان لماذا يجب أن تترك زوجتك بعيدة عنك، تقضي ستة أشهر في مكان آخر، هذا غير ممكن!" أو حتى من الأطفال:

"يقلن لي، أمي، عندما لا تكونين هنا، نجد صعوبة في العمل في المدرسة." نعم.
(تنهد). نواجه صعوبات في العمل في المدرسة وخاصة إقامتك الطويلة، 4 أشهر
أو أكثر من 4 أشهر، هذا يسبب لنا الكثير من القلق وكأننا نفتقدك وهذا يؤثر
على دراستنا" (مدرسة باحثة، نجamina، 1 ديسمبر 2022).

بالإضافة إلى الدعم المالي الذي تمَّحَنهُ لأسرهم، عليهمُ القيامُ بالواجبات الاجتماعية، مثل حضور الاحتفالات العائلية وتحمل مسؤوليات تعليم أطفال أقاربهم البعيدين:

"لدي أطفال، لدي ثلاثة، أحدهم يدرس في روسيا. [...] في المجموع لدي أبناء
وبنات أخ، خمس أشخاص، بالإضافة إلى ابنتي، يصبح العدد سبعة أطفال في
المنزل. [...] كل هؤلاء الأطفال، أنا من أردت أن يبقوا معي حتى أمكن من
متابعتهم بشكل جيد في مسيرتهم الدراسية" (أستاذة باحثة، نجamina،
1 ديسمبر 2022).

من أجل قبول التزامهن المهني، تنظم النساء الجامعيات أيامهن بدقة ويتحملن جميع المهام الموكلة إليهن بثمان يوم عمل مزدوج أو حتى ثلاثي. إنهن ينمن قليلاً، مما قد يكون له عواقب وخيمة على صحتهن على المدى الطويل.

بعض النساء يتبنين أيضاً "استراتيجيات التواضع والتكتم" بعدم التعبير عن أنفسهن أو التعبير قليلاً، أو بعدم معارضة أزواجهن أبداً في الأماكن العامة، مما قد يجعلهن "زوجات سيئات"

"أنا لدي تقنيتي. أستعملُ التواضع. لدينا ميلٌ لرؤية المرأة الباحثة مُتَغَطِّرة، فهي متعجرفة. لكن هناك طريقة بسيطة لإدارة المنزل. التواضع يجعل الرجل يفهم أن الحق من أجل العمل. وفي المنزل، أجعل زوجي يشعرُ أنه ربّ الأسرة" (مدرسة باحثة).

ومع ذلك فإنّه من الضروريّ النظر إلى صعوبات النساء الجامعيات من منظورٍ صحيح، لأنهن مميّزاتٌ مُقارنتهً بفئاتٍ أخرى من السكان؛ فلهيّنّ مواردٌ مالية وفكرية واجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، لا تتأثر جميعها بنفس الطريقة بعلاقات السلطة القائمة وفقاً لخصائصها الاجتماعية (الرجوع إلى الفصل 9). ومع ذلك، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن حياتهنّ اليومية سهلة المنال.

إيجاد مكانةٍ في بيئةٍ تعليميةٍ ذكوريةٍ و متحيّزةٍ جنسيًا

يُقال إن الوسط الأكاديمي "مُدكّر" بسبب الوجود الكبير للرجال ولأنه يُدار بسلوكياتٍ مبنيةٍ اجتماعيًا على أنها ذكورية: المنافسة، التظاهرُ بالقوة والثقة، التميّزُ الفردي، انعدام التعبير عن المشاعر، إقامة علاقاتٍ سلطوية، إلخ. يمكن للنساء أن يُشكّلن جزءاً من مثل هذا الوسط، ولكن بشرط ألا يُزعجن. "استراتيجية التواضع والتكتم" للنساء شائعة أيضاً في مكان العمل حتى لا تُستعملَ ضدهن. غالباً ما يفضلن الصمت أو اتخاذ موقفٍ توافقي لتجنب التعرّض. بينما يتطلب عالم البحث العلمي أن يُعرف الشخص نفسه للتقدم في مسيرته المهنية، فإن الخط الفاصل بين الواجب والإفراط في فرض الذات ضيق بالنسبة لهؤلاء النساء.

إذا كان بعضهن يتحلين التحفظ، يتحمّل غيرهنّ تلك الصورة بلا حرج، على حساب التعرّض للانتقاد. لكن هؤلاء النساء ذوات الشخصيات القوية يتعرّضن للوصم من قبل زملائهنّ الذكور. فمكانة المرأة في التعليم العالي والبحث العلميّ تعرّض للتشكيك بشكلٍ مستمرٍّ، بما في ذلك النساء ذوات الشخصيات القوية، مما قد يُعرّضهن للعنف النفسي، بل وحتى الجسدي. وتروي جميع الأستاذات-الباحثات اللاتي تمّ استطلاعهنّ صعوبة العلاقات التي

كانت ولا تزال تربطهنَّ بزملاتهنَّ من الذكور، حتى ولو كان البعضُ منهمُ غير مُطَّيِّ، حليفاً لهن. إذ يصعبُ على الزملاء تقبُّلَ دمجِ النساءِ في مشاريعهنَّ، أو السماح لهنَّ بالعمل على أرضِ الميدان أو تعيينهنَّ للقيام بمهامٍ رياديةٍ (الاطار 20). فعلى سبيل المثال ما من مرأةٍ ترأسُ مؤسَّسة ولا تشغَلُ منصباً خارجَ مناصبِ المفتشية العامة أو رئيسة تنظيم البكالوريا. فنظرةُ "مرا ساخط" موجودة بالفعل في:

"اليوم عندما يترقى الرجل نقول إنه جدَّ وكدَّ في أداءِ عمله، وإن وصلت امرأة إلى نفس المنصب، تُطرَحُ تساؤلاتٍ بشأنِ علاقاتها وعائلتها" نجاح المرأة يُحفِّز التفكير في محيطها، بينما يُقالُ إنَّ نجاح الرجل أمرٌ طبيعيٌّ" (طالبة دكتوراه، نجامينا، 22 فبراير 2023).

الإطار 20

ما رأي الرجال الأكاديميين في زميلاتهم؟

حتى وإن اعترفوا بالصعوبات التي تواجه النساء، فإن الأساتذة الباحثين يعزونها إلى حالات فردية. بالنسبة للبعض، فإن الاحترام والمصادقية المهنية التي يمنحونها لزميلاتهم يعتمد على شخصياتهن ومواقفهن. على عكس الرجال، يجب عليهن دائماً إثبات، من خلال عملهن، أنهن يستحقن هذا الاحترام. هذا النوع من الخطاب يقلل من عدم تكافؤ الفرص القائم بين الرجال والنساء من خلال نشر فكرة أن كل شيء مسألة إرادة شخصية. بعبارة أخرى، النساء يفتقرن، حسب رأيهم، إلى القدرة على التكيف إذا لم يتمكن من الوصول إلى أعلى المستويات. الخصائص الأنثوية لا تؤخذ بعين الاعتبار:

"أنا، حسناً، كنت قد توليت، قبل أن أصبح مسؤولاً، إدارة مركز توثيق جامعي حيث كنت أتعامل مع الموظفين، مع وكلاء رجال ونساء، وبالفعل، واجهت مشاكل مع النساء، بمعنى أنهن لا يلتزم بالمعايير الإدارية. حكاية طريفة، تخص امرأة أنجبت واستفادت بشكل طبيعي من إجازة الأمومة مدة ثلاثة أشهر. لكن خلال الفترة التي كان من المفترض أن تعود فيها إلى العمل، كانت تأخذ طفلها إلى المكتبة لإرضاعه، وهو ما لم يكن مذكوراً. وجهت لها انتقاداتي وملاحظاتٍ لكنَّها لم تتقبَّلها" (أستاذ باحث، نجامينا، 19 فبراير 2023).

المعايير الإدارية والاجتماعية السارية تستند إلى النموذج المثالي للباحث: ذكوري، منتج، متحرر من القيود والأعباء العائلية والمنزلية (دوتويا وآخرون، 2019). هذه الصرامة، المفروضة باسم هذه المعايير، تولد قيوداً إضافية على النساء اللواتي يوصفن بعد ذلك بأنهن "كسولات":

"هناك أيضاً من تلعب دور الضحية، لأن ثقل المجتمع يجعل المرأة تشعر بالدونية مقارنة بالرجل منذ البداية. وهكذا، عندما يُكلَّفَ بعدد معين من المهام، النساء الأشد كسلاً يختبئن وراء حالتهم النسوية للتهرب من القيام بعملهنَّ. [...] لذلك، فكونها امرأة يجعلها لا تؤدي مهامها بشكل محكم" (باحث وأستاذ، نجامينا، 11 مارس 2023).

ما يوصف بالكسل هنا مرتبط في الواقع بالقيود التي تجعل النساء أقل تفرغاً من الرجال في بيئة أكاديمية حيث قيود الإنتاجية المفرطة. في الوقت نفسه، يدرك الأستاذة الباحثة الوضع الاستثنائي والمعقد للنساء، وخاصة الخريجات، وكذلك الوصمات والقوالب النمطية حول المرأة المثقفة:

"النساء اللاتي درسن يجدن صعوبة في الزواج." كلما تقدمن في الرتبة، في الشهادات، كلما أثن الشك. [...] لأن المرأة التي وصلت إلى هذا المستوى، بدلاً من أن تكون أقرب إلى المجتمع لفهمه، تطور وصمات، تبقى في شيء مثقوب. [...] إنه تصور يعتقد الناس، لأن المرأة، التي وصلت إلى هذا المستوى، يجب أن تُرفض دائماً وألّا تجد التفهم" (باحث أستاذ، نجamina، 20 فبراير 2023).

أحياناً، يستغل بعض الرجال ذلك لطلب مقابل حتى يتمكن من العمل:

"أحياناً يطلب منك فيها أولئك الذين يملكون البيانات شيئاً آخر. يُطلب منك: هل يمكنك الخروج معي؟ وراء هذا الطلب أمر آخر. وفي حال رفضت المرأة يتم إقصاؤها. فداًئماً ما يُطلبُ منها مقابل" (مدرسة باحثة، نجamina، 7 فبراير 2023).

تُفيد العديد من الروايات أن الطالبات والباحثات يتعرضن للتحرش الجنسي في الوسط الجامعي، وهو آفة حقيقية: "زميل يحاول الاقتراب منك، نعم، كثيراً ما يحدث ذلك". سبل الإبلاغ عن هذا النوع من الاعتداءات محدودة. النساء، اللاتي يتعرضن للوصم يومياً، لا يخاطرن بالإبلاغ عن مثل هذه الأفعال، مما قد يهدد زواجهن أو يضر بسمعتهن.

العلاقات مع الطلاب الذكور في الغالب ليست سهلة أيضاً. يرفض بعض الطلاب أحياناً الذهاب إلى الفصل إذا كانت الأستاذة امرأة. أثناء الدرس، يمكن أن يتعرضن للسخرية والإهانة إن أخطأن. فليس لديهن الحق في ارتكاب الأخطاء.

كل هذه الصعوبات تأخذ شكل العنف المرئي أو غير المرئي، وتؤثر على الصحة الجسدية والنفسية للأستاذات الباحثات. تُصعب على النساء الوصول إلى مناصب المسؤولية داخل الجامعة والمختبرات. السقف الزجاجي في الجامعة يُظهر ذلك: النساء يتوقفن عند مستوى معين دون الوصول إلى أعلى درجات المهنة. فالقيود العائلية، والتوزيع غير المتكافئ للعمل المنزلي والعبء الذهني عوامل تفسر لماذا "تستبعد النساء أنفسهن أحياناً من البحث أو المناصب" (AKAKPO، 2016 و DOUBOGAN).

صعوبات مشتركة مع زملائهم الذكور

ممارسة مهنة الأستاذ الباحث ليست سهلة لأحد في السياق التشادي. يعاني قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالفعل من العديد من الاختلالات - اللوجستية والمادية والمالية والبشرية - التي تؤثر على كل من الرجال والنساء الذين يعملون فيه. "فالقِطاع يعملُ

في ظلّ إطارٍ تنظيمي غير ملائمٍ ويعاني من نقصٍ في الموارد إلى درجة أنه عاجزٌ على تلبية الاحتياجات التدريبية للموارد البشرية" (وينكين، 2018، في MESRS، 2020b). يتميز التعليم العالي والبحث العلمي في تشاد بظروف مادية غير مواتية للبحث: قلة المختبرات والوثائق، نقص المكتبات والاشتراكات في الوثائق الإلكترونية، اتصال غير محكمٍ بشبكة الانترنت، نقص المشرفين المؤهلين. وبالنظر إلى التعاون الدولي الذي لا يزال بحاجة إلى تعزيز، فإن تشاد ليست دائماً مؤهلة للاستفادة من بعض المنح البحثية الدولية³³.

ظروف التدريس صعبة أيضاً في تشاد. تولى الجامعة الأولوية للتدريس لدرجة أن الأكاديميين يجب أن يكرسوا أنفسهم حصرياً لدروسهم على حساب البحث. نادراً ما يتم تعديل الجداول الزمنية للسماح ببعثات البحث. التنقلات في البلاد معقدة بسبب حالة الطرقات والمسافات البعيدة. علاوة على ذلك، فإن غياب الأستاذ عن مكان عمله - ولاسيما بالنسبة للمرأة - غالباً ما يُعتَبَرُ على أنه أيام غير مُستغلة.

أمذا الراتب فلا يتناسب مع المهام المنجزة، ولاسيما في غياب ميزانية عامّةٍ مخصصة للبحث. عملياً، تُمنح مكافآت البحث، لكنها تُخفض وتُستخدم بشكلٍ أساسي لتغطية النفقات الجارية غير المغطاة بالرواتب. من الصعب في هذه الظروف تمويل البحوث على أرض الواقع أو الاستقصاءات، إلا في حال إبرامها بالتعاون في إطار مشاريع ممولة من الخارج. علاوة على ذلك، فإن الوصول إلى البيانات الميدانية صعب: الناس يشكون، ويرفضون الاستطلاعات في العلوم الاجتماعية، وأحياناً لا يشاركون إلا في حال منحهم مكافأةً مالية، وهو ما نادراً ما يحدث.

هذه الوسائل الضعيفة المخصصة للبحث في تشاد تدفع بالباحثين والباحثات إلى الأعمال الاستشارية على حساب العمل البحثي. ما يؤدي إلى ضياع المهارات الجامعية لصالح مهارات أخرى خاصة بالخبرات، بعيداً عن المتطلبات الأكاديمية الدولية. وإن لم تقتصر هذه الديناميكية على تشاد، إلا أنها تتركز بقوة في البلد. الأكاديميون التشاديون (خاصة النساء) ينشرون القليل من الأعمال العلمية (الرجوع إلى الفصل 6). وهكذا، فإن المنافسة شرسة في البحث وهذا، بغض النظر عن النوع الجنسي، مما يؤدي إلى تدهور ظروف العمل والمساعدة المتبادلة. يجب على كل شخص أن يتميز بشكل فردي على حساب الجهود الجماعية؛ وهذا ينطبق بشكل أكبر على النساء.

أخيراً، لا يتم الاعتراف بالمكانة الاجتماعية للأكاديمي بقيمتها الحقيقية في المجتمع التشادي. هذا النقص في التقدير الاجتماعي للمهنة، بالإضافة إلى الصعوبات الأخرى التي تم التطرق إليها سابقاً، يثبط عزيمة أولئك الذين يعملون بجهد بوسائل محدودة بغية الحصول على ترقية، دون ضمان "العائد على الاستثمار".

33- على غرار منحة الأكاديمية للبحث والتعليم العالي (Ares) التي تقدمها بلجيكا للطلاب والباحثين الأفارقة.

"أن تكون مدرسًا باحثًا في تشاد بمثابة مسار المناضل، لأن أطر الوجود والحياة صعبة. عبء المجتمع والأسرة ثقيلٌ كما تنعدمُ وسائل العمل، ولايسما الكهرباء. يسودُ تصور خاطئٌ لدور الأستاذ الذي هو في نفس الوقت أستاذٌ وباحث. وعندما تريد التقدم في الرتبة، تُكَلَّفُ بالمزيد من الدروس أو تُعطى الأولوية للتدريس. مايعرض البحث للخطر" (أستاذ باحث).

المعايير الاجتماعية والمجتمعية تعيق المسارات الأكاديمية، لا سيما من خلال الطلبات العائلية، والصدقة، أو من أي شخص آخر في المحيط، في المناسبات أو في الحياة اليومية: زيارات، طلب المال، الوساطة في النزاعات، إلخ. يمكن للناس أن يأتوا في أي وقت من اليوم إلى المنزل "للحديث عن مشاكلهم". إعادة توزيع المال للمساعدة العائلية أو المناسبات مهمة والمكانة الاجتماعية للأكاديميين تجعل من الصعب عليهم التهرب منها. تحقيق هذه التوقعات الاجتماعية يكلف المال والوقت، في حين أن اللحظات المخصصة للبحث أو الراحة نادرة. إدارة الأقارب المرضى تعقد الحياة اليومية، خاصة بالنسبة للنساء، فضلاً عن توفير الرعاية والتكفل المالي بالمريض. هذه الطلبات المتكررة تزيد من العبء الذهني لدى الأكاديميين الذين يُفترض فيهم أن يكونوا دعمًا لا يتزعزع للآخرين.

لختام هذا الفصل، يمكن تفسير الفوارق لغير صالح الفتيات منذ التحاقهن بالمدرسة بأنها تُعزى للقواعد الاجتماعية، وتفضيل تعليم الأولاد، والدور المهم للنساء في المنزل، والحمل والزواج المبكر في حياة الفتيات. إلى ذلك تضاف التأثيرات السلبية للصور النمطية وتعرض الفتيات للعنف. أمّا في التعليم العالي، تكون ظروف الدراسة صعبة خاصة بالنسبة للنساء، لا سيما اللواتي لديهن أطفال، مما يساهم في تثبيطهن عن مواصلة دراستهن. يمكن تحسين بعض ظروف الطالبات والمعلمات الباحثات من خلال إنشاء أنظمة رعاية جماعية للأطفال، ومرافق صحية منفصلة، ووسائل نقل عام آمنة. إذا كانت صعوبات النساء متعددة أيضًا طوال مسيرتهن الجامعية، فإنهن يبقين، رغم كل شيء، مصمبات، يتشبثن ويواصلن ممارسة مهنتهن.

العوامل الحاسمة في حياة الأساتذة الباحثين المهنية

بعض العناصر تساهم في مواصلة النساء لدراستهن ثم نجاحهن المهني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، لا سيما دعم المحيط وكذلك المثابرة والشجاعة اليومية.

دور الدعم الأسري والدعم الخارجي

الدعم الأسري

سواء كان ذلك خلال التعليم المدرسي أو الحياة الجامعية، فإن الدعم العائلي عنصر أساسي في نجاح النساء. جميع الأكاديميات اللواتي تم استجوابهن تمكن من الوصول إلى هذا المستوى من التعليم بفضل دعم وتشجيع كلا الوالدين، أو أحد الوالدين على وجه الخصوص (الأم، الأب، العم، العمّة)، الذين أعطوا الأولوية للمسار الدراسي للبنات منذ سن مبكرة: إذا لم تكن مضممة حقًا ومدعومة، فلن تتمكنين من مواصلة دراستك. سيقولون لك إنك لست في مكانك" (مأستاذة باحثة، نجامين، 1 ديسمبر 2022).

أولاً، يجدر الإشارة إلى تأثير بعض الأمهات، اللاتي لم يدرسن أو سوى القليل، اللواتي ضحين من أجل التوفير لبناتهن الوسائل للدراسة. غالبًا ما تكون النساء اللواتي لا يرغبن في أن تصبح بناتهن مثلهن (بدون شهادة وفي حالة اقتصادية هشة)، على غرار والدة كلودين (الإطار 17). غالبًا ما تكون هؤلاء الأمهات حاجزًا أمام بقية الأسرة التي ترغب في تفضيل زواج الفتاة الصغيرة وحياتها الأسرية. تشكل هؤلاء الأمهات مصدر قوّة للتحفيز على المثابرة في وجه هذه العقبات.

في حين أن الأيديولوجية "مرا ساخط" متجذرة، يلعب الرجال في المحيط، وخاصة الآباء، دورًا أساسيًا في مواصلة بناتهن للدراسة. أولئك اللواتي تلقين الدعم من والدهن، على غرار هندا أو سيلين (المحاطتان 17 و19)، لديهن ميزة كبيرة، لأنهن يجرؤن ويؤكدن أنفسهن

أكثر من غيرهن. بعض الآباء يمنعون الأمهات من تحميل بناتهن بالأعمال المنزلية حتى يكون لديهن الوقت للدراسة، أو يعارضن الزواج المبكر. دعم الآخرين من الرجال في الأسرة - الزوج، الإخوة، أبناء العم، إلخ. - له أيضًا أهميته. الأزواج الداعمون يتمنون لبعضهم البعض امرأة تملك القدرة على "التفكير". آخرون، ولاسيما من يحظون بظروف عيشٍ مُريحَةٍ، نادرًا ما يُجازفون اجتماعيًا مع امرأة ناجحة، إذ لا يُحتملُ أن "تجاوزوهم". كما أنَّ شبكات الدعم العائلي ضرورية، لتوفير الرعاية للأطفال على سبيل المثال كما هو الحال بالنسبة لهندا (الإطار 17).

الأشخاص الرئيسيون، المرشدون والنماذج النسائية

الأساتذة، وخاصة الذكور منهم، الذين يشجعون الفتيات خلال دراستهن، يساهمون في تعزيز ثقتهن بأنفسهن. الأمر الذي يجعلهن يتطلعن بشكل أفضل إلى الالتحاق بالجامعة ثم بالمهن الأكاديمية. فمن الضروري الأخذ في الحسبان بهذا الدور الأساسي في تعزيز الثقة بالنفس ولا ينبغي إهمال آثاره طويلة الأمد.



الصورة 14
لقاء الطالبات "الأمهات العازبات"،
جامعة توكرا، مايو 2023.
© C. Ngarnouger

تعدُّ الأساتذات الباحثات نماذج للفتيات الصغيرات. رؤية امرأة متعلمة تعطي دروسًا، تتحمل مسؤوليات إدارية، وتثبت نفسها في سياق غير مواتٍ هو عامل تحفيز للطالبات الشابات اللواتي يجدن صعوبة في تصور المستقبل. وهكذا، فإن بعضهن يطمحن إلى أن يصبحن "مثل الدكتورة X". بعض الأكاديميات يدركن الأمر، بل ويفخرن به، ويرغبن في لعب دور المرشدات للشابات:

"ألقي محاضرات، أنظم مؤتمرات-نقاش حول تعليم الفتيات، أو نقاش حول وصول الفتيات إلى الجامعة، وكيفية النجاح في الجامعة." أحيانًا، يكون ذلك من خلال وسائل الإعلام أيضًا. تدعوني الإذاعة كثيرًا، خاصة لتعليم الفتيات. ما هي النصائح التي يمكنني تقديمها للفتيات حتى يتمكن من الوصول إلى مستوى الجامعة. أخذت

مثالي، كيف وصلت إلى هنا. غالبًا ما أربط بين مع ما فعلته للوصول إلى ما أنا عليه الآن" (أستاذة باحثة، نجامينا، 1 ديسمبر 2022).

مسارات الأستاذات الباحثات تتسم أيضًا بدعم الزملاء الذكور أثناء الدراسة أو الزملاء الباحثين الذين دعموهن في مسيرتهن المهنية. أخيرًا، تستفيد بعض النساء من دعم الشبكات العائلية والسياسية ليتم توظيفهن في الجامعة (مثال أميرة، الإطار 21) حتى لو واجهن بعد ذلك نفس الصعوبات المتأصلة في النساء.

الإطار 21

الآباء والأزواج والشبكات العائلية: أدوارهم الحاسمة في مسارات النساء. قصة أميرة

أصلها من وسط تشاد (قيرا)، أميرة (48 عامًا) مسلمة مثل والدتها، وهي مُدرّسة بالطور الثانوي توفيت في عام 2002. الباحثة متزوجة منذ المستوى الرابع وأنجبت طفلها الأول في السنة الأولى. اشترط والداها على الزوج المستقبلي أن يسمح لها بمواصلة دراستها "حتى تقرر هي نفسها أن تقول لا". وقد قبل زوجها، العسكري، الذي درس في فرنسا، الترتيب ودعمها في مشاريعها.

كان والد أميرة، الكاثوليكي، شخصية سياسية حريصاً على تعليم أطفاله. بعد عودته من المنفى خلال التسعينيات، استأنف مهامه وبذل قصارى جهده لدعم ابنته. رفض حتى أن تدرس السكرتارية حتى تصبح أكثر من مجرد "سيدة صغيرة". عندما أنجبت طفلها الأول، قضت أميرة سنة في البيت. الأب، محبط، يتحدث إلى وزير التعليم العالي الذي يدفعه، موافقة الزوج وأميرة، لتقديم ملف لمتابعة دراستها في جامعة نجامينا. ليتم قبولها وتقضي أياماً في اختصاص القانون. أيامها الأولى كانت معقدة: "كانوا يشتمون النساء هناك، وتُطلق زغاريد، كان أمراً يصعب تحمُّله". وقد أرادت أن تتخلى عن مسارها بسبب الإهانات وبسبب طفلها. زوجها ووالداها يصران ووالدتها تتولى بعد ذلك فطام الطفل. خلال عدة سنوات، كان الطفل "يتنقل" من الأخوات إلى العمات. مرهقة، لم تعد أميرة تتغيّب أحياناً عن الدروس، لكن والدها لا يسمح لها بذلك؛ يراقب غيابها عن كتب.

حصلت على أول وظيفة لها في التعليم الثانوي عام 2005، في جنوب البلاد، لتلحق بزوجها بفضل تأثير شقيق زوجها. من خلال علاقاتها المميزة، تحصل بعد ذلك على الترتيبات اللازمة لموازنة عملها ومسؤولياتها العائلية.

إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لأول الخريجات من الجامعات، وعلى عكس الأفكار المتداولة، فإن الأكاديميات والطالبات المستطلعات ليس لديهم بالضرورة آباء حاصلون على شهادات، ولا أثرياء. الوضع الاجتماعي والمهني للوالدين يمكن أن يؤثر بالتأكيد على نجاح أو فشل المتعلمة، ولكن بعضهن تمكن من الدراسة والتدريس والبحث بفضل إصرارهن في العمل على الرغم من العقبات التي واجهنها. وهكذا، فإن الوسط الاجتماعي الذي ينحدرون منه متنوع للغاية وبعضهن يأتين من أوساط متواضعة للغاية (الرجوع إلى الملف الاجتماعي الديموغرافي في الفصل 6).

الشغف بالمهنة والعمل الجاد

في مواجهة العديد من الصعوبات والتحديات، فإن الشغف بمهنة التدريس والبحث هو الذي يسمح لهؤلاء النساء بالصمود، كما تروي نادية (الاطار 22). تقول معظم النساء الجامعيات إنهن حلمن بإجراء دراسات طويلة ومسيرة دراسية رائعة. الأكبر سناً كان لديهن نماذج من النساء الباحثات من دول أخرى. حب المهنة موجود في قروايات الجميع. إحدى الروايات تقول إنها تشعرُ بفائدتها عند إلقاءها الدروس. كما يشجعها شكر الطلبة لها؛ إنها "لحظات مجدها". إنها تريد ممارسة مهنتها في بلدها الذي يحتاج إلى معارفها.

علاوة على ذلك، تكافح هؤلاء النساء يوميًا لإثبات شرعيتهم داخل الجامعة باستخدام سلاحين على الأقل: العمل الدؤوب والمثابرة والتحالف بين النساء لتعزيز قوتهن بشكل جماعي، لا سيما من خلال جمعية التشاديات الأستاذات والباحثات لقطاع التعليم العالي AFECST.

لختام هذا الجزء الثالث والأخير، تتيح المقاربة من خلال المقابلات وسرد الحياة وصف المسارات والتجارب وتسد جزئيًا نقص المعرفة فيما يتعلق بالأدب الموجود حول النساء والتعليم العالي والبحث في تشاد. تُظهر تجارب الحياة أن الأستاذات الباحثات مصمات على تأكيد شرعية وجود النساء في الجامعة. إنهن يكافحن من خلال العمل الجاد والتحالف بين النساء لتعزيز قوتهن بشكل جماعي. في الواقع، تُجبر النساء على النضال، لأن ميزان القوى القائم يضعهن في موضع غير مرغوب فيه في عالم أكاديمي تشادي يغلب عليه الطابع الذكوري. أن تكون المرأة أستاذة باحثة في تشاد طريق مليء بالعقبات. تواجه هؤلاء النساء صعوبات خاصة، بالإضافة إلى تلك التي يواجهها الرجال من جهتهم أيضاً في قطاع التعليم العالي، الذي يعاني من خلل متعدد الجوانب. علاوة على ذلك، فإن تراكم المسؤوليات والمهام، على الصعيدين العائلي والاجتماعي والمهني، يجعل النساء

رحلة ناديا: حلم يتحوّل إلى حقيقة بفضل الإصرار

بدأت ناديا أطروحتها - "حلمها" - عام 2020، بينما كانت تعمل في التعليم العالي. كانت ستبدأ أطروحتها في وقت مبكر لو لم تُمنع من الانتقال إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعدة سنوات. بدأت المدرسة العليا في عام 2019، وكانت فرصة لها لإعداد أطروحتها في تشاد، الأمر الذي ناسبها ولاسيما لسببين: إذ لم تُكن تحظى بالوسائل للدراسة في مكان آخر ولم تعد لديها والدتها، التي توفيت عام 2015، لرعاية أسرتها. والدتها، التي كانت أمية، هي من شجّعها على متابعة دراسات طويلة حتى لا تُصبح "مثلها".

تذهب ناديا للعيش مع إخوتها الأربعة وأخواتها ووالدتها في قريتها الأصل في جنوب تشاد بعد وصول زوجة ثانية إلى المنزل. قبل الزوج بهذا الرحيل، لكنه لم يساهم بعد ذلك في تربية الأطفال. لتكريم جهود والدتها، فإن النجاح الأكاديمي أساسي بالنسبة لنادية. تعتقد في وقت مبكر جداً أن المدرسة ستسمح لها "بأن تصبح شخصاً ما". يجب أن "تنجح في المدرسة، لم يكن هناك خيار آخر". إذا كان مستواها الدراسي ممتازاً منذ الطفولة، فإن مسيرتها تواجه العديد من العقبات، لأنها امرأة ومن عائلة متواضعة. دخلت الصف السادس عام 1987 في كلية مجتمعية، لعدم وجود كلية عامة قريبة من القرية. ثم قبلت والدتها تغيير مدرستها في مدينة في المنطقة، على الرغم من التكلفة المتكبدة. تسكن أولاً في دار للأخوات المسيحيات، لكن القواعد صارمة جداً بشأن مواعيد النوم لدرجة أنها لا تستطيع الدراسة بقدر ما تريد. عاشت بعد ذلك مع ابنة عمها التي تدرس في الصف الثاني في نفس المدينة. العقبة الأولى: يقترح الأعمام والعمات على والدة نادية عدم السماح للفتاتين بالعيش بمفردهما خوفاً من أن يصبحن حوامل. "هي تغلق أذنيها"، واثقة في ابنتها. ناديا تحصل على شهادة BEPC وتصنع فخر والدتها "وفخر القرية".

بمجرد دخولها المدرسة الثانوية، واجهت "البكالوريا أو الأزمة". كرّست نفسها بالكامل للدراسة وتثير إعجاب المعلمين. على الرغم من السياق السياسي الصعب، حصلت على شهادة البكالوريا في عام 1994 في مدرسة ثانوية عامة في إحدى محافظات الجنوب. "ظهرت المشاكل الحقيقية بعد البكالوريا". في الواقع، لا توجد حتى الآن جامعة باستثناء تلك الموجودة في تشاد في نجامينا حيث تكون الحياة مكلفة. تضطر والدتها إلى بيع أحد ثيرانها لمساعدته. تذهب للعيش مع عمّة كانت تعيش بعيداً عن الجامعة لدرجة أنها كانت تستغرق بين ساعتين وثلاث ساعات سيراً على الأقدام للذهاب إلى الكلية، دون مال لدفع تكاليف النقل. ثم تعيش مع ابنة عم في وسط المدينة.

نادية تقول إن متابعتها عملها ودراساتها "قرارها الشخصي" وأنه لم يكن بإمكان أحد أن يضر بطموحاتها. كان مبدؤها عدم الزواج إلا بعد الدراسة.

لا يَمننَ إلا القليل. يجدر الإشارة إلى حالتَهنّ الصحية الجسدية، التي غالبًا ما تكون متدهورة. على الصعيد النفسي أيضًا، تواجه النساء تفاعلات اجتماعية تضعفهن. إنهن يبذلن قصارى جهدهن لمواجهة كل شيء، وهو ما لا يعترف به دائمًا الرجال الأكاديميون أو المؤسسة الجامعية. إذا كن ينظرن إلى وضعهن على أنه معقد للغاية، فإنهن يعبرن أيضًا عن فخرهن بكونهن جزءًا من هؤلاء النساء النادرات في تشاد اللاتي يُحتقرن ويُعجبن في نفس الوقت. جميعهن يعرفن العوائق، العقبات، أو أحيانًا العنف، لأنهن نساء. تؤثر العلاقات بين الجنسين على جميع التجارب. ومع ذلك، لا تتأثر جميع النساء الجامعيات بنفس الطريقة من خلال علاقات القوة القائمة وفقًا لخصائصهن الاجتماعية.

مع مراعاة تنوع التجارب والخبرات، كانت بعض عناصر مساهماتهن موافية للنساء الحاصلات على شهادات التعليم العالي ثم لمسيرتهن المهنية في البحث والتعليم العالي. الأمهات، القليلات أو غير المتعلمات بشكل خاص، اللواتي ضحين من أجل إعطاء بناتهن الوسائل للدراسة، هن مصدر قوي للتحفيز على المثابرة رغم العقبات. علاوة على ذلك، يظهر دور دعم الآباء بوضوح أيضًا. هذا الاستنتاج يقودنا إلى تقدير الآباء الذين يلعبون دورًا حاسمًا في المسارات الدراسية لبناتهم/نساتهم اللواتي يجرؤن ويؤكدن أنفسهن أكثر. من بين العناصر الحاسمة في تقدم المسار، تم التأكيد أيضًا على دور الشبكات العائلية أو لقاء الأشخاص الرئيسيين، وخاصة من الأساتذة الذكور، الذين يشجعون الفتيات في دراستهن، مما يساهم في بناء ثقتهن بأنفسهن. أخيرًا، يوجد ناقل رئيسي للتغيير من جانب الرجال. يمكنهم تعديل بعض سلوكياتهم حتى تتحسن أوضاع النساء. من بين العوامل التي تساهم بشكل إيجابي في تقدم الفتيات والنساء في مسيرتهن، نجد دعم الزوج. علاوة على ذلك، تُعتبر الأستاذات الباحثات نماذج يُحتذى بها للنساء الأصغر سنًا اللاتي تم استطلاعهن. بعضهن على دراية تامة بذلك، بل ويفتخرن به كثيرًا، ويرغبن في الاضطلاع بدور المرشدات للأصغر سنًا. وهكذا، كلما زاد عدد النساء في البحث، كلما ارتفع تصوُّر الشباب في هذا النوع من المستقبل.

خلاصة

بدأت تشاد عملية تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لصالح حقوق المرأة، لا سيما من خلال السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي PNG التي تبنتها عام 2017. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية في الإطار المؤسسي على المستوى الوطني، لا تزال تفاوتات كبيرة قائمة بين الرجال والنساء في كل من المجالات الخاصة والمهنية في جميع المجالات. توجد فجوة كبيرة بين القوانين وتطبيقها العملي. ولا يُستثنى من ذلك قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. فالتحديات عديدة ومختلفة، سواء كانت سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية، من أجل "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" (الأهداف التنموية المستدامة 5).

تتجلى الفجوات بين الجنسين في التعليم العالي والبحث العلمي في تشاد أولاً من خلال نقص ظهور النساء، مما يعكس وجودهن الإحصائي الضعيف في المجال الأكاديمي. التطور بطيء جداً على الرغم من بعض الترقيات إلى درجة أستاذات محاضرات عام 2023 (لاحقاً للبيانات المعتمدة المستخدمة في هذه الدراسة)، التي تعزز قليلاً من رؤيتهن. هذه الحقيقة ناتجة عن كل من عدم المساواة بين الجنسين الموجودة في الوصول إلى التعليم منذ سن مبكرة حتى الجامعة وفي ترقية النساء إلى مناصب المسؤولية. هذه التفاوتات نتيجة لعوامل مختلفة، التي، مجتمعة مع بعضها البعض، لم تسمح إلا في وقت متأخر ب بروز الأستاذات الباحثات والطالبات. هذه "التأنيث" الحديث (والضعيف) للتعليم العالي والبحث العلمي ينبع أولاً من سياق نضال النساء التشاديات من أجل تمثيلهن واستقلالهن، وهو نضال أدى إلى تطور بطيء في وضعهن منذ الاستعمار، ولكن دون تغيير جذري لدى الاستقلال عام 1960. أكثر جذرية، لأنها أكثر استقلالية، سمحت الجمعيات النسائية، التي تم إنشاؤها في التسعينيات بدعم من المنظمات والممولين الدوليين، بتحقيقي تقدّم نوعي في مجال المساواة بين النساء والرجال خاصة في المجال القانوني. النشاطات من الجيل الأول، جميعهن خريجات التعليم العالي، نجحن في تحقيق هذه التقدّمات وإثارة النقاش حول مكانة النساء في المؤسسات، بما في ذلك الجامعة.

تاريخياً، كانت نضالات النساء موجهة في البداية نحو تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة (نهج "إدماج النساء في التنمية") ثم تطورت ببطء نحو تعزيز حقوقهن في المجالات الخاصة والعامة من خلال نهج "النوع الاجتماعي". صعوبة إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وضعف استيعابها على المدى الطويل من قبل صانعي القرار والمسؤولين عن التنفيذ الوطني، هي عوامل يمكن أن تفسر - جزئياً - استمرار هذه الفوارق والمقاومة الشديدة لتحويلات العلاقات بين الجنسين في المجتمع التشادي بشكل عام وداخل التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص.

تظهر إحصائيات وزارات التربية الوطنية والتعليم العالي أن التفاوتات التي تميز التعليم العالي والبحث العلمي تشكل منذ المرحلة الابتدائية وطوال المسار الدراسي حتى التعليم العالي. لا تزال الفوارق المدرسية قائمة بين الفتيات والفتيان على حساب الفتيات، سواء في القبول أو إتمام الدورات، وتزداد الفجوات مع مستويات التعليم. أوجه القصور في العرض التعليمي، من حيث القرب، والتوافر، والتنوع، ولغة التدريس (الفرنسية والعربية) والجودة، تساهم في الحفاظ على هذه الفوارق، بل وتعزيزها. العرض المحلي يزداد ضعفاً تدريجياً مع التقدم في مستويات التعليم، مما يحد من فرص متابعة واختيار الدراسات للفتيات. كل هذا يساهم في التمثيل الضعيف للفتيات في النظام التعليمي، مع ندرة النساء في التعليم العالي والبحث العلمي كذروة. تميل هذه الملاحظات الإحصائية إلى إظهار أن السياسات المنفذة في تشاد منذ ما يقرب من عقدين من الزمن والتي تهدف إلى تقليل التفاوتات المدرسية لم يكن لها أيضاً سوى تأثير ضئيل ولم يتم وضع أي خطة وطنية للتعليم حتى الآن. ومع ذلك، فقد تطورت العروض التعليمية في التعليم العالي خلال العقد الماضي في تشاد - لا سيما في القطاع الخاص - دون تأثير على تقليص الفجوات في التعليم العالي التي توجد بين الفتيات والفتيان. عدد الفتيات يتناقص طوال المسار الأعلى، ويظلن محصورات في بعض التخصصات. علاوة على ذلك، فإن البيئات الدراسية الضارة لا تضمن تكافؤ الفرص التعليمية بين الطالبات والطلاب: رداءة جودة البنية التحتية وتقادمها، نقص الموارد البشرية واللوجستية، برمجة الدروس في أوقات متأخرة، صعوبات النقل للوصول إلى الجامعة، إلخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن تغيير الممارسات الجماعية والفردية وأخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار بشكل أفضل في التنظيم المؤسسي تعيقه قلة تدريب الموظفين على النوع الاجتماعي، وسوء فهم المفهوم، والمقاومات الكبيرة المرتبطة بفكرة أن نجاح النساء يعني خسارة الرجال.

ملفات تعريف النساء الجامعيات مميزة، سواء في مساراتهن الدراسية والأكاديمية أو أصولهن الاجتماعية. تظل هذه المسارات استثنائية في بلد يتميز بانخفاض كبير في تعليم الفتيات، وبالتالي فإنهن جزء من نخبة البلاد. هذه الإنجازات هي جزئياً نتيجة لأصول عائلية مواتية لإعادة الإنتاج الاجتماعي، ومواتية جداً لتعليم الفتيات، مما يترجم إلى استثمارهم

المالي في تعليم بناتهم. ومع ذلك، فإن وصول النساء إلى مهنة في البحث والتعليم العالي طويل للغاية وغير مؤكد. علاوة على ذلك، فإنهن قليلات من يحملن شهادة الدكتوراه. هذا العامل، إلى جانب مشاركتهن الضعيفة في الأنشطة العلمية وقلة عدد منشوراتهن العلمية، لا يسمح لهن بالتقدم في حياتهن المهنية ليصبحن مدرسات أو باحثات على مستوى الأستاذية. عدم الظهور الإحصائي للنساء في التعليم العالي والبحث العلمي يتعزز من خلال حصرهن في درجات أدنى بالنسبة للقليلات اللاتي يتمكن من الدخول.

أخيراً، تُظهر هذه الحالة الإحصائية لمكانة النساء في التعليم العالي والبحث العلمي في تشاد وتاريخ تعبئة النساء من أجل الاعتراف السياسي بظروفهن، أن التجارب النسائية تتسم بالقيود الاجتماعية فيما يتعلق بالمدرسة وأي شكل آخر من أشكال الإنجاز الذي يتجاوز إطار الزواج والإنجاب فقط. تُظهر الخبرة أيضاً أن تمثلات وأدوار الرجال والنساء تناضل من أجل تحقيق التغيير في تشاد حيث يسود مجتمع أبوي مع ثقافات وممارسات ومعتقدات تعزز عدم المساواة بين الجنسين (عدم تعليم الفتيات، الزواج والحمل للفتيات الصغيرات جداً، إلخ) والتي تنعكس في مختلف مجالات ومراحل حياة النساء وكذلك على حقوقهن. تمثل هذه التمثلات الاجتماعية الصعوبات الملموسة التي تواجهها المدرسات الباحثات - بالإضافة إلى تلك التي يواجهها زملاؤهن الذكور أيضاً - طوال مسيرتهن الدراسية والجامعية ثم المهنية. جميع الأستاذات والباحثات يعرفن العوائق أو العقبات أو أحياناً العنف بسبب كونهن نساء. تؤثر العلاقات بين الجنسين على جميع التجارب. أن تصبح وتكون أستاذة باحثة في تشاد مسار نضال حتى لو لم يكن لجميعهن نفس الظروف بناءً على خصائصهن الاجتماعية وبيئاتهن الأسرية. وضعهن استثنائي ومعترف به ومطلوب، ولكنه أيضاً مخيف ومقلل من قيمتهن ومُحسود، ومُعاق في مسيرتهن المهنية بسبب الأدوار الاجتماعية التي لا يمكنهن التخلي عنها خوفاً من أن يُنظر إليهن على أنهن غير شرعيات. فالحصول على شهادة لا تزال يُنظرُ إليه عائقاً أمام الزواج الذي يبقى المصير الأول للنساء في تشاد.

السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي والحصص تجعل من النساء الحاصلات على شهادات عليا، وخاصة المدرسات الباحثات، عناصر مطلوبة للمناصب ذات المسؤولية التي تبرزهن، لكنها تعيقهن أيضاً في مسيرتهن الجامعية، حيث تمنعهن من العمل على المنشورات. وهكذا، فإن رؤية 2030 للتنمية في تشاد التي تهدف إلى تصحيح عدم المساواة بين الجنسين يمكن أن تخلق مفارقة جديدة من خلال دفع النساء إلى مناصب المسؤولية في سياق يقاوم التغيير بشدة، مما يضعهن في موقف غامض للغاية.

ومع ذلك، يُلاحظ أن المجتمع المدني نشط للغاية ويطور مجموعة متنوعة من الأنشطة لزيادة الوعي بتعليم الفتيات وتوجيههن نحو العلوم. توجد علاقة مباشرة بين النضالات السياسية النسوية لتعزيز دور المرأة، وتحسين تمثيل المرأة في الساحات المختلفة، ومكافحة

العنف ووصولها إلى التعليم العالي والبحث العلمي. النضال لمكافحة الصور النمطية التي تريد أن الفتيات لا يمكنهن النجاح فيها جارٍ. ومع ذلك، كيف يمكن تحقيق التغيير في سياق لا تتبع فيه البنى التحتية والمؤسسات، وتكون فيه الفرص المتاحة للنساء نادرة. يُطلب من النساء باستمرار التكيف بحجة أنهن وصلن إلى هذا المستوى أو ذاك. أحد العناصر التي يتم إبرازها دائماً، وهو أمر كلاسيكي عند وصول النساء إلى بيئات الرجال، هو أنهن يجب أن يتخلصن من كل ما يجعلهن نساءً من أجل الحصول على الشرعية. يقمن بذلك عن طيب خاطر أكثر لأنهن غالباً ما يشعرن بالامتنان تجاه الشخص (غالباً رجل) الذي يعينهن بمنصب مسؤولية. هيكلياً، ومع ذلك، تواجه قيوداً وضغوطاً تجعل "التكيف" مهمة ثقيلة. ليس من العدل أن نعتقد أن الإرادة الفردية وحدها هي المهمة، حتى لو كان المساهمة في تعزيز الثقة بالنفس لدى النساء أمراً ضرورياً ليتمكن من متابعة الدراسة وتولي مناصب المسؤولية. تلعب الظروف المادية والاجتماعية والبنية التحتية والاقتصادية دوراً مركزياً سواء في الجامعة أو خارجها.

في هذا الصدد، فإن نقص البيانات عن النساء في التعليم العالي صارخ. إذا كانت الاستقصاءات تتعلق بشكل أساسي بالأستاذات الباحثات، فلا توجد سوى معلومات نادرة عن الباحثات التشاديات. تستحق جميع الأقسام التي تمت معالجتها في هذه الدراسة التعمق فيها من خلال برامج بحثية متسقة وبناءً على نهج النوع الاجتماعي منذ تصميمها. القياس المنتظم والدقيق لوجود النساء في التعليم العالي والبحث العلمي أمر لا غنى عنه لمتابعة تقدمه، مما يدفعنا إلى التأكيد على المشكلة الخاصة بإنتاج البيانات الإحصائية في البلاد. فالاطلاع على هويات هؤلاء النساء من خلال جمعها في دليل على سبيل المثال، خطوة ضرورية نحو حل الفكرة التي تقول إنه لا توجد نساء مؤهلات يمكن تعيينهن وأنهن غير كفؤات، خاصة لأنهن لم يتم تعيينهن بالضرورة في منصب يناسبهن بسبب ندرتهن. وسيكون الأمر حتماً مفيداً للمنظومة في مجملها.

أخيراً، تأخذ هذه الدراسة مكاناً في منظور مزدوج، إنتاج المعرفة العلمية بالتأكيد، مقترناً بمنظور المطالبة من خلال توصياتها. فالطريق لا يزال طويلاً، لكنه مرصوف بالأمل.

التوصيات

بناءً على التماس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التشادية MESRS، وبدعم من CNRD وسفارة فرنسا في تشاد، قامت هذه الخبرة الجماعية بإجراء جرد للمعرفة المتاحة (الأجزاء 1 إلى 3) وأسفرت عن صياغة عددٍ من التوصيات لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء في قطاع التعليم العالي والبحث في تشاد. تنبع هذه التوصيات من التحليلات والاستنتاجات المختلفة للخبرة وتتمحور حول أربع موضوعات رئيسية:

- بناء القدرات
- الحوكمة
- الاحتياجات المادية للتعليم العالي والبحث العلمي
- المناصرة، التواصل والتوعية.

توجّه هذه التوصيات في المقام الأول إلى السلطات الإدارية والسياسية في القطاعات المعنية، ولكن أيضًا إلى جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة المشاركين في عملية اتخاذ القرار. ليس من المفترض أن تكون وصفية أو شاملة: فدورها توعوي للجهات المعنية وتحفيزي على تنفيذ عددٍ من الإجراءات التي من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم العالي والبحث في تشاد.

علاوة على هذه التوصيات ذات الطابع العملي، من المهم التأكيد على أن تحسين أوضاع النساء لن يتحقق إلا إذا انضم الرجال والمؤسسات الأكاديمية والإدارية المعنية إلى منظور حقيقي طوعي لدمجهن، وذلك من خلال تكييف قواعد العمل مع قيود الباحثين، بما في ذلك النساء، وليس من خلال انتظار أن تتكيف النساء باستمرار، بينما هيكلًا، لا يستطعن القيام بذلك.

تعزير القدرات (الإحصاء، البحث والتدريب)

حالة الإحصاءات والبيانات الإطارية المجموعة في إطار هذه الخبرة حول تعليم الفتيات والنساء وفي التعليم العالي والبحث في تشاد تبرز عدة استنتاجات (المحور الأول). تحسين الأدوات الإحصائية بالتعاون الوثيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي MESRS في تشاد سيكون محورياً من ناحية، لتصور وفهم هذه الفوارق بين الجنسين بشكل أدق، ومن ناحية أخرى، لتعزيز اتخاذ القرارات المستندة إلى بيانات علمية قوية. لهذه الغاية، نقترح بعض مسارات التحسين التالية:

- تحسين / مراجعة شبكة جمع البيانات السنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- إدخال المتغيرات، لا سيما من خلال البيانات المتعلقة بالجنس، التي تعكس بشكل أكبر عدم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي؛
- تحديد الظروف المادية للجامعات: المياه، المراحيض، عدد الطلاب والطالبات، عدد قاعات الدروس، الوصول إلى الإنترنت، إلى مكتب وإلى جهاز كمبيوتر، إلخ.
- تعزيز إنشاء المرصد العلمي "النوع الاجتماعي" بطريقة شاملة؛
- بالشراكة مع مركز الدراسات والتدريب من أجل التنمية Cefod (المحور الثاني)، تحديث ورقمنة مستندات "النساء" الخاصة بالمجموعة البحثية غير الرسمية للعمل النسائي Giraf.

علاوة على تعزيز أدوات المتابعة الإحصائية، يمكن القيام بالعديد من الأنشطة البحثية. تقرير الحالة هذا، وكذلك العديد من التأمّلات الجماعية التي أُجريت في إطار لجنة الخبراء، أبرزت الحاجة إلى إجراء تحقيقات كمية ونوعية تكميلية، لا سيما حول:

- الوضع العائلي الأبوي للطلاب والطالبات
- العنف القائم على النوع الاجتماعي في البيئة الجامعية
- التجارب الحياتية للطالبات والمعلمات في المعاهد الخاصة
- الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والجهات المانحة حول موضوع "النوع الاجتماعي والتعليم" (إعداد خريطة مُستحدثة).

تدريب مختلف الجهات الفاعلة في التعليم العالي والبحث العلمي على قضايا النوع الاجتماعي وتحسين العرض التعليمي

تبرز العديد من النتائج المستخلصة من هذه الخبرة العلمية الجماعية أهمية تعزيز التدريب على قضايا النوع الاجتماعي لمختلف الجهات الفاعلة في التعليم العالي والبحث العلمي (الإداريين والاداريات، الأساتذة والأستاذات، الطلاب والطالبات).

بشكل عام، تكشف الخبرة عن أوجه القصور في العرض التعليمي، سواء من حيث التوافر أو الجودة، مما يساهم في الحفاظ على الوضع، بل وتعزيز عدم المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، فإن غياب عرض محلي (المحور الأول)، كلما تقدمنا في مستويات التعليم، يحد من فرص متابعة الدراسة للفتيات (المراحل ما بعد الابتدائية والثانوية)، أو يحد من تخصصات ليست دائماً من اختيارهن (التعليم العالي). في هذا السياق، يمكن استكشاف عدة مسارات للعمل والتحسين:

- تدريب الأطر الإدارية على جمع إدراج البيانات الرقمية في مختلف الخدمات الإدارية للجامعات لضمان إثراء قواعد البيانات.
- تدريب المدرّسين والمدرّسات على قضايا النوع الاجتماعي؛
- من بين الأدوات لدعم هاتين النقطتين، يمكن النظر في التدريب والاستخدام في النظام التعليمي التشادي لمنصة Reliefh، (الموارد التعليمية المفتوحة للمساواة بين الجنسين³⁴)؛
- تدريب الطلاب في السنة الأولى على قضايا النوع الاجتماعي؛
- تدريب الموظفين الإداريين على قضايا النوع الاجتماعي من أجل (1) تحسين مراعاة الفوارق المحتملة أثناء تفاعلهم مع الطلاب والطالبات، و(2) تعزيز قدرتهم على جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي؛
- تنويع مسارات الجامعات (إنشاء مسارات).

³⁴ <https://reliefh.francophonie.org>

الحوكمة

دعم الحوكمة الشاملة وتعزيز نظام التعليم العالي والبحث العلمي

كشفت الخبرة عن مشاكل هيكلية وعرضية مختلفة، مما أبرز الحاجة إلى تعزيز التعليم العالي والبحث ككل، وبشكل أكثر تحديداً، المساواة بين الرجل والمرأة. تحقيقاً لهذه الغاية، يشكل التمويل وتطوير الشراكات ودمج قضايا النوع الاجتماعي في استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي رافعات رئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين على المدى الطويل.

أبرزت الخبرة الاحتياجات التالية:

- مراجعة استراتيجية التعليم العالي لدمج (1) النهج الجنساني في جميع المستويات والتحليلات و(2) الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (BSG)؛
- تعزيز تمويل الجامعات وضمان الصرف الفعلي للموارد/الأموال المخصصة للجامعات؛
- تعزيز المنح الدراسية للتنقل والتبادل في الخارج للطالبات والمعلمات التشاديات؛
- إبراز وأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجامعات لتكييف السياسات العامة للتعليم العالي والبحث العلمي بشأن هذه القضايا (نهج "من الأسفل إلى الأعلى" لتعزيزها)؛
- دعم الجامعات في إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات الدولية حتى يتمكن تشاد من الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

تعزيز الحوكمة الشاملة لصالح المساواة بين الجنسين يجب أن يستند إلى الأطر القائمة، وتعزيز تطبيق اللوائح ضد عدم المساواة والتمييز بين الجنسين، وتشجيع ظهور فضاءات للتشاور والدعم للطالبات المُدرّسات. الإجراءات الموصى بها يمكن أن تشمل:

- إعادة التملك ودعم توصيات بجنين (خاصة من خلال المشاركة النشطة في تقرير بجنين 30+)، بما في ذلك رؤية الأمم المتحدة لعام 2060 لصالح المرأة) ومشاركة المزيد من مبادئ الحوكمة الجيدة للجمعيات والجامعات؛
- إعادة التوضع وتحديث السياسة الوطنية و للنوع الاجتماعي PNG (المحور الثاني) من خلال مشروع قانون؛
- تعزيز التكامل في قضايا النوع الاجتماعي في مختلف الوزارات القطاعية. على هذا النحو، يمكن إنشاء إطار دائم للتبادل بين الوزارات (بما في ذلك وزارات المرأة والعدل والتعليم الوطني، شبكة النساء الوزيرات والبرلمانيات) لتعزيز التطبيق الفعلي للقوانين لصالح المساواة بين النساء والرجال؛

- إنشاء مركز للاستماع والمساعدة القانونية والقضائية ضد التحرش والاعتداءات الجنسية. سيسمح هذا بتذكير مرتكبي العنف بالإطار التنظيمي وتطبيق العقوبات المنصوص عليها بصراحة. من بين السلطات المركزية المعنية، تلعب المؤسسة الجامعية دورًا في منع ومعاينة الاعتداءات الجنسية والتحرش الجنسي في الجامعة؛
- إنشاء جمعيات للطالبات الأمهات لضمان متابعة ومرافقة الفتيات في دراستهن (نموذج السنغال³⁵). تسمح هذه الممارسة للفتيات بالحصول على وقت كافٍ لمراجعة دروسهن؛
- إنشاء نوادي تنمية الفتيات داخل الجامعات. هذه الأندية ستكون مساحات للتبادل والمشاركة واستعادة احترام الذات لأولئك الذين فقدوها. سيسمحون بجعل هؤلاء الفتيات نظيرات تربويات لصالح الممارسات الجيدة (الشمولية، التسامح، سفيرة السلام والقيادة النسائية، إلخ)؛
- تعزيز بعض الجمعيات النشطة مثل جمعية النساء الأستاذات والباحثات في التعليم العالي التشادي AFECST بهدف دعم الطالبات وضمان استمرارهن في دراستهن في أفضل الظروف. على وجه الخصوص، من الضروري أن يكون للجمعية مقر، مكان محدد، لاستقبال الطالبات؛
- أخذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات الحوار الوطني الشامل والسيادي (DNIS) في الاعتبار لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء في التعليم العالي والبحث العلمي³⁶. سيكون من المهم بشكل خاص أخذ التوصيات الشاملة بعين الاعتبار لصالح المساواة والشمولية بين الرجال والنساء (1-5)، وتلك المخصصة تحديدًا لحماية وتعزيز حقوق المرأة، ومكافحة العنف ضد النساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي (15)، 20 و 23).

35- في النموذج السنغالي، تقوم جمعية أولياء الأمور بتعليم الآباء العدالة الاجتماعية. هؤلاء الآباء لا يميزون بين الأطفال ويلتزمون بالحفاظ على الفتيات في المدرسة. يوجد أيضًا منظمة نسائية تضمن تعزيز قدرات الفتيات. إنها تعمل بشكل خاص على وصول الفتيات إلى المجالات العلمية حيث نادرًا ما يتواجدن.

36- ملخص القرارات والتوصيات النهائية لـ DNIS الحوار الوطني الاندماجي والسيادي، أكتوبر 2022: [https://www.justiceinfo.net/wp-content/uploads/Synthe%CC%80se-des-resolutions-et-recommandations-finales-du-](https://www.justiceinfo.net/wp-content/uploads/Synthe%CC%80se-des-resolutions-et-recommandations-finales-du-DNIS-version-du-06.10.2022.pdf)

DNIS-version-du-06.10.2022.pdf

الاحتياجات المادية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

تحسين بيئات الدراسة لتحقيق مساواة أفضل في فرص التعلم

أظهر التقييم الجماعي بيئات دراسية لا تضمن تكافؤ الفرص التعليمية بين الطالبات والطلاب. ويُعزى الأمر إلى سوء جودة البنية التحتية وتقدمها، ونقص الوسائل اللوجستية المناسبة بما في ذلك غياب وسائل النقل المدرسي من حيث الكمية والموثوقية بتخطيط يأخذ في الاعتبار احتياجات الطالبات الخاصة ويتوافق مع جدول الدروس، وبرمجة الدروس في أوقات متأخرة، مما قد يعرض الطالبات للاعتداءات في الأماكن العامة. يمكن اتخاذ العديد من المبادرات في إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمعاهد التعليمية والبحثية لتحسين بيئات الدراسة، على غرار:

- تعزيز بناء وصيانة نقاط المياه وكذلك المرافق الصحية وتأمين الوصول إليها للفتيات؛
- تطوير وسائل التنقل مثل الحافلات وتسهيل الوصول إليها. من الضروري أن تتمكن النساء من الذهاب إلى الدروس بأمان. تعزيز وسائل النقل العام الحالية أو توفير وسائل نقل غير مختلطة سيسمح لهن بالوصول إلى المكان بسهولة أكبر. من المهم التفكير في نظام نقل يحدّ من تعرّض الفتيات للتحرش الجنسي؛ تم جمع شهادات حول هذا الموضوع؛
- إقامة أنظمة رعاية جماعية للنساء المعنيتات (الموظفات الإداريات، الطلاب والطالبات، المعلمين والمعلمات)؛
- القيام بما يلزم لتقليل الضغط على المقاعد في الفصول الدراسية المكتظة حالياً. سيسمح هذا للطالبات بالوصول إلى الدروس بطريقة أكثر أماناً.

المناصرة - التوعية - الإعلام والتواصل

توعية جميع أصحاب المصلحة لقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي والمجتمع التشادي

تهدف هذه السلسلة من التوصيات إلى تعزيز التغيير الهيكلي على المدى الطويل لصالح المساواة بين النساء والرجال في التعليم والتعليم العالي والمجتمع التشادي ككل. تُوجّه هذه التوصيات إلى جميع الأطراف المعنية (الوزارات الرئيسية المسؤولة عن التعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم الوطني، والتدريب، والمرأة، والعدالة، والجهات الفاعلة في التعليم بمعناه الواسع بما في ذلك ثماني أكاديميات في تشاد، والتعاون الدولي، والمجتمع المدني التشادي). ستأخذ الاتصالات في الاعتبار القضايا التالية:

- القوالب النمطية الجنسانية والعنف القائم على النوع الاجتماعي (VBG). تشمل أشكالاً مختلفة من العنف مثل زواج الأطفال، والعنف الزوجي، والجنسي، والنفسي؛
- التمثيلات حول الحيض حتى لا تتعرض النساء للتمييز بسبب هذه الحالة الخاصة؛
- إنشاء دليل للمهارات النسائية يتضمن قسمًا خاصًا بالمدرسات الباحثات؛
- إنشاء مدرسة للرجال على أساس "النموذج الرواندي"³⁷. جمعية تعزيز الحريات الأساسية (APLEFT) ومشاريع كاريتاس سويسرا³⁸ تجرب هذا النوع من المدارس في المناطق الريفية في تشاد من أجل تطوير نهج "النوع الاجتماعي" التحويلي؛
- تدريب أعضاء منظمات المجتمع المدني، مثل جمعية النساء الأستاذات والباحثات في التعليم العالي في تشاد (AFECST)، في النضال الجماعي من أجل دعم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل أفضل في سياستها لتنفيذ النوع الاجتماعي؛
- نشر ومشاركة الدراسات حول النوع الاجتماعي في تشاد الصادرة عن العالم الأكاديمي من أجل تحفيز التفكير وأخذ هذا البعد في الاعتبار بشكل أكثر استمرارية، تكملته لأشغال الأسبوع الوطني للمرأة التشادية (Senafet) الذي يُعقد سنويًا من 1 إلى 7 مارس، ويختتم بالعيد الوطني في 8 مارس.

37- في النموذج الرواندي، أنشئت مدرسة للرجال لتعليمهم الأخلاق الحميدة والأفعال التي يجب القيام بها لمساعدة الفتيات والنساء، مما ساعد في تغيير نظرة المجتمع. كان لهذا النموذج تأثير في تحفيز تعليم الفتيات ومشاركة النساء في برامج محو الأمية، مما ساهم في تنمية المجتمعات.

38- انظر <https://www.caritas.ch/fr/tchad>

قائمة المراجع المختارة

AFJT, 1992 – *Contribution de l'association des femmes juristes du Tchad à la Conférence nationale souveraine*. N'Djamena, Association des femmes juristes du Tchad.

AMBASSADE DE FRANCE AU TCHAD, 2018 – *Action de la France en faveur du genre au Tchad*. N'Djaména, Ambassade de France.

ARDITI C., 2003 – Les conséquences du refus de l'école chez les populations musulmanes du Tchad au xx^e siècle. *Journal des africanistes*, 73 (1) : 7-22.

ASPEITIA L. L., 2012 – Les limites de l'émancipation : expériences ouvrières à la frontière Mexique-États-Unis. *Autrepart*, 61 (2) : 41-57.

AZEVEDO M., PRATER G., DWIGHT M., 1989 – « The status of women in Cameroon and Chad ». In AZEVEDO M. (ed.) : *Cameroon and Chad in Historical and Contemporary Perspective*. Lewiston, Edwin Mellen Press: 155-184.

BARGUÉS-PEDRENY P., MARIA MARTIN DE ALMAGRO M., 2020 – Prevention from afar: gendering resilience and sustaining Hope in post-UNMIL Liberia. *Journal of Intervention and Statebuilding*, 14 (3): 327-348.

BENOUDJI C., LE MASSON V., FANORD E., 2018 – *Étude sur le genre et la résilience. Rapport final pour le projet Reste/Trust Fund au Tchad*. Oxford, Oxfam International.

BERENI L., 2007 – Du MLF au Mouvement pour la parité : la genèse d'une nouvelle cause dans l'espace de la cause des femmes. *Politix*, 78 : 107-132.

BOUGHEDADA T., LAVIGNE DELVILLE P., 2021 – Ateliers participatifs et fabrique des politiques publiques en régime d'aide : le Forum national sur le foncier de 2018 au Bénin. *Politique africaine*, 2021/4 (164) : 101-120.

BUCUMI G., 2019 – Quelques paradoxes contemporains de la laïcité de l'État au Tchad. *Revue du droit des religions*, 8 : 155-173.

CEDEAO, 2020 – *La stratégie et le plan d'action genre de la Cedeao pour la réduction des risques de catastrophe*. Abuja, Nigeria.

CHANT S., SWEETMAN C., 2012 – Fixing women or fixing the world? 'Smart economics', efficiency approaches, and gender equality in development. *Gender & Development*, 20 (3) : 517-529.

CHILDS S., 2004 – A feminised style of politics? Women MPs in the House of Commons. *The British Journal of Politics and International Relations*, 6 (1) : 3-19.

CIRSTOCEA I., LACOMBE D., MARTEU E., 2018 – *La Globalisation du genre. Mobilisations, cadres d'actions, savoirs*. Presses universitaires de Rennes.

- CLAIR I., 2012 – *Sociologie du genre*. Paris, Armand Colin, coll. 128.
- DAUPHIN S., 2010 – Action publique et rapports de genre. *Revue de l'OFCE*, 114 (3) : 265-289.
- DEGAVRE F., 2011 – « La pensée "femmes et développement". Critique des fondements et pistes pour reconstruire un point de vue féministe croisé Nord/Sud », In GUÉRIN I. et al. : *Femmes, économie et développement*, Paris, Eres : 63-84.
- DELPHY C., 2013 – *L'ennemi principal. Tome 2. Penser le genre*. Paris, Éditions Syllepse.
- DIA H., NGODJI F., 2022 – *Éducation arabo-islamique au Sahel, rapport Tchad*. Plateforme d'analyse du suivi et d'apprentissage au Sahel, Production Pasas.
- DJIBERGUI R., 2022 – *Étude documentaire et analyse des violences subies par les femmes au Tchad*. N'Djamena, Intermon-Oxfam.
- DJIBERGUI AMANE R., 2023 – *Mouvement associatif et participation citoyenne des femmes au Tchad, cas de la Celiáf*. N'Djamena, Éditions Al-Mouna.
- DJIBRINE SY A., REZZIN M., 1989 – *Enquête sur les projets en faveur des femmes*. N'Djamena, Groupe informel de recherche-action féminine.
- DJIBRINE SY A., CLOUTIER L., 1991 – Changement social et paroles de femmes. *Tchad et Culture*, (123) : 18-19.
- DJIBRINE SY A., TCHOMBI F., 1994 – *Atelier de réflexion Gender à N'Djamena, 14-16 février 1994*. N'Djamena.
- DJIBRINE SY A., DJIBERGUI R., NABEI N., 2008 – *Rapport d'évaluation de la mise en application de la résolution 132*. N'Djamena, Cordaid.
- DOUBOGAN Y. O., AKAKPO H. A., 2016 – Femmes et pouvoirs dans les universités béninoises : entre reconnaissance académique et rapports de pouvoir. *Études togolaises*, 10 : 107-122.
- DUTOYA V., KIANI S., LE RENARD A., PRIEUR C., VÖRÖS F., 2019 – Introduction. Analyses féministes des rapports de domination dans l'Enseignement supérieur et la Recherche. *Genre, sexualité & société*, 22 (automne 2019).
- ENFANTS DU MONDE, UNIVERSITÉ DE GENÈVE (éds.), 2021 – *Droits des femmes et droits des enfants. Vers une approche intégrée dans la coopération au développement*. Genève.
- FALQUET J., 2003 – « Genre et développement : une analyse critique des politiques des institutions internationales depuis la conférence de Pékin », In : *On m'appelle à régner : mondialisation, pouvoirs et rapports de genre* [en ligne]. Genève, Graduate Institute Publications.
- FELSTINER W., ABEL R. L., SARAT A., 1980 – The emergence and transformation of disputes: naming, blaming, claiming. *Law & Society Review*, 15 (3/4): 631-654.
- FERREIRA V., 2002 – La mondialisation des politiques d'égalité : du réformisme social au réformisme d'État. *Cahiers du Genre*, 33 (2) : 63-83.
- FONGBAÏ E., 2021 – *Déterminants socio-culturels et économiques de la déperdition scolaire de la jeune fille à Kélo*. Mémoire de master année 2020-2021, sociologie, université de Maroua (Cameroun).
- GIRAF, 1989 – *Enquête sur les projets en faveur des femmes*. N'Djamena, août.

GUIRAYO J., MEDJINDAYE Y., 2022 – *Cadre de vie et de travail des enseignants-chercheurs et chercheurs du Tchad*. Présentation aux Journées d'échange et de réflexion sur l'Enseignement supérieur et la Recherche scientifique au Tchad, N'Djamena, 26-30 décembre 2022.

INSEED, 2012 – *Deuxième recensement général de la population et de l'habitat (RGPH2, 2009). Résultats globaux définitifs*. N'Djamena.

INSEED, 2014 – *Projections démographiques 2009-2050. Tome 1 : niveau national*. N'Djamena.

INSEED, MSP, ICF International, 2016. *Enquête démographique et de santé et à indicateurs multiples au Tchad (EDS-MICS) 2014-2015*. N'Djamena, Rockville, Inseed, MSP et ICF International.

KERGOAT D., 1978 – Ouvriers = ouvrières ? Propositions pour une articulation théorique de deux variables : sexe et classe sociale. *Critiques de l'économie politique*, 5 : 65-97.

KERGOAT D., 2012 – *Se battre, disent-elles...* Paris, La Dispute, coll. Le genre du monde.

LALLEZ R., 1993 – *Évaluation de l'université du Tchad. Rapport technique*. Paris, Unesco.

LANNE B., 1986 – « Scolarisation, fonction publique et relations interethniques au Tchad », *In Relations inter-ethniques et culture matérielle au Tchad dans le bassin du lac Tchad. Actes du III^e colloque Mega-Tchad, Paris, 11-12 septembre 1986*, Paris, éditions de l'Orstom : 235-266.

MAGNANT J. P., 1991 – « Tchad : crise de l'État ou crise de gouvernement ? », *In MÉDARD F. (éd.) : États d'Afrique noire. Formation, mécanismes et crise* : 173.

MAMA A., 2004 – « Sexe, genre et société. Engendrer les sciences sociales africaines, postface : Passer de l'analyse à la pratique ? », *In SOW F., IMAN A. M., MAMA A. (dir.) : Sexe, genre et société. Engendrer les sciences sociales africaines*, Paris, Codesria-Karthala.

MASSNF, 2013 – *Rapport sur les réflexions sur la redynamisation et le repositionnement du ministère de l'Action sociale, de la Solidarité nationale et de la Famille*. N'Djamena, MASSNF.

MATHIEU N. – C., 2000 – « Sexe et genre », *In HIRATA H. et al. (dir.) : Dictionnaire critique du féminisme*, Paris, PUF.

MCCANN M. W., 2006 – Law and social movements: contemporary perspectives. *Annual Review of Law and Social Science*, 2 (1) : 17-38.

MENPC, 2018 – *Projet de renforcement de l'éducation et de l'alphabétisation au Tchad (Preat)*. N'Djamena.

MENPC, 2019 – *Projet de renforcement de l'éducation et de l'alphabétisation au Tchad (Preat). Document du programme*. N'Djamena.

MENPC et MESRS, 2017 – *Plan intérimaire de l'éducation au Tchad (Piet) 2018-2020*. N'Djamena, ministère de l'Éducation nationale et de la Promotion civique, ministère de l'Enseignement supérieur, de la Recherche et de l'Innovation.

MESRS, 2019 – *Liste des EPES autorisés à l'année 2019*. N'Djamena.

MESRS, 2020 – *État des lieux et diagnostic du sous-secteur de l'Enseignement supérieur, de la Recherche et de l'Innovation au Tchad*. N'Djamena, avril.

MESRS, 2020 – *Stratégie de l'Enseignement supérieur, de la Recherche et de l'Innovation 2021-2025*. N'Djamena, novembre.

MESRS, 2023 – *Rapport général. Journées d'échange et de réflexion sur le thème « Redynamisation de l'Enseignement supérieur et de la Recherche au Tchad : enjeux, défis et perspectives »*. 26-30 décembre 2022, N'Djamena, MESRS.

MONELMBAYE D. J. D. O., 2006 – *Essai de réflexion sur une nouvelle école tchadienne*. Paris, L'Harmattan.

MOTLAGH S. L., POUPENY V., BENOUDJI C., 2021 – *Analyse genre Tchad. Rapport final*. Septembre, Bruxelles, UE et DAI Belgique.

NABIA A. S., 1988 – *La condition juridique de la femme tchadienne au regard de l'ordre public international français*. Thèse en droit privé, université Paris-II.

NATIONS UNIES, 2019 – *Instruments internationaux relatifs aux droits de l'Homme*. Document de base faisant partie intégrante des rapports présentés par les États Parties, Tchad. New York.

NEMADJI C., 2017 – *L'Excision et la déperdition scolaire des filles au Tchad*. Saint-Denis, Edilivre.

NEMADJI C., 2023 – *Une enquête sur l'Enseignement supérieur au Tchad : quels constats en matière de genre ?* Présentation orale au Congrès international des études de genre, Toulouse, France, 5 juillet 2023.

NOMAYE M., 1998 – *L'Éducation de base au Tchad. Situation, enjeux et perspectives*. Paris, L'Harmattan.

OCHA ONU, 2021 – *Renforcer l'éducation des filles au Tchad*. Mars, Bureau de la coordination des affaires humanitaires de l'ONU, en ligne : <https://reports.unocha.org/fr/country/chad/card/2lq88ps07/>

OGRP, 2022 – *Analyse du budget de la santé, de l'éducation, de l'eau, de l'action sociale et de la sécurité*. N'Djamena, Centre d'études et de recherches sur la gouvernance, les industries extractives et le développement durable.

PEREIRA C., 2008 – Appropriating "gender" and "empowerment": the resignification of feminist ideas in Nigeria's neoliberal reform programme. *IDS Bulletin*, 39 (6).

PNUD, 2020 – *Rapport sur le développement humain 2020. Élargir l'horizon des populations et de la planète : le développement humain et l'Anthropocène. Note d'information à l'intention des pays concernant le rapport sur le développement humain 2020. Tchad*. New York.

RÉPUBLIQUE DU TCHAD, 2017 – *Plan national de développement. PND 2017-2021*. Août.

RIM MADJITA S., 1993 – *La place et le rôle des femmes dans l'administration*. N'Djamena, ministère de la Fonction publique.

ROSENHART E., REMADJI GUIMBAYE G., 2023 – *Women in Chad*. Oxford Research Encyclopedie of African History.

ROSSIER A., DEHLER J., CHARLIER B., FÜGER H., 2010 – Intégrer la dimension genre dans l'Enseignement supérieur : transformation de pratiques au niveau individuel et institutionnel. *Revue internationale de pédagogie de l'Enseignement supérieur*, 26 (2). [En ligne]

SARR F., 1998 – *L'Entrepreneuriat féminin au Sénégal. La transformation des rapports de pouvoir*. Paris, L'Harmattan.

SAWADOGO N., BAZIÉ F., GUIELLA G., 2018 – « La socialisation des filles et des garçons. Quelles postures et normes de genre transmises par les pères et les mères à Ouagadougou ? », In CALVÈS A.-E. et al. (éd.): *Nouvelles dynamiques familiales en Afrique*, Québec, Presses de l'université du Québec : 283-305.

SOW F., 2012 – « Mouvements féministes en Afrique », entretien avec Fatou Sow. *Revue Tiers Monde*, 209 (1) : 145-160.

TCHADIGUÉ T. D., 2016 – *Problématique de la scolarisation des filles au Tchad des années 1930 à nos jours : mythe ou réalité ? Tome 1. En marge de l'éducation au Tchad*. Paris, Edilivre.

TOULABOR C., 2012 – Les Nana Benz de Lomé. Mutations d'une bourgeoisie compradore, entre heur et décadence. *Afrique contemporaine*, 244 : 69-80.

UNFPA, 2022 – *Global databases, 2022*. New York, United Nations Population Fund,

VAÏDIKÉ D., NGARMBATEDJIMAL A., NDILBÉ M. F., 2022 – Femmes et carrières à l'épreuve de la disparité fondée sur le sexe au sein de l'université de N'Djamena. *Perspectives Philosophiques-Actes du colloque international*, XII (22), Bouaké, les 9, 10 et 11 juin 2022 : 187-202.

VAMPO C., 2020 – *Itinéraires de réussite de cheffes d'entreprise contemporaines au pays des « Nana Benz » de Lomé (Togo). Du modèle de l'empowerment des femmes par le marché à l'étude des rapports sociaux de sexe*. Thèse d'ethnologie, université de Paris.

VAMPO C., OUATTARA F., 2023 – Une remise en cause des normes du mariage, de l'enfantement et de genre à Lomé ? *Archipélies* [En ligne], 15.

WENZEK F., 2019 – *Des inégalités femmes-hommes aux inégalités de genre en éducation : l'évolution des réflexions tanzaniennes*. Communication pour la journée d'études « Production et circulation des savoirs sur le genre au sud », Paris, CEIAS (CNRS/EHESS).

الملاحق

تقديم لجنة الخبراء والخبراء

تشكّل المركزية في الخبرة العلمية للجنة المركزية للخبرة العلمية للمعهد الفرنسي للبحوث من أجل التنمية من اثني عشر خبيراً وخيرة تشكّل علمية متخصصين في النوع الاجتماعي ومن تخصصات مختلفة مثل الأنثروبولوجيا والجغرافيا والديموغرافيا والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والتعليم أو القانون. أعضاؤها ينتمون أيضاً إلى مؤسسات أكاديمية متنوعة في تشاد وبوركينا فاسو وفرنسا ومعروفون بمعرفتهم في هذا الموضوع.

الهدف الرئيسي لهذه اللجنة تمثّل في إجراء تحليل علمي متعدد التخصصات حول المساواة بين النساء والرجال في التعليم العالي والبحث في تشاد، وكذلك تقديم توصيات. يحتفظ أعضاؤها باستقلالية وجهات النظر، مع ضمان مسؤولية تضامنية بشأن استنتاجات الخبرة

تم تجميع أعضائها في ثلاثة محاور، تتمحور حول الأسئلة الإطارية التالية:

- ما هي حالة البيانات الكمية والنوعية حول تعليم الفتيات والنساء في التعليم العالي والبحث؟ (المحور الأول)
- ما هي ديناميات إضفاء الطابع المؤسسي على النوع الاجتماعي في السياسات العامة في تشاد؟ (المحور الأول)
- ما هي التمثلات الاجتماعية للنساء الحاصلات على شهادات من التعليم العالي والبحث العلمي وما هي تجاربهن؟ (المحور الثالث)

عقب ورشة العمل الأولية للخبرة التي عقدت في 6 و7 أكتوبر 2023 في مركز الدراسة والتدريب من أجل التنمية (Cefod) في نجامينا، اجتمعت لجنة الخبراء أربع مرات، منها مرتان في تشاد (نجامينا) ومرة واحدة في فرنسا (مرسيليا):

- 28 إلى 30 نوفمبر 2022: الاجتماع الأول للمدونة (CNRD، نجامينا)؛
- 27 فبراير إلى 1^{er} مارس 2023: الاجتماع الثاني للمدونة (CNRD، نجامينا)؛
- 26 إلى 29 يونيو 2023: الاجتماع الثالث للمدونة (IRD، مرسيليا)؛
- 29 سبتمبر 2023: الاجتماع الرابع للمدونة (مؤتمر عبر الفيديو).

إلى جانب هذه الاجتماعات، تم استدعاء أعضاء لجنة الخبراء والخبراء بشكل منتظم، لاسيما من يونيو إلى أكتوبر 2023، لوضع اللمسات الأخيرة على نسخة ملخص الخبرة وتوصياتها.

تشكيل لجنة الخبيرات والخبراء

الرئيسات مناصفة

ساين دجيموكو،

مفتشة عامة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS)، أستاذة باحثة متخصصة في جغرافية الصحة والنوع الاجتماعي، جامعة نجامينا (تشاد).

غاييل جيلو،

أستاذة محاضرة في الجغرافيا والتخطيط، معهد دراسات التنمية في السوربون، جامعة باريس 1 بانثيون-سوربون، وحدة البحث المشتركة للتنمية والمجتمعات (نوجينت سور مارن، فرنسا).

خبيرات اللجنة ومنسقات المحاور

سيسيل بيتيه ديمانج

باحثة ما بعد الدكتوراه في العلوم السياسية والأنثروبولوجيا، معهد العوالم الأفريقية (Imaf) (أوبرفيليه، فرنسا).

شارلوت فامبو،

باحثة ما بعد الدكتوراه في الأنثروبولوجيا، مختبر السكان والبيئة والتنمية (LPED)، معهد البحوث من أجل التنمية (IRD) (مرسيليا، فرنسا).

مادلين واياك-بامبي،

أستاذة محاضرة في الديموغرافيا، المعهد العالي لعلوم السكان (ISSP)، جامعة جوزيف كي زيريو (واغادوغو، بوركينا فاسو).

خبيرات اللجنة

أشتا جبيرين سي

مستشارة في النوع الاجتماعي، رئيسة تحالف النساء التشاديات الوسيطات من أجل السلام الدائم (نجامينا، تشاد).

غولي كودجي،

أستاذة باحثة، متخصصة في قانون الطفل، قانون الأسرة، النوع الاجتماعي والتنمية، نائبة الرئيس المكلفة بالتدريس، جامعة سارح (تشاد).

البخاري محمد عيسى،
أستاذ محاضر في الهندسة الكهربائية،
المعهد الوطني العالي للعلوم والتقنيات في أبيشي (تشاد).

يوديه ميانغوتار،
مدرس باحث في الديموغرافيا،
جامعة نجامينا (تشاد).

نايلار كلاريس نهودامادجي،
خبيرة في النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، الرئيسة الوطنية لمنظمة الجهات الفاعلة
غير الحكومية في تشاد (نجامينا، تشاد).

سيليستين نمادجي
مدرسة باحثة في علوم التربية، خبيرة في النوع الاجتماعي والتعليم،
المدرسة العليا العادية في نجامينا (تشاد)، نائبة المدير العام للتخطيط والموارد البشرية،
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS).

أليكسيس نجارمباتدجيمال،
مدرس باحث، رئيس قسم علم الاجتماع،
جامعة نجامينا (تشاد).

بعثة الخبرة والاستشارة لدى معهد البحوث من أجل التنمية IRD

استفادت اللجنة من دعم بعثة الخبرة والاستشارات التابعة لمعهد البحوث من أجل
التنمية (IRD):

جنبا غساما
مسؤولة مشروع البحث والابتكار.

لودوفيك مولير،
منسق الخبرات الجماعية لدى معهد البحوث من أجل التنمية IRD

ستيفان رود،
مدير بعثة الخبرة والاستشارات.

لجنة المتابعة (Comsu) للخبرة العلمية لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD (الخبرة تشكّل الجماعة العلمية لمعهد البحوث من أجل التنمية) تتكون من الممثلين والممثلات المفوضين من قبل الجهة المانحة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار) وأصحاب المصلحة.

وتهدف إلى:

- مراقبة تنفيذ دفتر الشروط و تقديم أعمال لجنة الخبراء؛
- إبداء ملاحظاته المحتملة - بناءً على التقرير ووثائق الجلسة التي أعدها بعثة الخبرة والاستشارة التابعة للمعهد الفرنسي للبحوث والتنمية ورئيسات لجنة الخبراء؛
- إعداد الظروف المناسبة لاستيعاب جيد للاستنتاجات والتوصيات المقدمة من قبل الخبراء.

صادرة بشكل رئيسي من البرامج والوزارات النشطة في قضايا تعزيز دور المرأة، والتعليم العالي، قام أعضاء لجنة المتابعة بتقديم ملاحظات وأسئلة عملية تسمح بتعزيز الأساس العملي لهذه الخبرة.

اجتمعت لجنة المتابعة ثلاث مرات:

- 3 مارس 2023 في MESRS (نجامينا، تشاد) - بعد الاجتماع الثاني للجنة الخبراء؛
- في 2 يونيو 2023، عبر الفيديو - على هامش الاجتماع الثالث للجنة الخبراء؛
- 5 أكتوبر 2023، عبر الفيديو - بعد الاجتماع الرابع للجنة الخبراء.

عرض اللجنة التوجيهية

حميدة أبرس رحمة مديرة الدراسات في ENS تشاد وعضو في جمعية النساء المعلمات والباحثات في التعليم العالي في تشاد (AFECST).

أناستاسي بنانة نائبة مدير الصحة المجتمعية، وزارة الصحة العامة والوقاية (MSPP).

ساندرا فرنانديز مسؤولة البرامج، وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية تشاد (DUE).

فاطيمه غاتيبى تابو مديرة تطوير تعليم الفتيات، وزارة التربية الوطنية والنهوض المدني (MENPC).

سيلفان لاموريت ملحق التعاون العلمي والجامعي، سفارة فرنسا في تشاد.
غويديني ندوبوي مديرة الإعلام والتوجيه المهني، وزارة التكوين المهني، الحرف الصغيرة
والتمويل الأصغر (MFPMM).
كلاريس نيكولنانغ المديرة العامة المساعدة، المركز الوطني للبحث من أجل التنمية
(CNRD).
رونيل نانغوينغ وزارة النوع الاجتماعي والتضامن الوطني (MGSN).
مايالله PERSIDE مساعدة في القسم الاجتماعي والاقتصادي والحكم الرشيد، وفد الاتحاد
الأوروبي في جمهورية تشاد (DUE).
جوديكاييل ريناو مستشار التعاون والعمل الثقافي (كوكاك)، سفارة فرنسا في تشاد.
فريدريك REOUNODJI الأمين العام، MESRS، الراعي الأول للخبرة الجماعية.
مالوم سلطان رئيس أكاديمية المركز (باتا، جيرا، سلامات) MESRS.
ماري YODAMNE رئيسة Celiaf.

قائمة المواضيع الأولية

المحور الموضوعي الأول

الوضع الإحصائي وبيانات الإطار حول تعليم الفتيات والنساء وفي التعليم العالي والبحث في تشاد

1. كيف هي بيئة التعليم العالي والبحث العلمي للقطاع التعليمي في تشاد؟
2. ما هو نظام التخطيط والتنفيذ السائد؟
3. ما هي التدريبات المُقرّرة حول النوع الاجتماعي في تشاد؟
4. ما هي التفاوتات المكانية السائدة؟
5. ما هي العوامل التي تؤدي إلى التسرب المدرسي (العوامل المعيقة والمحفزة)؟
6. فيما تتمثل البيانات الإحصائية في تشاد من الابتدائي إلى التعليم العالي (العام والخاص)؟
7. ما هي البيانات المفقودة؟
8. من تكون المرأة في التعليم العالي والبحث؟

المحور الموضوعي الثاني

ما هي ديناميات إضفاء الطابع المؤسسي على النوع الاجتماعي في السياسات العامة في تشاد؟

1. ما هي المسارات التاريخية للحركات النسائية التي ناضلت من أجل حقوق المرأة؟
2. كيف وإلى أي مدى تحققت مأسسة النوع الاجتماعي؟ هل هذه الالتزامات جاري تطبيقها عملياً في الحياة الواقعية التشادية؟
3. ما هي القيود الرئيسية لتطبيق النصوص؟

4. كيف شاركت النساء في التعليم العالي والبحث في تطوير السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين؟ فيما تتمثل مطالبهنّ واستراتيجيتهنّ في التعبئة والقيود؟
5. ما هي التدريبات والتدابير التحفيزية الأخرى للوصول إلى التعليم العالي؟
6. ما هي أشكال الدعم النفسي للفتيات ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في النظام الجامعي؟

المحور الموضوعي الثالث:

التمثُّلات الاجتماعية وتجارب النساء في التعليم العالي والبحث العلمي

1. ما هي الصور النمطية السائدة عن النساء اللواتي يذهبن إلى المدرسة؟
2. من هن النساء اللواتي يلتحقن بالتعليم العالي؟
3. من هنّ النساء اللواتي يتعاملن مع قضايا النوع الاجتماعي؟
4. ما المقصود "المثقفة" وابتداءً من مستوى دراسي تصبح المرأة "مثقفة"؟
5. ما هي علاقات القوة التمثُّلات الاجتماعية والثقافية، لا سيما داخل الوسط الجامعي والتعليم العالي والبحث العلمي؟
6. ما هي المسارات والتوقعات الاجتماعية و"الخيارات" الحياتية، التمثُّلات التي تواجهها النساء والاستراتيجيات التي يضعنها؟

نتقدّم بخالص الشكر لجميع من ساهم في إنجاز هذا المنشور: يعود الفضل إلى الخبراء أنفسهم في جودة الخبرة العمل الكبير الذي أنجزته اللجنة (Codex) برئاسة الدكتورة ساين دجيموكو والبروفيسور. غاييل جيلو.

كما نشكر كل من ساهم في إنجاح هذه الخبرة. ولاسيما الباحثين والباحثات، والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثات أو الطلاب والطالبات، الذين شاركوا في عدد من الأشغال التي قدمها أعضاء Codex. نود في هذا الصدد أن نشكر بشكل خاص مساهمات كل من:

آن كورنو المدرسة العليا للأساتذة في باريس (ENS، فرنسا).

إيمادغ أسوي بريا جامعة نجامينا (تشاد).

كلاريس يانكيماجي جامعة نجامينا (تشاد).

إليزابيث فونغباي جامعة نجامينا (تشاد).

عبد العزيز محمات جامعة نجامينا (تشاد).

مارسيلين دجيرامادجي رئيس قسم التوثيق والأرشيف في وزارة التعليم العالي (تشاد).

غلوريا رونيل جامعة نجامينا (تشاد).

نعرب أيضاً عن امتناننا لجميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والذين وافقوا على مشاركة مسار حياتهم والإدلاء بشهاداتهم من أجل إعداد هذا التقرير.

كما نعرب عن امتناننا للدكتور يافيت مادجيرادي والدكتور مارك بيلون لمراجعتهم الدقيقة للمساهمات والتقرير.

خالص شكرنا موجه أيضاً إلى جميع أعضاء لجنة المتابعة ورئيسه، الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور. فريديريك ريونودجي، وكذلك جميع الممثلين والممثلات الذين أرادوا مشاركة خبرتهم وفهمهم للموضوع مع الخبراء.

في الختام، نعرب عن امتناننا الخاص لسيلفان لاموريت، الملحق العلمي والتعاون الجامعي في السفارة الفرنسية في تشاد، على دعمه ومرافقته القيمة. نتوجه بالشكر أيضًا إلى فلورنس سيلفستر، ممثلة معهد البحوث من أجل التنمية، التي كانت مبادرتها أساسية لإطلاق هذا التعاون. أخيرًا، نود أن نحیی نائبة مديرة CNRD، كلاريس نيكولنانغ، على مشاركتها الكاملة لتنفيذ المشروع.

جدول الرسوم التوضيحية والإطارات

الجدول

- الجدول 1
تطور معدلات القبول الخام (%) ومؤشرات التكافؤ بين الفتيات والفتيان، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية (2006-2021)..... 76
- الجدول 2 تطور معدلات الإنجاز (%) ومؤشرات التكافؤ بين الفتيات والفتيان، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية (2006-2021)..... 78
- الجدول 3 تطور مؤشر التكافؤ في معدل الالتحاق الإجمالي حسب الدورة (2006-2021)..... 80
- الجدول 4 تطور معدل النجاح الخام في البكالوريا حسب الجنس في تشاد ومؤشر التكافؤ (الفتيات/الأولاد) (2005-2022)..... 82
- الجدول 5 المدارس العليا العادية: أعداد الطلاب في مرحلة البكالوريوس حسب الجنس والتخصص ومؤشرات التكافؤ (2021-2022)..... 95
- الجدول 6 المؤسسات العامة للتعليم العالي EPES: عدد طلاب البكالوريوس والماجستير حسب الجنس والتخصص (2019-2020)..... 97
- الجدول 7 التوزيع حسب الجنس (%) لخريجي التعليم العالي حسب الفئة الاجتماعية والاقتصادية (2018-2019)..... 99
- الجدول 8 توزيع الأشكال المختلفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تتعرض لها المدرسات الباحثات والباحثات في إطار عملهن (2023)..... 106

أرقام

- الشكل 1
{2} تطور الميزانية (مليارات فرنك غرب إفريقيا) للتعليم الوطني (2016-2021) والتعليم العالي (2013-2019)..... 71
- الشكل 2
{4} تطور عدد المدارس حسب الدورة الدراسية والوضع (2005-2021)..... 75
- الشكل 3
تطور معدل الالتحاق الإجمالي (%) حسب الجنس (2006-2021)..... 80
- الشكل 4
تطور نسبة الطالبات (%) حسب الدورة الدراسية..... 81

- الشكل 5
تطور عدد الطلبة المسجلين في السنة الأولى من شهادة الليسانس، القطاع العام والخاص (2015-2020)..... 86
- الشكل 6
مواقع مؤسسات التعليم العالي العامة في تشاد (2019-2020)..... 87
- الشكل 7
إجمالي عدد الطلاب في المؤسسات التعليمية العامة للتعليم العالي لكل إقليم (2020)..... 88
- الشكل 8
تطور عدد الطلاب حسب الجنس في تشاد (القطاع العام والخاص مجتمعين، 2007-2020)..... 92
- الشكل 9
عدد الطلاب في الجامعات والمعاهد العامة في تشاد عام 2020..... 93
- الشكل 10
المؤسسات العامة للتعليم العالي: تطور عدد الطلاب حسب الجنس على المستويات بكافتها (2014 2019)..... 94
- الشكل 11
عدد الطلبة بالمؤسسات العامة للتعليم العالي حسب الجنس ومستوى الدراسة (2019-2020)..... 94
- الشكل 12
توزيع عدد الطلبة بالمؤسسات العامة للتعليم العالي لكل إقليم، كافة المستويات (2019-2020)..... 96
- الشكل 13
تطور نسبة الأساتذة-الباحثين (%) وفقا للدرجة الجامعية (مجموع المؤسسات العامة للتعليم العالي،
2015-2019)..... 104
- الشكل 14
عدد الأساتذة الباحثين في الجامعات التشادية حسب مجال التخصص والمستوى الجامعي (2021)..... 104

الصور

- الصورة 1
الخبرة الأولى للخبرة العلمية الجامعية سيفود، نجامينا، أكتوبر 2022..... 16
- الصورة 2
الاجتماع الثالث للجنة الخبراء بمرسليا بحضور فالريه فارديير..... 18
- الصورة 3
رسم توعوي لصالح تعليم الفتيات، نجامينا..... 25
- الصورة 4
بوركو لويز كابو، أول نائبة برلمانية في تشاد..... 40
- الصورة 5
تيريز ميكومبي، إطار سامية أولى بوزارة المالية والميزانية..... 41
- الصورة 6
شعار خلية الاتصال والاعلام للجمعيات النسوية Celiat..... 42
- الصورة 7
خديجة حسب الله أستاذة محاضرة Cames اللجنة الأفريقية والملغاشية للتعليم العالي..... 46

8 الصورة	ليدي بياسمدا، أول امرأة وزيرة للتعليم العالي والبحث العلمي	48
9 الصورة	مشروع إبقاء الفتيات في المدرسة في كوموغو المستفيد من FSPI "النوع الاجتماعي"	49
10 الصورة	ملصق توعوي لتسجيل الفتيات في المدرسة في بنين حيث يكون نقص التعليم بين الفتيات كبيراً خاصة في المناطق الريفية	67
11 الصورة	مضخة مياه، جامعة توکرا	90
12 الصورة	فصل دراسي في توکرا خلال العطلات، فبراير 2023	126
13 الصورة	أمهات مع أطفالهن، جامعة توکرا، فبراير 2023	127
14 الصورة	لقاء الطالبات "الأمهات العازبات"، جامعة توکرا، مايو 2023	138

الإطارات

1 الإطار	حول مفهوم "النوع الاجتماعي"	26
2 الإطار	المنهجية البليوغرافية للخبرة العلمية الجماعية في معهد البحوث من أجل التنمية	29
3 الإطار	مسارات الشخصيات النسائية الناشطة	40
4 الإطار	{8}سلياف: هيكلية النضال النسائي في تشاد	42
5 الإطار	السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي في تشاد	44
6 الإطار	خديجة حسب الله حامد، أول امرأة أستاذة مساعدة في تشاد (2016)	46
7 الإطار	ليدي بياسمدا، أول امرأة وزيرة للتعليم العالي والبحث العلمي	48
8 الإطار	AFECST، رابطة النساء المعلمات والباحثات في التعليم العالي في تشاد	49
9 الإطار	حقوق المرأة: الأطر الوطنية والدولية	52
10 الإطار	حدود آلية التنسيق لمشاركة النساء في الحوار الوطني الشامل والسيادي	57

66	11	الاطار
	مسار بعض النساء الرائدات التشاديات.....		
68	12	الاطار
	الإطار التشريعي والنظام التعليمي التشادي.....		
90	13	الاطار
	ظروف دراسة صعبة: مثال حرم توکرا الجامعي في نجامينا.....		
103	14	الاطار
	الدرجات الجامعية وطرق الوصول إلى وظيفة أستاذة باحثة أو باحثة في تشاد.....		
114	15	الاطار
	تمثيلات، قوالب نمطية، تجارب ومسارات.....		
115	16	الاطار
	الروايات، مصادر ثمينة للمعلومات.....		
124	17	الاطار
	تعليم هندا وكلودين: مسارات المقاتلات.....		
126	18	الاطار
	الظروف الصعبة للدراسة في التعليم العالي.....		
128	19	الاطار
	صعوبات مهنة الأكاديمي. تجربة سيلين.....		
132	20	الاطار
	ما رأي الرجال الأكاديميين في زميلاتهم النساء؟.....		
139	21	الاطار
	الآباء والأزواج والشبكات العائلية: أدوارهم الحاسمة في مسارات النساء. تجربة أميرة.....		
141	22	الاطار
	مسيرة نادية: حلم أصبح حقيقة بفضل الإصرار.....		

الأحرف الأولى، الاختصارات والرموز

- AEF**: أفريقيا الاستوائية الفرنسية
- AFECST**: جمعية النساء الملمات والباحثات في التعليم العالي في تشاد
- AFJT**: جمعية النساء القانونيات في تشاد.
- Cafet**: تنسيق الجمعيات النسائية في تشاد
- Cames**: اللجنة الأفريقية والملغاشية للتعليم العالي
- سيديف**: الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- سيفود**: مركز الدراسات والتدريب من أجل التنمية
- Celiasf**: خلية الاتصال والمعلومات لجمعيات النساء
- CNS**: المؤتمر الوطني السيادي
- Codex**: اللجنة المركزية للخبرة العلمية للمعهد الفرنسي للبحوث من أجل التنمية
- Comsu**: لجنة المتابعة
- Conaf**: المجلس الوطني للمرأة في تشاد
- DEA**: شهادة الدراسات المعمقة
- DESS**: دبلوم الدراسات العليا المتخصصة
- DNIS**: حوار وطني شامل وذو سيادة
- Ecosit**: دراسة حول الاستهلاك والقطاع غير الرسمي في تشاد
- ENA**: المدرسة الوطنية للإدارة
- ENS**: المدرسة العليا للأساتذة
- EPES**: مؤسسة تعليمية خاصة للتعليم العالي
- ESCI**: الخبرات العلمية الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية
- ESR**: التعليم العالي والبحث

FSPI: صندوق التضامن للمشاريع المبتكرة، المجتمعات المدنية، الفرانكوفونية والتنمية البشرية

GED: نهج "النوع الاجتماعي والتنمية"

Giraf: مجموعة بحثية غير رسمية للعمل النسائي

IFD: دمج المرأة في التنمية

IP: مؤشر التكافؤ

IRD: معهد البحوث من أجل التنمية

LMD: ليسانس، ماجستير، دكتوراه

MENPC: وزارة التربية الوطنية والنهوض بالمواطنة

MESRS: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ONG: منظمة غير حكومية

OSC: منظمة المجتمع المدني

PNG: السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي

Pnud: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

PPT: الحزب التقدمي التشادي

Senafet: الأسبوع الوطني للمرأة التشادية

TA: معدل الإنجاز

TAM: معدل إتمام الدورة المتوسطة

TAP: معدل إتمام الدورة الابتدائية

TAS: معدل إتمام الدورة الثانوية

TBA: معدل الالتحاق الخام

TBS: معدلات التمدرس الإجمالية

UMR: وحدة البحث المشتركة

VBG: العنف القائم على النوع الاجتماعي

تعبئة النساء التشاديات: تواريخ رئيسية

المدرسة الأولى لفورت لامي	1921
إنشاء مؤسسات لتعليم وتدريب المساعدين للتدريس والإدارة، إلخ.	1935 (منذ)
إنشاء المدرسة العادية للفتيات الصغيرات في مويونزي (الكونغو-برازافيل)	1947
إنشاء جامعة تشاد	1971
افتتاح المدرسة العادية في نجامينا	1973
الحرب الأهلية الثانية ووقف تعليم الفتيات وتطوير التعليم العالي	1979
إعادة فتح جامعة نجامينا	1982
إنشاء أمانة لتعزيز دور المرأة (وزارة العمل)	1982
إنشاء وزارة تعزيز شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية	1984
أول احتفال باليوم العالمي للمرأة (8 مارس)	1986
إنشاء Giraf، مجموعة غير رسمية للبحث والعمل النسائي	1988
إضفاء الطابع المؤسسي على أسبوع المرأة التشادية الوطني (Senafet)، الذي يسبق اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس	1989
إنشاء AFJT، جمعية النساء القانونيات في تشاد	1991
مشاركة النساء في المؤتمر الوطني السيادي	1993
مؤتمر داكار ومشاركة جمعية النساء القانونيات في تشاد	1994
مؤتمر بكين	1995
إنشاء سيلف، خلية الاتصال والمعلومات للجمعيات النسائية وكوناف، المجلس الوطني للنساء في تشاد	1996
توفير المساعدة القانونية	1997 (منذ)
أول مشروع لوضع قانون الأسرة	2000

المرسوم رقم 240 الذي يحدد حصص الدخول في السنة الأولى في المؤسسات العامة للتعليم العالي	2011
الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي	2012
قانون رقم PR/2015/029 بشأن حظر زواج الأطفال	2015
مراجعة قانون العقوبات التي تشمل تجريم الاغتصاب	2017
اعتماد السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي	2017
قانون بشأن التكافؤ في الهيئات التعيينية ("قانون الحصص")	2018
إنشاء AFECST، جمعية النساء الملمات والباحثات في التعليم العالي في تشاد	2020
اعتماد خطة عمل وطنية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن (قرار الأمم المتحدة 1325)	2023

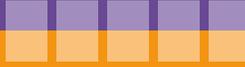
Expertise scientifique collective IRD

La vie politique récente au Tchad a été marquée par des réformes visant à promouvoir les droits des femmes et des filles. La criminalisation des violences basées sur le genre (2017), l'institution de la parité dans les fonctions nominatives et électives (2018), ou encore l'adoption de la politique nationale genre et de son plan d'action (2019-2023) sont des avancées, mais des défis importants demeurent. Les femmes sont toujours sous-représentées dans les sphères de la vie politique et publique et, malgré des progrès dans le secteur de l'Éducation, les inégalités persistent, notamment dans l'Enseignement supérieur et la Recherche (ESR). Ce domaine a été jusqu'ici très peu pris en considération et l'on dénombre moins de 200 enseignantes-chercheuses au Tchad, ce qui représente à peine 7 % de l'effectif total.

C'est dans ce contexte que le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (MESRS) du Tchad, avec l'appui de l'Ambassade de France, a confié à l'Institut de recherche pour le développement (IRD) la réalisation d'une expertise scientifique collective sur la question des femmes dans l'ESR. L'IRD a ainsi mobilisé un comité pluridisciplinaire d'expertes et d'experts de France, du Tchad et du Burkina Faso, composé de géographes, d'anthropologues, de démographes, de politistes, de juristes et de socio-économistes.

Cette expertise propose d'une part, une lecture historique de l'institutionnalisation du genre dans les politiques publiques au Tchad, et d'autre part, une analyse approfondie des données statistiques relatives à l'éducation des filles et de la place des enseignantes et des chercheuses dans le monde universitaire. À partir de ces données, le comité d'experts propose 36 recommandations d'actions à destination des décideurs pour éclairer les politiques publiques de lutte contre les inégalités entre les hommes et les femmes dans l'Enseignement supérieur et la Recherche.

Contributions intégrales
des auteurs sur clé USB



الخبرة العلمية الجماعية لمعهد البحوث من أجل التنمية IRD

اتسمت الحياة السياسية الأخيرة في تشاد بالعديد من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات. إن تجريم العنف القائم على النوع الاجتماعي (2017)، وتأسيس التكافؤ في المناصب التعيينية والانتخابية (2018)، و اعتماد السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين وخطة عملها (2019 2023) إنجازات هامة، غير أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة. فلا تزال المرأة تحظى بتمثيل ضعيف في مجالات الحياة السياسية والعامية، وعلى الرغم من التقدمات المحرزة في قطاع التعليم، فإن عدم المساواة لا تزال قائمة، ولا سيما في مجال التعليم العالي والبحث (ESR). وقد حظي هذا المجال حتى الآن باهتمام ضئيل للغاية، إذ عدد الأساتذات الباحثات يقل عن 200 أستاذة باحثة في تشاد، ما يمثل بالكاد 7% من إجمالي الأساتذة الباحثين.

في هذا السياق، عهدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS) لجمهورية تشاد، بدعم من السفارة الفرنسية، إلى معهد البحوث من أجل التنمية (IRD) بإنتاج خبرات علمية جماعية حول مكانة المرأة في قطاع التعليم العالي والبحث ESR. وعلى هذا الأساس قام معهد البحوث من أجل التنمية بتعبئة لجنة متعددة التخصصات من خبراء من فرنسا وتشاد وبوركينا فاسو، مكونة من جغرافيين وعلماء أنثروبولوجيا وديموغرافيين وعلماء سياسة ومحامين واقتصاديين اجتماعيين. وتقدم هذه الخبرة، من ناحية، قراءة تاريخية لمأسسة النوع الاجتماعي في السياسات العامة في تشاد، ومن ناحية أخرى، تحليلاً متعمقاً للبيانات الإحصائية المتعلقة بتعليم الفتيات ومكانة الأساتذات والباحثات في البيئة الأكاديمية. وبناءً على هذه البيانات، تقترح لجنة الخبراء 36 توصيات عمل لصناع القرار لتوجيه السياسات العامة لمكافحة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في قطاع التعليم العالي والبحث.